



## بروز «حزب الله» السعودي يثير تساؤلات في واشنطن

# تقرير لمجلس الأمن القومي الأميركي يصنف السعودية «بلد أزمة»!

رأى فيه مستشار الأمن القومي، معجزة قد يكون لها مفعول عكسي، مما حمل الرئيس كلينتون على تبني رأي مستشاره وربما كان ذلك من أسباب عقد إدارة كلينتون السابقة سلسلة من الاجتماعات العليا في واشنطن أخيراً لتقويم انعكاسات أي تغيير في السلطة السعودية غير ودي تجاه الولايات المتحدة. ويقال أن مقترحات كريستوفر المشار إليها تقضي باعتماد سيناريو شبيه بذلك الذي اعتمد في نقل السلطة من الملك سعود إلى الملك فيصل في الستينات.

لكن الاعتقالات السعودية المكثفة في الأساطير الشيعة السعودية منذ انفجار الخبر في مطلع الصيف الماضي تشير إلى تزايد قلق السلطات السعودية من انتشار حزب الله، من غير أن يعني ذلك بالضرورة تورط حزب الله أو غيره من العناصر الشيعة المقيمة من عدم تنفيذ السلطة للاتفاقات السابقة المعقودة مع قوى المعارضة في المنطقة الشرقية.



الاستخبارات المركزية، اعتبر أن المملكة العربية السعودية «بلد أزمة» ويكتسب CRISIS COUNTRY التقرير أهميته من كون المستشار لايك مولج بالشان السعودي في رئاسة كلينتون الأولى بعد كلف بد وزير الخارجية السابق وارن كريستوفر من التعاطي بالقضايا السعودية لأنه كان يريد استئصال حسم مسألة خلافة الملك فهد سريعاً على نحو

السعودية هو عمل خارجي. ونشأت هذه التساؤلات في وقت تميل فيه واشنطن إلى الاعتقاد بأن التغيير عمل داخلي قامت به مجموعات سعودية متطرفة، وربما كانت لها امتدادات في السلطة.

وفي اعتقاد بعض الدوائر الأميركية أن الرياض تعتمد الإبقاء بتوجيه التهمة إلى إيران في الدرجة الأولى (لأن التوجيه السائد للتسويات بهذا الصدد لا تؤكد تورط سوريا بل تكفي بالقول إن حزب الله السعودي تلقى أموالاً عن طريق السفارة الإيرانية في دمشق، وإن السلطات السورية لم تبلغ السلطات السعودية بتلك التركات) لقطع الطريق على حوار سري بين واشنطن وطهران لتطبيع العلاقات بينهما مما سيكون له انعكاسات مهمة في الخليج يطن السعوديون أنها لن تكون لصالحهم، ومنهم من فسره بأنه تهديد سعودي لتطبيع العلاقات بين الرياض وبغداد، وخصوصاً بعد فتور العلاقات السعودية - الكويتية. وكان مجلس الأمن القومي الأميركي، برئاسة المستشار الوطني لايك، قد أصدر تقريراً سورياً تيفت فيما بعد وكالة

واشنطن - «الميزان»

ما زالت العلاقات السعودية - الأميركية تشهد توتراً صامتاً بسبب ما تصفه الدوائر الأميركية بـ «عدم التعاون الكافي بشأن التحقيقات التي يجريها السعوديون في حادث تعجير مقر القوات الأميركية في الخبر». وقد أدى ذلك إلى سحب واشنطن بعثة مكتب التحقيق الاتحادي من السعودية مكثفة بإبقاء ضابط ارتباط فقط وتبني دوائر الأمن الأميركية بالأمانة في ذلك على وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد

وتتوقع الدوائر الأمنية الأميركية أيضاً أن تبني موجبات أخرى ضد القوات الأميركية العاملة في السعودية في قواعدها الجديدة البعيدة عن المناطق الأهلية على الرغم من الإجراءات الأمنية المشددة. وقد أثرت تساؤلات في واشنطن حول بروز اسم «حزب الله» السعودي من خلال شريبات سعودية تنحج إلى إصاقل تهمة التغيير في الخبر بإيران وسوريا، كإشارة بأن استهداف القوات الأميركية العاملة في

## إنهاء الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي

عندما تأسست جامعة الدول العربية في أعقاب الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، تردد يومئذ أن بريطانيا بشخص وزير خارجيتها آنذاك أنطوني إيدن هي وراء ذلك التجمع للدول العربية المستقلة. واليوم، بعد انتهاء الحرب الباردة والصراع العربي - الإسرائيلي، يطرح وزير الخارجية البريطاني مالكولم ريفكيند على العرب فكرة جديدة على النمط الأوروبي الذي جمع أخيراً بين أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية منذ انهيار جدار برلين، تتجاوز فكرة الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي.

لكن اقتراح الوزير البريطاني في محاضرته أخيراً في «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» في أبو ظبي، من شأنه أن ينقل مركز الثقل في المنطقة من العرب إلى جيرانهم الأوروبيين، مما يوحي بأن الانضمام العربي السابق في مؤسسات إقليمية لم يكن مقصراً.

وقد الترح ريفكيند أن يضم التجمع الجديد إلى جانب الدول العربية كلاً من إسرائيل وتركيا وإيران بالإضافة إلى دول وصفها بأنها ليست من المنطقة لكنها في المنطقة، مثل الولايات المتحدة الأميركية وروسيا وبريطانيا وفرنسا. ويبدو هذا الاقتراح البريطاني في جانب منه بمثابة رد غير مباشر على التوجه الإيراني الجديد الداعي إلى توسيع مجلس التعاون الخليجي بضم العراق وإيران إليه. وفوق ذلك فإن اقتراح ريفكيند في أبو ظبي قد استبعد ضم إيران والعراق إلى التجمع الموسع الذي دعا إليه في المستقبل القريب، أي طالما بقيت سياسة «الاحتواء المزيج» الأميركية ضد البلدين قائمة.

وعما لا شك فيه أن الوزير البريطاني قد بحث هذه الفكرة مع نظيره الأميركي وارن كريستوفر قبل طرحها أمام العرب، وربما يكون قد استعجز بعض المسؤولين العرب والأوراثيين قبل طرحها علناً. وإذا سلمنا جدلاً بأنه من الممكن قيام مثل هذا التجمع المقترح، فإن التجارب الإقليمية السابقة مثل الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي، تنبئ بأن نجاح الفكرة الجديدة غير مؤكد، بل من الممكن القول بشيء من الثقة إنه من المتعذر أن ينجح.

أما تشبيه التجمع المقترح للشرق الأوسط بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإنه ينطوي تالياً على تحالف عسكري موسع على غرار حلف الأطلسي، مما يجعله أقرب إلى إحياء فكرة حلف بغداد، منه إلى أي شيء آخر.

«الميزان»

## شرطان أميركيان على الشيخ زايد

# تصفية ذيول «الإعتماد» وشراء طائرات لوكهيد

قالت مصادر علمية في واشنطن إن الإدارة الأميركية طلبت شوتين من الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة قبل السماح له بفتح أراضيها المعالجة. وهذا الشرطان هما تصفية موجبات انهيار بنك الإعتماد والتجارة الدولي الذي يملكه الشيخ زايد. وشراء طائرات حربية أميركية بمبلغ يتراوح بين ٦ و ٨ مليارات دولار ضمن خطة الإمارات لتجديد قواتها الجوية والمعروف أن القوات الجوية الإماراتية تستخدم الآن طائرات فرنسية من طراز «ميراج».

هذا يقصر إلى حد ما رفض دولة الإمارات لعرض بريطاني يقضي بإعارةها مؤقتاً طائرات بريطانية من طراز «تورنادو» التي اشتريتها السعودية بموجب صفقة اليمامة، ريثما ينتهي صنع المغالطة - الثقافية الأردنية لتسليتها بها.

وتتوي الإمارات شراء ٨٠ طائرة مع لوازمها ومراقبتها للتدريب

## بعد إقالة السعودي الاسمي استقالة السعودي الفعلي

# «المؤسسة المصرفية العربية» تستعين بتوجيهات أميركية!

## النفط العراقي إلى ١٩٩٨

أعربت مصادر علمية في دوائر الصناعة النفطية عن اعتقادها بأن الأزمة الأخيرة بين الأكراد في شمال العراق وأدت إلى اختلال بين قوات مسعود البازاني المتحالفة مع بغداد، وقوات جلال الطالباني المتحالفة مع طهران. كانت مغفلة لعمق النفط العراقي من النزول إلى الأسواق العالمية بعد موافقة الحكومة العراقية على قرار لمجلس الأمن بهذا الخصوص (القرار ٩٨٦). وقالت تلك المصادر إن اتفاق وقف إطلاق النار بين الفريقين الكرديين برعاية الولايات المتحدة وتركيا، لن يؤدي إلى استئناف تصدير النفط العراقي في وقت قريب. وأشارت تلك المصادر إلى أن النفط العراقي لن يجد طريقه إلى الأسواق قبل نهاية ١٩٩٧ وربما مطلع ١٩٩٨، وقالت إن بعض تجار النفط ممن لهم علاقات سابقة بالعراق حققوا أرباحاً كبيرة من تجارة العقود المستقبلية بناء على معلومات خاصة بهذا الصدد.

والدعم. ويات من المرجح بعد زيارة الشيخ زايد إلى أميركا أن تكون هذه الصفقة من تصيب شركة «لوكهيد مارتن» الأميركية لقاء طائرات تصنعها من طراز ف-١٦ فالكون. لكن المصادر في واشنطن تتوقع أن تنزع الإمارات مشورتها بحيث تنال الولايات المتحدة الحصص الكبرى، ويحتل تعطي فرنسا ترصية ببيع الإمارات عددًا محدوداً من القاذفات الفرنسية المغالطة الجديدة من طراز «أرافال»، والمعروف أن دولة الإمارات تلك حالياً ٦٤ قاذفة مقاتلة فرنسية من طراز «ميراج»، كما تلك ١٨ طائرة تدريب بريطانية من طراز «هوك» ١٠٠.

وتقول المصادر إن قيمة الصفقة قد تصل إلى ١٢ مليار دولار في حال الموافقة على بعض المواصفات التكنولوجية الإضافية التي ترغب فيها دولة الإمارات، وخصوصاً تلك التي تجعل الطائرات مؤهلة لمهام بعيدة المدى، أو فوق المجالات المتوسطة.

السعودي بسبب الضغوط الأميركية، تراس المؤسسة مؤقتاً أحد أعضاء مجلس الإدارة من دولة الإمارات، لكن هذا توفي بعد فترة قصيرة، فاختير خلفاً له كرئيس أصيل المصرفي السعودي أحمد عبد اللطيف، الرئيس السابق لبنك الرياض.

وقد تردد في البحرين أخيراً أن أحمد عبد اللطيف، سوف يستقيل من رئاسة المؤسسة، وأن هناك أسماء عديدة تطرح لخلافته، رجحت بعض الأوساط أن يكون العنصر من نصيب مصري كويتي بارز.

دولار في أنحاء العالم شتى. وقد بلغت أرباحها في السنة الماضية ١٦٦ مليون دولار، ويبلغ هذه الأرباح خلال النصف الأول من السنة الحالية أكثر من ٨٥ مليون دولار. ويعد تكاليف الشركة الأميركية لدراسة أوضاع المؤسسة، أعلن في البحرين أن «المؤسسة المصرفية العربية» سوف تركز نشاطها على أسواق كبيرة وتجدد نظامها الإداري بحيث يتكيف مع التجديدات التي تطرأ في الأسواق العالمية. ويعد إقالة رئيسها السابق عبد الله

قدرة المؤسسة على المنافسة في الأسواق العالمية. والمعروف أن ملكية المؤسسة المصرفية العربية، تنزع على النحو الآتي: نسبة الربع إلى الحكومة الليبية، ونسبة الربع إلى الحكومة الكويتية ونسبة الربع إلى الحكومة الإمارات العربية المتحدة، أما الربع الأخير فيملكه مستثمرون خليجيون من القطاع الخاص. وهي تعد أكبر مؤسسة مصرفية في العالم العربي، من حيث حجم موجوداتها المقدرة بنحو ٢١,٥ مليار

تواجه «المؤسسة المصرفية العربية»، التي تتخذ من البحرين مقراً لها، تحديات كبيرة في عملياتها العالمية منذ أن فرضت عليها الولايات المتحدة الأميركية إقالة رئيسها ومؤسسها الليبي عبد الله السعودي قبل سنتين، بسبب امتلاك الحكومة الليبية ربع أسهم المؤسسة. ولذلك استقدمت «المؤسسة المصرفية العربية» شركة أميركية هي شركة آرثر اندرسون، المالية الاستشارية، لكي تعد لها مراجعة لاستراتيجيتها، هدفها زيادة

## أسعار الموزعين

Austria: AS26, Bahrain: FK250, Belgium: BF90, Canada: CS2,50, Cyprus: CE1, Egypt: EE1, France: FR8, Germany: DM2,5, Greece: DR400, Italy: L300, Jordan: JF120, Lebanon: LL1000, Libya: LD107,5, Morocco: D17, Oman: PE2300, Spain: PS3,50, Switzerland: SF9, Syria: LS1,5, Tunisia: M600, U.A.E: D113, UK: £1, USA: \$2.



## عاد يخفي حنين من زيارته السيئة التوقيت الى واشنطن

## رفيق الحريري يضع القطاع المصرفي في مدار خارجي!



لكن مجود البحث في هذا الموضوع مع معرفة الحريري المسبقة بالرد الأميركي، ترك في انهم المراقبين انتباعاً بان الحريري كان يتوخى التوصل مع الأميركيين الى تصور مشترك لحل هذه العقدة في المرحلة المقبلة.

ويشير هؤلاء الى ان رئيس الحكومة اللبنانية أظهر استعداداً لتلبية بعض الشروط الأميركية قدر الإمكان اذا وفرت له واشنطن الامكانيات اللازمة المالية والعسكرية للتصدي للموضوع في اقرب فرصة ممكنة وضمنت له التعاون الاسرائيلي لتسهيل هذه المهمة.

## ميزانية الجيش

وكان من أهم الأسباب المعلنة لزيارة الحريري استكمال الولايات المتحدة في توفير المليارات الخمسة الموعودة من الدولارات في إطار المجموعة الاستشارية الدولية لتمويل اعمار لبنان بعد تقاعده نيسان/ابريل على اثر عملياته عناقيد الغضب» الاسرائيلية في الجنوب. ذلك لأن حكومة الحريري أوشكت ان تدخل من الناحية التمويل في «عقود الزجاجة» بسبب تزايد مديونيتها وتفاقم العجز في ميزانيتها. وفي هذه المسألة أيضاً لم يزل الحريري وعداً لأن واشنطن ترى ان إعطاء المال هو امتداد لتكملة «تفاهم نيسان»، وأنه اذا لم تثبت الحكومة اللبنانية قدرتها على تطبيق الشروط ذاتها الموضوعة بالنسبة الى الرعايا الأميركيين فإن المال المطلوب لن يكون حديداً في نظر واشنطن ولا مبرر لتقديمه بغير شروط مقيدة. ومن هنا يقول المراقبون طرح الحريري على الرئيس الأميركي مسألة تسليم الجيش بمعدات أميركية حديثة، وخصوصاً الطائرات المروحية كإشارة الى استعداده لاستخدام القوة العسكرية في تلبية الشروط الأميركية اذا ما توفرت لديه الأموال والأسلحة المطلوبة.

## تحليل سياسي

جار المراقبون في تفسير إصرار رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري على زيارة العاصمة الأميركية واشنطن ومقابلة الرئيس بيل كلينتون في وقت غير مؤات للفرق بين الزيارة تمت وكل من الحريري وكلينتون انتهت ولايته الدستورية، قبيل عودتهما الى الحكم من جديد.

والمفعل أيضاً ان زيارة الحريري الأميركية تمت في وقت كان فيه صديقه الرئيس الفرنسي جاك شيراك يحول المنطقة بما فيها لبنان. ومن هذه الناحية يقول البعض ان الحريري تتمدّد تلك كرسالة الى أميركا بأنه غير محسوب على فرنسا تماماً كما هو شأنه، لكن هناك في العاصمة الأميركية من نظر الى هذا التوقيت على أنه من قبيل «الابتزاز» بمعنى أنه اذا لم تلب واشنطن بعض مطالبه، فإنه يكون في حل من أي تحفظ أميركي على اتجاهه الكلي نحو فرنسا.

ومع ذلك، عاد الحريري من واشنطن خالي الوفاض كما كان متوقفاً بسبب التوقيت العشار لآلة الزيارة، لأن كلينتون لم يكن في وضع يمكنه من تقديم التزامات مؤكدة قبيل العملية الانتخابية.

## المقاومة والحظر

وقد طرح رئيس الحكومة اللبنانية على الرئيس الأميركي ضرورة رفع الحظر الأميركي على سفر الرعايا الأميركيين الى لبنان لأن استمرار هذا الحظر يحد من الثقة العالمية بحكومته. وفي هذه المسألة لم يلق الحريري أدنى صاعية في البيت الأبيض، لأن رفع الحظر الأميركي مشروط بنزع سلاح «المقاومة اللبنانية» وتحييد محور «الله» ومد سيطرة الدولة اللبنانية وسيادتها على جميع أراضيها، وفيما عدا ذلك ترى واشنطن ان رعاياها لن يكونوا في مأمن في لبنان على الرغم من استتباب الأمن في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة اللبنانية.

على ضعف قدرة الحكومة اللبنانية على التوسع في الاستدانة في الأسواق المالية، ويكثف من بناء جسر لقطع الهوة بين الركود الحالي وبين قديم الاموال الدولية المطلوبة، مما حمل الحريري شخصياً على حدّ الحريز حشد للمصارف اللبنانية رقم مليار دولار مطلوب منها ان تقرضها من الخارج، والسبب في ذلك واضح، وهو ان القروض التي تحصل عليها المصارف اللبنانية من الخارج غايها إقراض الحكومة لتمكينها من الاستمرار في خططها وريثاً تتمكن من الحصول على أموال المجموعة الاستشارية.

وبالفعل قامت مصارف لبنانية عديدة بالاستدانة، او هي تزمع على الاستدانة وفي مقدمها «بنك البحر المتوسط» الذي يملكه الحريري بكامله، والذي ينوي التوسع في مديونته الخارجية الى ما بين ٢٠٠ و ٢٠٠ مليون دولار، وكذلك «بنك عودة» الذي اصدر ايصالات ايداع بمبلغ ٢٤ مليون دولار ثم طرح سندات في أسواق المال العالمية بمبلغ ١٠٠ مليون دولار اضافية. وكذلك الأمر بالنسبة الى «بنك الاعتماد اللبناني» الذي يملكه «البنك المركزي» في اغليته ويؤدي زيارة مديونته الخارجية الى ١٠٠ مليون دولار بعد استحصلها على ٦٠ مليوناً، وايضا «بنك بيلوس» و«علم جراً».

وتقول مصادر مالية لـ «الميزان» في لندن، ان توريد القطاع المصرفي اللبناني بهذا الحجم الكبير من المديونية من شأنه ان ينقل هذا القطاع الى مدار جديد قد يؤثر على بنيتها الاصلية نظراً الى ضيق قدرة السوق اللبنانية على استيعاب هذه الاموال وضعف المجالات الانتاجية التي تمكن القطاع المصرفي من التوسع الداخلي.

وفي رأي هذه المصادر ان التوجه الجديد يلجئ من الحريري هو فتح الباب امام تلك المبالغ في التوجه للقطاع المصرفي اللبناني، وهناك في رأي تلك المصادر

وتشير مصادر في واشنطن لـ «الميزان» الى ان طرح هذا الموضوع جعل معه امكانية تجديد البحث في خفض ميزانية الجيش اللبناني باعتبارها تشكل العبء الأكبر على ميزانية الدولة من غير ان تضمن اهلية الجيش العسكرية للتصدي للمقاومة اذا كان ذلك مطلوباً. ومن هذه الناحية تقول المصادر في واشنطن ان المطالب العسكرية للحريري يمكن تفسيرها على اساس التالي:

إما ان تقوم واشنطن بتسليم الجيش اللبناني واعادته اعداداً ملائمة للمهمة المرتقبة، وإما ان تقوم الحكومة بخفض ميزانية العسكرية وتقليصها كاجراً لتخفيض عجز الميزانية اذا ما بقيت الأمور على حالها كما هي الآن.

## تكيف القطاع المصرفي

ويفسر الحاج الحريري وزيره فؤاد السنيورة على استكمال الحصول على أموال المجموعة الاستشارية الدولية، بأنه مؤثر

ايضاً، ثلاثة ابواب سوف تفتح مباشرة او مداورة أمام المشاركة الأجنبية في المصارف اللبنانية.

● الباب الأول، المشاركة الخليجية وهو امر ميسور وقد بداه فعلاً «بنك الكويت الوطني» بشرائه «بنك الريف»، بالنظر الى الترسلية العالية للمصارف الخليجية وحاجتها الى التوسع خارج اسواقها الضيقة.

● الباب الثاني، المشاركة الأوروبية. ومن هذا الباب من المنتظر ان تقتصر المشاركة الأوروبية بداية على المصارف الفرنسية كما يحصل الآن في مصر (راجع موضوع بورصة القاهرة على الصفحة ١٢).

لنسيب جوهريين: اولهما، علاقة الحريري الخاصة بفرنسا ومؤسسانها المالية وتركز مصالحه الخاصة فيها، وثانيهما، السياسة الفرنسية التي يقودها جاك شيراك من حيث التوسع في البلاد العربية وخصوصاً في لبنان وسوريا.

● الباب الثالث، المصالح الأميركية واليهودية، وهذه المصالح قد لا يكون ميسوراً لها ان تشارك بصورة مباشرة في المرحلة الراهنة، لكنها قطعاً تشارك بصورة غير مباشرة، نظراً الى علاقات قديمة لبعض المؤسسات المصرفية اللبنانية مع مصالح أميركية ويهودية، أبرزها «مؤسسة ميريل لينش» و«بنك صغرا» لصاحبه اللبناني الأصل إيمون صغرا.

في ضوء هذا التصور يمكن القول ان التوجه الحقيقي لسياسة الحكومة اللبنانية سوف يكون في عهد الحكومة المقبلة أوسع منه في عهد الحكومتين السابقتين اللتين اشرقتا على الجلية الاعارية الابتدائية مما حال من دون رؤية الجوانب الأخرى من خطة الحريري القائمة اساساً على الاستدانة المكثفة، وهي السياسة التي وصفها رئيس الحكومة الأسبق رشيد المصالح بأنها «خبيثة» أي انها تبدأ بالاستدانة وتنتهي بالسيطرة الأجنبية الكاملة.

● اصدار لمصالح بنك «بيلوس» بقيمة ١٠٠ مليون دولار.

● اصدار لمصالح «بنك البحر المتوسط» بقيمة ٢٠٠ مليون دولار (يتم خلال ايام اصدار الشريحة الأولى منه بقيمة ١٠٠ مليون دولار).

● اصدار لمصالح الشركة العامة المصرفية اللبنانية - الأوروبية «سويسيت جترال» بقيمة ٢٠٠ مليون دولار.

● اصدار لمصالح شركة «تربا» سيلين» بئلا بنك البحر المتوسط للاستثمار بقيمة ٣٥ مليون دولار.

● اصدار لمصالح بنك عبر الشرق بقيمة ٥ ملايين دولار.

● اصدار لمصالح شركات تأمين لبنانية بقيمة ٧٠ مليون دولار.

ويستحق في ٢٠٠٢/٢/٢٨، وقام بتسوية بنك البحر المتوسط بقائمة قدرها ١٢.

● اصدار سندات دين بقيمة ٥٠ مليون دولار لمصالح شركة «التراية» اللبنانية تم في ١٩٩٦/١/١٦ ويستحق في ٢٠٠٢/١/١٦، وقام بتسوية مؤسسة «بانوار» و«سي جي سي» وأروبرغ» بقائمة قدرها ٩.

● اصدارات أخرى بشرائح صغيرة نسبياً لمصالح مصارف ومؤسسات خاصة. أما الاصدارات المتوقعة قبل نهاية العام الحالي فابرزها:

● اصدار لمصالح «بنك عودة» بقيمة ٢٠٠ مليون دولار، وقد تم اصدار الشريحة الأولى بقيمة ١٠٠ مليون دولار.

في ١٩٩٦/١٠/١٥ ويستحق في ١٩٩٨/١٠/١٥، وقامت بتسوية مؤسسة «ميريل لينش» بقائمة اسمية بلغت ٧٥، ٨٨.

● اصدار بقيمة ٥٠ مليون دولار لمصالح «بنك بيلوس» تم في ١٩٩٦/١٠/٢٢ ويستحق في ١٩٩٩/٩/٢٢، وقامت بتسوية شركتها «ليبانون انجست» و«سي جي سي» وأروبرغ».

● اصدار سندات بقيمة ٦٠ مليون دولار ضمن برنامج اصدار بقيمة ١٠٠ مليون دولار لمصالح بنك الاعتماد اللبناني، تم في ١٩٩٦/٧/١٢ ويستحق في ١٩٩٩/٧/١٢، وقامت بتسوية مؤسسة «ميريل لينش» بقائمة ٨.

● اصدار سندات دين بقيمة ٢٠ مليون دولار لمصالح شركة «تربا» سيلين» تم في ١٩٩٦/٢/٢٨

«يوربونود» بقيمة ١٠٠ مليون دولار، تم تنفيذها في ١٩٩٦/٥/٢١ ويستحق في ٢٠٠٠/٧/٢٨، وهو ملحق بالاصدار الثاني، وقامت بتسوية «باربيرا» بقائمة ١٢٥، ٨.

أما الاصدارات التي سيتم تنفيذها قريباً فهي بقيمة ١٠٠ مليون دولار لمصالح مؤسسة كبرياء لبنان ٥٠ مليون دولار لمصالح مصالح المياه، علماً ان الحكومة اللبنانية ستسفن الاصدارين.

وفي المقابل، بلغت حصة القطاع الخاص من الاصدارات الدولية نحو ١٢٥٠ مليون دولار منها نحو ٤٥٠ مليون دولار تم تنفيذها بالفعل والمتبقى سيتم تنفيذها قبل نهاية العام الحالي.

وتوزعت أبرز الاصدارات المنفذة كالآتي:

الحكومي من هذه الاصدارات ٩٥٠ مليون دولار منها ٨٠٠ مليون دولار تم تنفيذها بالفعل، و ١٥٠ مليون دولار سيتم تنفيذها قبل نهاية العام الحالي وهي موزعة كالآتي:

● الاصدار الأول «يوربونود» لمصالح الحكومة اللبنانية بقيمة ٤٠٠ مليون دولار، وتم في ١٩٩٦/١٠/١٤ ويستحق في ١٩٩٩/١٠/١٤، وقامت بتسوية مؤسسة «ميريل لينش» انترناشيونال» بقائمة نسبته ١٢٥، ٨.

● الاصدار الثاني من سندات «يوربونود» بقيمة ٢٠٠ مليون دولار، تم تنفيذها في ١٩٩٥/٧/٢٨ ويستحق في ٢٠٠٠/٧/٢٨، وقامت بتسوية شركة بنك «باربيرا» بقائمة ١٢٥، ٨.

● الاصدار الثالث من سندات

في تقرير اعداه «مصرف لبنان المركزي» حول الاصدارات في الاسواق الدولية من حكومية وخاصة، (بقي تداولاً محدوداً، وكان قدم اثنا اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين في اوائل الشهر الماضي)، اوضح ان الاصدارات المحققة حتى مطلع تشرين الثاني/نوفمبر الحالي بلغت قيمتها ١٢٨٤ مليون دولار، فيما يتوقع ان تبلغ قيمة الاصدارات الجديدة حتى نهاية العام نحو ٩٦٠ مليون دولار.

وتتوزع هذه الاصدارات مناصفة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وهي تشمل اصدارات «يوربونود» لمصالح الخزينة اللبنانية واصدارات شهادات ايداع وايصالات عمومية سندات دين سندات قابلة للتحويل الى اسهم، وذلك لمصالح بعض المصارف وشركات القطاع الخاص.

وتبلغ الحصة الاجمالية للقطاع

## في تقرير رفع الى صندوق النقد والبنك الدوليين

## الاصدارات الدولية ستبلغ ٢,٢ مليار دولار في نهاية ١٩٩٦

● اصدار لمصالح بنك «بيلوس» بقيمة ١٠٠ مليون دولار.	ويستحق في ٢٠٠٢/٢/٢٨، وقام بتسوية بنك البحر المتوسط بقائمة قدرها ١٢.	في ١٩٩٦/١٠/١٥ ويستحق في ١٩٩٨/١٠/١٥، وقامت بتسوية مؤسسة «ميريل لينش» بقائمة اسمية بلغت ٧٥، ٨٨.	● اصدار بقيمة ٥٠ مليون دولار لمصالح «بنك بيلوس» تم في ١٩٩٦/١٠/٢٢ ويستحق في ١٩٩٩/٩/٢٢، وقامت بتسوية شركتها «ليبانون انجست» و«سي جي سي» وأروبرغ».	● اصدار سندات بقيمة ٦٠ مليون دولار ضمن برنامج اصدار بقيمة ١٠٠ مليون دولار لمصالح بنك الاعتماد اللبناني، تم في ١٩٩٦/٧/١٢ ويستحق في ١٩٩٩/٧/١٢، وقامت بتسوية مؤسسة «ميريل لينش» بقائمة ٨.	● اصدار سندات دين بقيمة ٢٠ مليون دولار لمصالح شركة «تربا» سيلين» تم في ١٩٩٦/٢/٢٨	«يوربونود» بقيمة ١٠٠ مليون دولار، تم تنفيذها في ١٩٩٦/٥/٢١ ويستحق في ٢٠٠٠/٧/٢٨، وهو ملحق بالاصدار الثاني، وقامت بتسوية «باربيرا» بقائمة ١٢٥، ٨.	أما الاصدارات التي سيتم تنفيذها قريباً فهي بقيمة ١٠٠ مليون دولار لمصالح مؤسسة كبرياء لبنان ٥٠ مليون دولار لمصالح مصالح المياه، علماً ان الحكومة اللبنانية ستسفن الاصدارين.	وفي المقابل، بلغت حصة القطاع الخاص من الاصدارات الدولية نحو ١٢٥٠ مليون دولار منها نحو ٤٥٠ مليون دولار تم تنفيذها بالفعل والمتبقى سيتم تنفيذها قبل نهاية العام الحالي.	وتوزعت أبرز الاصدارات المنفذة كالآتي:	الحكومي من هذه الاصدارات ٩٥٠ مليون دولار منها ٨٠٠ مليون دولار تم تنفيذها بالفعل، و ١٥٠ مليون دولار سيتم تنفيذها قبل نهاية العام الحالي وهي موزعة كالآتي:	● الاصدار الأول «يوربونود» لمصالح الحكومة اللبنانية بقيمة ٤٠٠ مليون دولار، وتم في ١٩٩٦/١٠/١٤ ويستحق في ١٩٩٩/١٠/١٤، وقامت بتسوية مؤسسة «ميريل لينش» انترناشيونال» بقائمة نسبته ١٢٥، ٨.	● الاصدار الثاني من سندات «يوربونود» بقيمة ٢٠٠ مليون دولار، تم تنفيذها في ١٩٩٥/٧/٢٨ ويستحق في ٢٠٠٠/٧/٢٨، وقامت بتسوية شركة بنك «باربيرا» بقائمة ١٢٥، ٨.	● الاصدار الثالث من سندات	في تقرير اعداه «مصرف لبنان المركزي» حول الاصدارات في الاسواق الدولية من حكومية وخاصة، (بقي تداولاً محدوداً، وكان قدم اثنا اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين في اوائل الشهر الماضي)، اوضح ان الاصدارات المحققة حتى مطلع تشرين الثاني/نوفمبر الحالي بلغت قيمتها ١٢٨٤ مليون دولار، فيما يتوقع ان تبلغ قيمة الاصدارات الجديدة حتى نهاية العام نحو ٩٦٠ مليون دولار.	وتتوزع هذه الاصدارات مناصفة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وهي تشمل اصدارات «يوربونود» لمصالح الخزينة اللبنانية واصدارات شهادات ايداع وايصالات عمومية سندات دين سندات قابلة للتحويل الى اسهم، وذلك لمصالح بعض المصارف وشركات القطاع الخاص.	وتبلغ الحصة الاجمالية للقطاع
---	---	---	---	--	--	--	--	---	---------------------------------------	--	---	---	---------------------------	---	---	------------------------------



## مصرف لبنان يرفع سعر الصرف بدل خفضه

# التحويل بالمضاربة على الليرة ابتزاز سياسي بعد الفشل النسبي في الإعمار!

### تحليل اقتصادي:

تواجه وزير المالية في الحكومة الجديدة ضجة مزدوجة: الضجة الأولى تتعلق بالإختلاسات المالية في وزارة المالية، مما يضعف الثقة بقدرة وزارة المال على إدارة الشؤون المالية للبلاد. وهي الوزارة التي كان القوائم بأعمالها فؤاد السنهوري يباهي بأنها أضبط وزارة في الدولة. والضجة الثانية حول فشل وزارة المال في ضبط العجز في الميزانية لسنة ١٩٩٦ بالحدود التي توقعها.

ففي حين توقعت الحكومة في بداية السنة ألا يتجاوز عجز الميزانية ٢٨٪، فقد تجاوز هذا العجز الخمسين في المائة. وهذا فال سيء للميزانية الجديدة لسنة ١٩٩٧ التي تتوقع عجزاً بحدود ٢٥٪.

وحول هذا الموضوع علق أحد المراقبين بقوله: إن المال الداخل إلى خزينة السنهوري هو مثل «فص الملح» الذي يلقى في بركة ماء، سرعان ما يذوب قبل أن يصل إلى القعر!

### الهراوي يؤنب اللبنانيين!

وقد دخل رئيس الجمهورية إلياس الهراوي، على خط الوضع المالي للبلاد بتعليق صحيح إلى

حد كبير وذلك عندما أُنْبِ اللبنانيين وعاداتهم في الاتفاق بقوله أن اللبنانيين يمشون فوق قدراتهم الحقيقية.

ويقول الرئيس الهراوي هذا ينطبق أيضاً على الحكومة وميزانيتها والإختلاسات في مالهاتها. فالحكومة اللبنانية أيضاً تعيش فوق قدراتها وفوق قدرات البلاد ببليل وجود العجز المتقادم في ميزانيتها وتراكم مديونيتها وكذلك مديونية المؤسسات الخاصة.

وبالتالي يمكن الاستنتاج بأن الليرة اللبنانية التي يحرص الحريري على استخدامها كقميص عثمان كلما دق الكوز بالجرة هي الأخرى تعيش فوق قدراتها الحقيقية، بمعنى أن سعر صرفها المرتفع حالياً هو سعر مفتعل لأسباب سياسية. ذلك أن ارتفاع سعر صرف الليرة اللبنانية يخدم إغراض الحريري من وجهتين:

الوجهة الأولى استخدام كعامل ابتزاز سياسي بمعنى أن بقاء الحريري هو عنصر الدعم الأساسي لليرة، فإذا تعبت نصبت معه.

الوجهة الثانية، هي المحافظة على تعاون القطاع المصرفي معه، لأن تمويل المصارف للحكومة مشروط باستقرار سعر الصرف.

### المضاربة على الليرة

والدليل على استخدام موضوع الليرة كعنصر «ابتزازي» أن رئيس الحكومة وجه تحذيراً إلى من ساهموا المضاربين ضد العملة الوطنية قائلًا أن هذا الموضوع ممنوع للعب به «ولن تتسامح فيه على الإطلاق لا مع الكبار ولا مع الصغار».

وفي تحليل هذه العقولة يبرز احتمالان لا ثالث لهما، ولا سيما أن تحذير الحريري هذا صدر أثناء مشاوراته لتشكيل حكومته الجديدة:

الاحتمال الأول، هو أن يكون هناك بالفعل مضاربات على الليرة، مما ينهيه بأن المضاربين المزعومين باتوا أقل ثقة من السابق بقوة العملة الوطنية على الاستقرار في قيمتها الرأسمالية.

الاحتمال الثاني، وهو الأرجح، أنه ليست هناك مضاربات فعلية، لكن رئيس الحكومة فتح هذا الموضوع وضخمه في ظرف سياسي حرج لكي يقوي مركزه السياسي أزاء بقية القوى عن طريق التخويف من انهيار كبير في حال تخليه أو الحد من سلطاته بصفته

مركز القوة الأول في السلطة التنفيذية، فكانه يقول للبنانيين دومين يعني الطوفان! لكن الطوفان

الوحيد الذي شهده اللبنانيون في ذلك الوقت هو طوفان الأمطار!

### الخفض التدريجي

وعلى الرغم من تأكيد حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، بأن سقف سعر الصرف للدولار لن يتجاوز ١٥٦٠ ليرة مشيراً إلى أن سعر الصرف سوف يكون نزيولياً وليس صعبولياً بمعنى أن سعر الليرة أزاء الدولار سوف يرتفع أكثر من مستواه الحالي أو على الأقل سوف يبقى في حدوده، فإن المراقبين الاقتصاديين يرون أن هذا التجميد القسري لسعر الليرة اللبنانية على مستواه الحالي المرتفع في الظروف الاقتصادية والمالية الرأسمالية هو قوة مستعارة وليس قوة ذاتية أو بنهوية في الاقتصاد اللبناني، ولا سيما أن الاحتياطي الإجمالي للذهب المركزي حالياً لا يكفي لسد حاجة الاستيراد من الخارج لأكثر من تسعة أشهر.

ويقول هؤلاء المراقبون أنه لا بد في الأشهر المقبلة من خفض تدريجي على دفعات قليلة في سعر الصرف يتواءم إلى حد ما مع الهبوط في مستوى معيشة اللبنانيين عموماً باستثناء فئة منهم. والدليل على ذلك الدراسة التي أصدرتها «اللجنة الاقتصادية

والاجتماعية لغرب أسيا» التابعة للأمم المتحدة، (اسكوا) المنشورة خلاصتها في هذه الصفحة.

لكنه من غير المتوقع حسب المعطيات الأتفة أن تقدم السلطات النقدية اللبنانية على أي إجراء من هذا النوع لأسباب سياسية بالدرجة الأولى، والمحتور الوحيد إمكانية ارتفاع التضخم. لكن المحللين يجيبون عن ذلك بالقول أن خفض التضخم يتسبب ضئيلة وعلى فترات متباعدة يحول دون ارتفاع ملحوظ بمستوى التضخم.

ثم إن معدلات التضخم في لبنان لم تهبط كثيراً مع ارتفاع سعر الصرف بل هناك دلائل تشير إلى أن نسبة التضخم العالية في لبنان قائمة لاعتبارات أخرى غير مرتبطة بسعر الصرف.

### الفشل النسبي في الإعمار

وهناك دليل آخر على ذلك في تحليل أوريته خدمات وورلد فيون لينك، للخبير الاقتصادي رياض خوري مخر فيه من آثار ارتباط عالية إعادة الإعمار في لبنان بشخص الحريري وبمصلحه. إذ يقول: «إن رئيس الوزراء ثري للغاية وتتضارب مصالحه الشخصية بالمصالح السياسية، وهذا يسبب

القلق للناس فماداً يحدث في المستقبل إذا فشلت خطته، برأيي أنه سيكون لذلك تأثير خطير على الاقتصاد اللبناني إضافة إلى أن هناك دائماً إمكانية الفساد عندما تتضارب المصالح الشخصية مع مصالح البلاد. وفي رأي رياض خوري، أن عملية إعادة الأعمار في لبنان على يد الحريري قد منحت بفضل نسبي، وساق على ذلك مثلاً إلغاء الحكومة اللبنانية لعقود البناء والتشغيل والتحويل الذي هو النموذج الشائع لسياسة الاستقرار في البلدان النامية، وهو مفهوم اعتد في لبنان في البداية لكن الحكومة اللبنانية تتراجع عنه اليوم. ومن الأمثلة على هذا التراجع «الإستفراد العربي». وقد اعتبر رياض خوري أن هذا التراجع عن سياسة البناء والتشغيل والتحويل مؤشر رئيسي للفشل النسبي في عملية إعادة الأعمار.

وبما يؤكد هذا التحليل لوضع الليرة اللبنانية أنها في الواقع ليست سقيماً لقيمة في المعاملات التجارية، فالقيمة التجارية الحقيقية مازالت تلتصق بالدولار. فالمحلب الوحيد على العملة اللبنانية هو من قبل المستثمرين في أنون الخزائنية، بسبب الفوائد العالية المفروضة عليها. لكن في المقابل عندما تستحق هذه الأتوني أو عائداتها يقوم المستثمرون فيها على الفور بتحويل ليرتهم إلى دولارات!

## «اسكوا» تدعو حكومة الحريري لوضع سياسة رسمية للحد من الفقر

# أكثر من ثلث اللبنانيين من الفقراء والريح منهم معدم

### تسبة رسموب عالية كذلك.

أما عدد الذين انقطعوا عن التعليم الدراسي في إحدى مراحل الأربع فقد بلغ ١٦٪ في المرحلة الابتدائية و١٤٪ في المرحلة المتوسطة و٤٪ في المرحلة الثانوية و٢٪ في المرحلة الجامعية.

كما لاحظ التقرير أن أولاد الأسر الفقيرة التي شملها التحقيق يلتحقون بالمدارس الخاصة أكثر من المدارس الحكومية (٣٣ مقابل ١٦) وسبب ذلك يعود إلى غياب المدارس الحكومية في معظم الأحياء الفقيرة في المدن.

ويوضح التقرير أن النمو الاقتصادي ليس شرطاً كافياً لتقلص الفقر، إذ تحققت معدلات نمو مرتفعة في الأعوام السالفة دون أن يرافها انصراف للفقر في الوقت نفسه. كما يرى التقرير أن هناك تفاوتاً في نسبة الفقر بين القطاعات المختلفة. فعوالاً ٧٢٪ من إجمالي السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع يعملون في القطاع الزراعي، في حين أن ثلثي الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع يعملون في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات، أما نسبة الفقر الأقل فهي بين العاملين في التجارة.

ويرى التقرير أن سياسة مكافحة الفقر والحد منه في لبنان يجب أن تتضمن مزيجاً من الحلول الهادفة إلى راب الصدع بين الموارد والحاجات، وذلك عبر زيادة دخول الفقراء، وتخفيض تكلفة الحاجات

إصدارت «اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا التابعة للأمم المتحدة» (اسكوا) تقريراً سنوياً عرضت فيه بالأرقام معدلات الفقر في لبنان. عرّضت فيه الفقر المنطوق أي أن نخولها لا تفي الحد الأدنى من احتياجاتها من الغذاء. وأن حوالي ٢٨٪ من الأسر اللبنانية تعيش تحت خط الفقر المدقع، أي لا تغطي نفقات احتياجاتها الأساسية من غذاء، ومسكن وملبس ونقل وصحة وتعليم. وبالمقاييس مع عدد السكان البالغ عددهم ٢,٥ مليون، فإن عدد الفقراء، يبلغ نحو مليون شخص منهم نحو ٢٥٠ ألف من الفقراء المعدمين، ويعيش ثلثا الفقراء المعدمين (١٨٠ ألف نسمة) في المناطق الريفية، ويشكلون أكثر من ربع السكان فيها. ويتركز الفقر المدقع في المدن التي تضم نحو ٨٢٠ ألف من الفقراء بينما يعيش في أسر يعمل معيولها في الصناعة والإدارة العامة والخدمات.

وفي موضوع التعليم لدى الفقراء، قال التقرير أن رجلين اثنين فقط لا ييجبان القراءة والكتابة من أصل ١٧ ريد أسرة، و٦ نساء من أصل ٢٠ رية منزل. غير أن التقرير يشير إلى انخفاض مستوى التعليم حيث لم يكن أي من أرباب الأسر قد تلقى تعليماً ثانوياً أو جامعيًا أو مهنيًا. أما على صعيد الأولاد، فيلاحظ أن نسبة الالتحاق بالمدارس مرتفعة تقابلها

الأساسية، وتأمين الموارد والمساعدات الفورية والمباشرة.

ولاحظ التقرير أن الحكومة لا تتجه إلى اتباع سياسة للحد من الفقر يكون أحد عناصرها رفع مستوى الأجور، مشيراً إلى أن النظرية الاقتصادية التي تطبقها الحكومة تعطي الأولوية لضبط الكلفة النقدية بدعوى الحد من التضخم، مفترضة أن تحسين مستوى العيش ينبغي أن يتم بوسائل غير مباشرة لا تشمل رفع الأجور حيث أن عدد الموظفين كبير والانتاجية منخفضة.

ويضيف تقرير «اسكوا» أن سياسات معالجة الفقر يجب أن تتضمن الحد من البطالة وتوفير فرص عمل منتجة للفقراء بما يمكنهم من زيادة حصة الزراعة والصناعة في الناتج الوطني، وأعداد التوازن بين المؤسسات ودعم المؤسسات الصغيرة على اعتبار أنها أكثر قدرة على خلق وظائف جديدة في المدى المباشر والمتوسط.

غير أن هذا الأمر يتطلب إعادة تقويم وهيكلية جميع الوظائف والمهن في مختلف القطاعات بما في ذلك الأعمال المشروعة للعالة الأجنبية. ويعتبر تقرير «اسكوا» أن التدريب والتأهيل المهني يندرج ضمن إجراءات تمكن الفقراء من رفع مستوى قدرتهم على زيادة مواردهم.

ويرى الخلل على هذا الصعيد ابتداءً من تدني

حصة التعليم المهني من إجمالي التعليم الخاص والرسمي، حيث لا تتجاوز حصصه ١٤,٢٪ من إجمالي عدد المدارس في القطاعين، ١٢٪ من عدد التلاميذ، مع وجود تفاوتات مهمة بين القطاعين العام والخاص لمصلحة هذا الأخير.

وتضمنت خطة النهوض التربوي الحكومية إجراء دراسة عن سوق العمل واحتياجاته يفترض أن تستغرق ١٨ شهراً، وتهدف إلى تحديد احتياجات لبنان والمنطقة وتكييف التعليم معها. ولكن لم تنفذ خارج هذا الإطار أي خطوات ملموسة نحو إعادة تأهيل وتدريب القوى العاملة.

وفي هذه النقطة يخلص التقرير إلى القول أن خطة النهوض المعشيرة، لا تتضمن أي إشارة إلى سياسة معينة للعالة تعتمد الحكومة، كما أن سوق العمل اللبنانية مفتوحة لا توجد فيها ضوابط عملية أمام العمال غير اللبنانيين وخاصة في قطاع البناء والخدمات الهامشية والخدمات المنزلية. ورفع التقرير استمرار ارتفاع معدلات البطالة، في حين قد يصل متوسط العرض السنوي من اليد العاملة إلى ما بين ٧٠ و٨٠ ألف طالب عمل، مع الأخذ في الاعتبار تراجع باب الهجرة إلى الخارج، وبالتالي لا يمكن توقع حدوث تحولات إيجابية للحد من الفقر من خلال الاعتماد على التوسع المعوي لنطاق العمالة المنتجة.



## باريس جلوت ديون دمشق بقيمة ٢٥٠ مليون دولار وعززت تجارتها معها

سوريا

## إتجاه إلى إنشاء مصارف مشتركة واستعدادات للدخول في الوساطة المالية وإدارة الإصدارات

مليار ليرة فيما لم تتجاوز قيمتها في سنة ١٩٨٠ نحو ٤٤٦ مليون ليرة فقط أما قروض المصرف التجاري السوري فبلغت ١٥,١ مليار ليرة في سنة ١٩٩٤ مقارنة مع ١,٦ مليار ليرة فقط في سنة ١٩٨٠ وقدم المصرف التجاري السوري في سنة ١٩٩٤ قروضاً بقيمة ١٩٩,٦ مليار ليرة محققاً زيادة كبيرة في الأراضي فيما رفع مصرف التسليف الشعبي قروضه إلى ١٠,١ مليار ليرة في سنة ١٩٩٤.

وقالت مصادر على مقربة من صنع القرار المالي والاقتصادي إن قيمة الودائع الحكومية بالعملية الأجنبية ارتفعت إلى ١٢,٧ مليار ليرة في سنة ١٩٩٤ فيما بلغ إجمالي الودائع الخاصة بالعملات الأجنبية ٢,٧ مليار ليرة. وقدرت سلفيات المصارف للقطاعات العام والمشتراك التعاوني والخاص في سنة ١٩٩٤ بنحو ١٧١,٦ مليار ليرة مقارنة بنحو ١٧ مليار ليرة فقط سنة ١٩٨٠. فما أصبحت توظيفات القروض الصناعية على التصنيع الغذائية والغزل والنسيج

الائتمانية للمستثمرين ولتكوين وإدارة المحافظ الاستثمارية وصناديق الاستثمار المشترك مستقبلاً.

وقالت مصادر مصرفية مسؤولة إن قيمة رؤوس أموال المصارف السورية تفوق الآن ٢,٤٤ مليار ليرة سورية فيما بلغت توظيفاتها ٢٢٧,٥ مليار ليرة. أما قيمة الودائع فارتفعت إلى ١٧١,٦ مليار ليرة.

وأضافت المصادر ذاتها إن المصارف تمكنت من المساعدة في دفع النمو الاقتصادي الذي شهد معدلات مرتفعة في السنوات القليلة الماضية، وأكدت أن المصارف شهدت تنامي حركة الودائع والإقراض بشكل لافت إذ بلغ إجمالي القروض الصناعية طويلة وقصيرة ومتوسطة الأجل من ٤ مليارات ليرة مقارنة مع ٢,٣ مليار ليرة في سنة ١٩٩٤ و ١,٤٢ مليار ليرة فقد في سنة ١٩٩١ أما القروض الزراعية طويلة وقصيرة ومتوسطة الأجل بلغت نحو ١٤,٥

على صعيد آخر، تتوالى الأساطير المصرفية إن تقوم الحكومة السورية بالسماح بإنشاء مصارف أجنبية مشتركة.

وكانت الحكومة باشرت بتعزيز العمل المصرفي وتوسيعه لرفع الأداء الاقتصادي وتعزيز مواكبة المصارف للتقنيات الحديثة وتهيئة المهارات المحلية للنهوض بأداء المصارف. وشهدت المصارف ارتفاعاً فروعها في السنوات الفصح الماضية إلى ٢٦ فرعاً، كما شهدت الأعمال المصرفية تطوراً ملحوظاً بعد سماح السلطات مؤخرًا بفتح حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية تمهيداً لتزويد سعر صرف الليرة السورية.

وكان محمد العمادي، وزير الاقتصاد والتجارة افتتح مؤخراً عدداً من فروع المصارف معلناً أن «المصارف السورية بدأت تعد نفسها لنحو مجال الوساطة المالية والمصرفية الاستثمارية لتشمل إدارة الصادرات الجديدة لأسهم والأوراق المالية وضمان وتغطية الاكتتابات وتوفير التسهيلات

سوريا هي شريك تجاري قديم لفرنسا مشيراً إلى أن شركة ألف إكثان النفطية الفرنسية استثمرت في سوريا ما يزيد على ٦٠٠ مليون دولار خلال السنوات الست الماضية في عمليات التنقيب والاستخراج. وتتمتع فرنسا مشروعا لتحديث الأداء في «البنك المركزي السوري»، وتقدم شركة فرنسية بـ ٢٢٠ مليون قطعة نقدية لسوريا من فئات متنوعة حيث أصدرت الحكومة منذ أشهر قليلة عملة نقدية من فئة ٢٥ ليرة سورية أوما يعادل نصف دولار إلى جانب العملة الورقية من الفئة ذاتها.

وحسب إحصائيات سورية رسمية وعلى أساس سعر صرف قدره ١١٠,٢ ليرة سورية للدولار بلغت قيمة الصادرات السورية إلى فرنسا السنة الماضية ٦,٤ مليار ليرة سورية بينما بلغت الواردات من فرنسا حوالي ١,٨ مليار ليرة سورية. وتصدر سوريا لفرنسا المصنوعي إضافة إلى حقل والمنسوجات وتستورد منها الآلات والمعدات.

«مؤسسة كوفاس» الحكومية الفرنسية ضمان الصادرات الفرنسية إلى سورية.

وكانت أزمة الديون قد أوقفت «كوفاس» عن ضمان الصادرات الفرنسية إلى سوريا على مدى عقد من الزمن مما عرقل عمليات التصدير الفرنسية إليها.

ودعا الوزير المفوض للشؤون المالية والتجارة الخارجية الفرنسي أيف جالان إلى وضع اتفاق لمنع الانزواج الضريبي بين البلدين.

وقال المستشار المالي الفرنسي في دمشق جان - لوي فونتينيل إن حبة جديدة من التعاون بين سوريا وفرنسا سيتم إرساء دعائمها بعد الفجاء الذي شهدته زيارة شيرك.

وأضاف أن فرنسا تسمى إلى دخول الأسواق السورية في مجالات متعددة منها الكهرباء، والتي على نهري الخابور والفرات والنقل وتصدير المعدات والقطاعات المصنوعي إضافة إلى حقل الاستثمار.

وقال جان - لوي فونتينيل، إن

سبق زيارة الرئيس جاك شيراك إلى دمشق، من ضمن جولته الشرق أوسطية الأخيرة، تفاوض بين الحكومة السورية وشركة كوفاس، الفرنسية حول جدولة الديون المتركة على سوريا.

ومع وصول الرئيس الفرنسي إلى دمشق كان التفاوض قد تم على تعزيز التبادل التجاري بين البلدين ومشكلة الديون العالقة التي تبلغ ١,٨ مليار فرنك فرنسي (٢٥٠ مليون دولار). ويشمل المبلغ أصول ديون وفوائد بقيمة ٨٠٠ مليون فرنك، والباقي متأخرات جارية عليها. وكان فر الراي بين الطرفين بعد توقيع الاتفاق على جدولة الديون. أحياء اللجنة المشتركة العليا السورية - الفرنسية بهدف تنمية مجالات التعاون والبحث عن مجالات جديدة.

والجنة ستضم ستة من رجال الأعمال من كلا الطرفين ويمكن أن يزداد عددهم، على أن يكون الأعضاء من القطاع الخاص والحكومي. ويومئذ يتفهم التفاوض الجيد ستجد الصادرات الفرنسية طريقها إلى الأسواق السورية إذ ستستحوذ

## ما ناهبهم من «اتفاق اوسلو» سوى الفقر والبطالة

غزة - أريحا

## البطالة ٤٥% ودخل الفرد تدنى بنسبة ٢٥% والسلطة عاجزة

واتفاق الاسرائيليين والفلسطينيين على اجراء مفاوضات نصح على التوافق المتبادل بشأن المراحل الثلاث التي يتضمنها المشروع الدراسة والبناء والاستثمار.

ولا يزال هذا المشروع جدياً على ورق، لكن ياسر عرفات وضع حجر الأساس لبناء هذا المعرفا في ١٨ كانون الثاني/يناير الماضي برفقة رئيس الوزراء الهولندي يوم كوك.

وما تأمله السلطة الفلسطينية هو ان يطلق اعمال البناء سيسمح بخفض نسبة البطالة التي تقال أكثر من ٧٠٪ من السكان الفارين على العمل في قطاع غزة. كما سيوفر علامة استقلال ضرورية جداً نظراً إلى ان اسرائيل تفرض إغلاقاً شبه دائم على الأراضي الفلسطينية.

ويتمتع الفلسطينيون إلى حد كبير على المرفأ، الاسرائيلي في التجارة الخارجية خصوصاً مرافاً اشود، علماً بأن الضفة الغربية لا تملك أي منفذ على البحر وأن قطاع غزة غير مجهز بتسهيلات لترسو فيه السفن.

وتقدر تكاليف مشروع بناء مرفأ غزة بـ ٧١ مليون دولار تسهم هولندا فيه بـ ٢٢ مليون وفرنسا بـ ١٩ مليون والاتحاد الأوروبي بـ ٢٩ مليوناً عبر بنك الاستثمار الأوروبي.

زيارة شيرك هو إعادة إطلاق مشروع بناء مرفأ في غزة تتواءم كل من هولندا وفرنسا، يكون قادراً على استيعاب حركة بضائع تقدر بأكثر من مليون طن سنوياً خلال ست سنوات.

وإذاً تجواله في مناطق الحكم الذاتي من الرئيس الفرنسي بالموقع الذي سيتم بناء المرفأ فيه حيث شهد على توقيع عقد تفوق قيمته ١٠٥ مليون دولار يسمح للمهندسين الفرنسيين ببدء بالأعمال التمهيدية للبناء، فور التوصل إلى اتفاق بين الاسرائيليين والفلسطينيين بهذا المعنى.

ويص المشروع على بناء مرفأ صغير يعمق ٩٠ متراً يمكن تجهز بمركز للصيانة وآخر لتخزين البضائع إضافة إلى شاطئ سياحي ومنطقة صناعية ومرفأ لصيد الأسماك.

ويوقع هذا المرفأ على بعد خمسة كيلومترات جنوب غزة على ساحل «نزاريم» الضيق بالقرب من مستوطنة اسرائيلية صغيرة.

وقد وضعت جامعة تل أبيب في سبتي ١٩٩٠ - ١٩٩١ دراسة جدوى اقتصادية طلبتها شركة «غرايفسكي ويوتز» الهولندية بعد ان اعطت اسرائيل الضوء الأخضر لذلك. وفي هذا الوقت اجازت اتفاقات الحكم الذاتي الموقعة بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية للسلطة الفلسطينية بناء مرفأ خاص بها.

السلطة الفلسطينية كانت بطيئة جداً في استيعاب حقيقة ان النمو الاقتصادي والسيادة يعتمدان على قدرتها على التصدي لاعمال العنف التي يقوم بها معارضون فلسطينيون مناوئين لعملية السلام، كما انها كانت بطيئة في انشاء المؤسسات التي يمكن ان تستفيد المساعدات الدولية من أجل تشجيع التطور والاستثمار.

والاسرائيليين فقد بالغوا من جانبهم في اجراءاتهم الأمنية، حيث رفضوا مبدأ السماح داخل الفلسطينيين بالمعمل داخل اسرائيل، ورفضوا السماح للفصائل الفلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة بالوصول إلى اسرائيل، وأخفقوا في تشجيع التعاون الاقتصادي الفلسطيني - الاسرائيلي.

ويخلص الخبراء إلى حقيقة مفادها ان اتفاق اوسلو جلب للفلسطينيين فحراً شديداً، فهو لم يقض حوافز اقتصادية تقنع المواطنين في الأراضي الفلسطينية بالوقوف إلى جانبه. ويضيف هؤلاء الخبراء ان الاسرائيليين - الفلسطينيين ان يتوصلوا إلى حل دائم فلا بد من وجود امتياز وتطور اقتصادي بينهما. ان العجوة الاقتصادية بين الاسرائيليين والفلسطينيين تتسع بشكل ستعمل معه تهديد جدياً للسلام.

● ما شاب غزة وأريحا من

جانب، المجتمع الدولي خلال السنوات الخمس الأولى من توقيع اتفاق اوسلو ما اسرائيل أي أثر او كان اثرها قليلاً في تحسين اوضاع المواطنين المراهقين. وعلى الرغم من جهود البنك الدولي وغيره من المؤسسات الدولية، فإن تسلم السلطة الفلسطينية للمساعدات المالية قيمتها ٢,٤ مليار دولار يتم بصورة بطيئة جداً، كما ان الجهات الدولية المانحة لم تقدم جهودها من أجل تطوير القطاع الخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولم تساعد سياساتها في تشغيل العمال وتحقيق برنامج الرفاه السكاني.

وكان العجز في ميزانية السلطة الفلسطينية وصل هذه السنة إلى ١٢٦ مليون دولار، بينما يواصل غالبية رجال الاعمال الفلسطينيين الاستثمار في مناطق أخرى غير الأراضي المحتلة، كما ان وجود رجال الاعمال الاجانب مازال محدوداً في مناطق الحكم الذاتي، ولم تقدم المؤسسات الاقتصادية الأخيرة في المغرب والاردن حول التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة سوى دعم مسمولة للفلسطينيين، وان يكون منتظراً من مؤتمر القاهرة في الشهر الجاري أن يغير شيئاً في الصورة.

على ما يقع اللوم في هذه المشكلات؟

في رأي الخبراء الدوليين أن

١٩٩٢ بنسبة ٢٥٪ وهو الآن اسوأ مما كان عليه في السابق حيث أصبح متوسط الدخل السنوي للفرد حالياً ١٨٠٠ دولار، بينما ارتفع في اسرائيل إلى ١٥ ألف دولار في السنة.

ويتمتع المراهقون المطلعون عن وجه اخر للآزمة المستقطعة من خلال التغيرات التي طرأت على القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية، حيث زادت من ٤٠٠ ألف عامل سنة ١٩٩٤ إلى ١٢٢ ألف في سنة ١٩٩٦، غير انه في ظل الاجراءات الأمنية الاسرائيلية المتشددة والاعلاق الأمني، فإن عدد العاملين الفلسطينيين في اسرائيل انخفض من ٩٣ ألف عامل إلى ١٨ ألف عامل حسب مصادر صندوق النقد الدولي، مقابل ١١٦ ألف كانوا يعملون في اسرائيل سنة ١٩٩١.

ويوضح المراهقون إلى ان الاجراءات الأمنية الاسرائيلية التي تترافق مع مساعي تل أبيب للحفاظ على الاقتصاد الاسرائيلي بعيداً عن المؤثرات الخارجية انعكست على نسبة الصادرات من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى اسرائيل، ونتيجة لذلك فإن إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني انخفض بنسبة ٨,٥٪ سنة ١٩٩٥ وقد ينخفض بنسبة ١٥٪ هذه السنة مع استمرار الظروف ذاتها.

ولم يكن للمساعدات والمعونات التي وعد بها الفلسطينيون من

يوماً بعد يوم، يلمس الفلسطينيون أن الأمل في أن يجلب اتفاق اوسلو معه الارتداد، فيعوضهم عن الخسائر التي تحملوها خلال سبتي الاحتلال، قد ظهر انه خادع وحل مكائنه مفرح ومغش، لتفشل البطالة والاعمال في صفوف الفلسطينيين في غزة وأريحا.

ويوماً بعد يوم يتأكد ان غياب اقتصاد فلسطيني مستعش سينعكس سلباً على مستقبل مجادات السلام، بما في ذلك مفاوضات الحل النهائي التي تناقش مسائل السيادة والقدس والمستوطنات واللاجئين فمن دون حصول ازدهار اقتصادي لدى الفلسطينيين، فإن هناك فرصة ضئيلة لنجاح حل شامل.

والسجوة في الدخل اخذت بالتزايد بين الفلسطينيين والاسرائيليين، ففي الوقت الذي كان فيه دخل الفرد السنوي في الدولة العبرية قبل ثلاث سنوات ١٢ ألف و ٨٨٠ دولاراً، فإن دخل الفرد الفلسطيني لم يكن يزيد عن ٢٤٠٠ دولار في السنة، بينما تبلغ نسبة البطالة بين الفلسطينيين نحو ٤٥٪ مقابل ٧,٥٪ لدى اسرائيل. وقد اظهرت إحصائيات وضعتها البنك الدولي في آب/ أغسطس الماضي ان الاوضاع في الأراضي الفلسطينية تدهورت بشكل متزايد، ودخل الفرد انخفض منذ اتفاق إعلان المبادئ في ايلول/ سبتمبر



## الأردن

فيما دراسة للبنك العربي تحذر من المنافسة غير المتكافئة

# حكومة الكباريتي ترى الانضمام الى « منظمة التجارة العالمية » مسألة تدعم السلام

إلا أن المراقبين يؤكدون بأن الحكومة ستواجه مشاكل كبيرة لتحقيق متطلبات المنظمة للانضمام إليها. ومن هذه المشاكل تعويض خصائص الإيرادات، حيث بدأ خفض الرسوم على الواردات الجمركية التي توفر حوالي ثلث عائدات الحكومة.

وكان الجانب الأردني طالب فريق العمل الدولي بفهم وإدراك أن الأردن سيتعين عليه أن يفي بالالتزامات المنظمة تدريجياً.

وفي دراسة أعدتها «البنك العربي» حول أثر انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع الخدمات، أن حصول المملكة على عضوية المنظمة سيؤدي إلى تحرير القطاع المالي من القيود المفروضة عليه، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على كافة هذا القطاع حيث سيمثل على خلق الحوافز لاصلاح هيكل المؤسسات المالية وتسهيل قيامها بتقديم خدمات مالية شاملة، وخلق فرص للانطلاق إلى الأسواق الخارجية، والتكيف مع متطلبات المنافسة وزيادة مصداقية الأردن أمام المستثمرين الأجانب، وتهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال دخول مؤسسات اجنبية تتمتع بكفاءة عالية، وخلق فرص للاستفادة من رؤوس الأموال المهاجرة التي تنتشر بالمرتد من الاضطرابات في ظل مناخ الانفتاح. واستبعدت الدراسة أن يؤدي انضمام الأردن إلى «منظمة التجارة العالمية» إلى إغلاق الطريق أمام التعاون الاقتصادي الاقليمي، بل إنه على العكس سيعزز هذا التعاون حيث سيؤدي إلى فتح اجباري للحدود بين الدول العربية من خلال التزاماتها بموجب الاتفاقيات التي ستوقع مع أطراف أخرى.

إلا أن الدراسة اشارت إلى الآثار السلبية للانفتاح حيث ستؤدي إلى منافسة غير متكافئة مع منافسين أقوى، يتمتعون بمزايا نسبية مرتفعة في الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية، واحتمال قيام المؤسسات الأجنبية بتجميع المخرجات الوطنية وتوجيهها لخدمة استثماراتها أخرى في بلدانها الاصلية، أو حيث توجد فرص أكثر جاذبية للاستثمار وأقل مخاطر.

ووضعت دراسة البنك العربي استراتيجية لمواجهة تحدي الانفتاح تتمثل في تعزيز الموارد الذاتية للمؤسسات المالية، وتكوين وحدات كبيرة منها من خلال عمليات اندماج طوعية، وهو اتجاه يشجعه البنك المركزي الأردني من خلال حوافز ومزايا تشجيعية يتم منحها للمصارف المتقدمة. كما دعت الدراسة إلى إعادة النظر في التشريعات الرقابية والتنظيمية المتعلقة بالاعمال المصرفية في الأردن، وتطوير وتحديث السوق النقدي والراسمالي، وتوجيه الاستثمار نحو تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وإدخال المنتجات المصرفية الحديثة والتوسع في استخدامها.

أسواقه أمام السلع والخدمات الأجنبية. هؤلاء المعارضون على نقض ظاهر مع حكومة الكباريتي التي ترى أن ربط الاقتصاد الأردني بالاقتصاد العالمي من خلال الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، في غاية الأهمية، وتعمل بأن يضمن ذلك دخول البضائع والمنتجات والخدمات الأردنية بالأسواق شروط إلى الأسواق العالمية.

والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية أعضاء بالفعل في المنظمة، ولكن الدول الغربية عرقلت في الأونة الأخيرة محاولة إيران للمضي للانضمام إلى المنظمة.

ولاحظ المراقبون الممتنعون للمفاوضات الصعبة أن هناك بعض المعارضين في الأردن للانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية لأن ذلك يعني أيضاً أن يفتح الأردن

الأردن، وفي الفترة الأخيرة، أبلغ كبار أعضاء غرفة الصناعة الأردنية رئيس الحكومة عبد الكريم الكباريتي أنهم ضاقوا نوعاً بالموقف الرسمي من العراق، واعتبروا الموقف السياسي المناهض لبغداد تهديداً مباشرًا لمصالحهم الاقتصادية.

وطالبوا منه إعادة البروتوكول التجاري مع العراق إلى حجمه السابق، وقالوا أن لديهم ما يؤكد بأن الوضع الاقتصادي في العراق سيستمر انخفاصاً كبيراً خلال الأشهر القليلة المقبلة، كما طُلبوا من رئيس الحكومة السماح لهم بالمشاركة بمعرض بغداد الدولي دون قيود أو شروط.

ويعد ذلك بإيام قليلة أصح كبار التجار الأردنيين المتعاملين مع السوق العراقية، على الإجراءات والغرامات والقيود التي تفرضها شركة «لويز» البريطانية للتأمينات البحرية على أي بضاعة واردة إلى العراق عن طريق ميناء العقبة، ووضعوا الحكومة أمام خيارين صعبين إذ طالبوا بتحويل «لويز» وفريقها الذي يقم في «العقبة» منذ سنتين ونصف السنة، أو بوضع مراكز لها على المعابر البحرية والبرية الأخرى التي ترد إلى العراق منها بضائع من مصادر غير

أردنية. وأزا هذا الوضع وجهت الحكومة الأردنية نفسها مشفرة لتخفيف هذا الاحتقان الاقتصادي عبر الدفاع عن مصالح التجار الأردنيين الذين يتعاملون مع العراق ويزيدون بمقدور توريد ملزمة مع قطاعات، وتنفذت الحكومة في الوقت ذاته حملة من الإجراءات، والقرارات فبادرت لفتح نافذة تفاوضية استجابت لها بغداد، كما احتجبت لدى الأمم المتحدة بخصوص استغزات شركة «لويز» للتجار الأردنيين، وسمحت لـ ٦٧ شركة صناعية أردنية بالمشاركة في معرض بغداد الدولي.

ويؤكد من هم على شرف وبراية أن جعل هذه الإجراءات، اتخذت في سياق صفقة أردنية مع العراق يحظى الأردن بموجبه بأفضلية لتوريد البضائع المسموحة إلى العراق بموجب اتفاق القطع مقابل الفداء عبر ميناء العقبة.

ويبدو أن هذه الصلصة بين عمان وبغداد في طريقها نحو التراجع فقد أكتت مصادر مقربة من ناصر اللوزي، وزير النقل، أن ميناء العقبة هو أكثر موانئ المنطقة خبرة في التعامل مع السوق العراقية، كما أنه يقدم أفضل العروض السعرية ويوفر هذا القول، طبيعة الحال عن تفاعل

المنظمة، «المجتمع الدولي الذي له نصيب في السلام مثلها لأطراف المنطقة مدعو لدعم الأطراف في المنطقة لتتمكن من الانضمام إلى المنظمة العالمية».

ومضى يقول: «نحن في حاجة لأن نظهر لرجال الشارع العادي أن السلام يحقق مكاسب بالفعل».

وكان أبو الراغب يتحدث في الكلمة الافتتاحية أمام فريق عمل في المنظمة شكل ليحت طلبين المباحثات التي بدأت بين عمان ومنظمة التجارة العالمية، لم تكن بالسهولة التي توقعها الطرفان، فبعد الجولة الأولى لم يترك هؤلاء مجالاً للشك في أنهم يتوقعون مباحثات شاقة على مدى أشهر، وأن انضمام الأردن للمنظمة الذي سيضمن له دخول الأسواق العالمية لن يتم قبل سنة ١٩٩٨. وقال وزير التجارة الأردني علي أبو راغب للنيولوماسيين في

المباحثات التي بدأت بين عمان ومنظمة التجارة العالمية، لم تكن بالسهولة التي توقعها الطرفان، فبعد الجولة الأولى لم يترك هؤلاء مجالاً للشك في أنهم يتوقعون مباحثات شاقة على مدى أشهر، وأن انضمام الأردن للمنظمة الذي سيضمن له دخول الأسواق العالمية لن يتم قبل سنة ١٩٩٨. وقال وزير التجارة الأردني علي أبو راغب للنيولوماسيين في

## العراق/الأردن

مؤشرات التفاهم دافئة القطاف

# إعادة البروتوكول التجاري مقابل دور « للعقبة » في التجارة مع بغداد !

يبدو أن حكومة عبد الكريم الكباريتي اذمنت لمطالب التجار والصناعيين ورجال الأعمال، وأقمت على التفاوض مع العراق بغية إعادة وصل ما انقطع، وتنشيط حركة التبادل التجاري. وقد نزلت على الكلام بين المسؤولين الأردنيين والعراقيين مسائل عدة أهمها:

مسألة ميناء العقبة وموقعه في الشبكة النشطة المتوقعة للتجارة المتجهة إلى العراق بعد تنفيذ قرار النفط مقابل الغذاء، ومسألة عودة البروتوكول التجاري بين البلدين إلى ما كان عليه قبل قرار عمان بتخفيضه. وقد ذهبت حكومة الكباريتي في تسهيل التفاهم مذهبا معتدلا من بغداد فأعلن المتحدث مروان المعشر، وزير الإعلام، أن عمان لن تضع أي عراقيل أمام أي بضاعة ترد للعراق عن طريقه بعد أن تحظى بموافقة الأمم المتحدة.

ويقول خبراء على اطلاع بمصرات الأمور بين بغداد وعمان أن هناك عاملين أسهموا إلى حد بعيد في إعادة اهتمام الحكومة الأردنية بالتجارة مع العراق وهما: موقف ونسبة الحكومة الفرنسية وما تبنتها من دلائل مباشرة، وموقف وضغوط القطاع التجاري الأردني الذي فشل في

العثور على بدائل للسوق العراقية. وفي الفترة الأخيرة، أبلغ كبار أعضاء غرفة الصناعة الأردنية رئيس الحكومة عبد الكريم الكباريتي أنهم ضاقوا نوعاً بالموقف الرسمي من العراق، واعتبروا الموقف السياسي المناهض لبغداد تهديداً مباشرًا لمصالحهم الاقتصادية.

ويعد ذلك بإيام قليلة أصح كبار التجار الأردنيين المتعاملين مع السوق العراقية، على الإجراءات والغرامات والقيود التي تفرضها شركة «لويز» البريطانية للتأمينات البحرية على أي بضاعة واردة إلى العراق عن طريق ميناء العقبة، ووضعوا الحكومة أمام خيارين صعبين إذ طالبوا بتحويل «لويز» وفريقها الذي يقم في «العقبة» منذ سنتين ونصف السنة، أو بوضع مراكز لها على المعابر البحرية والبرية الأخرى التي ترد إلى العراق منها بضائع من مصادر غير

أردنية. وأزا هذا الوضع وجهت الحكومة الأردنية نفسها مشفرة لتخفيف هذا الاحتقان الاقتصادي عبر الدفاع عن مصالح التجار الأردنيين الذين يتعاملون مع العراق ويزيدون بمقدور توريد ملزمة مع قطاعات، وتنفذت الحكومة في الوقت ذاته حملة من الإجراءات، والقرارات فبادرت لفتح نافذة تفاوضية استجابت لها بغداد، كما احتجبت لدى الأمم المتحدة بخصوص استغزات شركة «لويز» للتجار الأردنيين، وسمحت لـ ٦٧ شركة صناعية أردنية بالمشاركة في معرض بغداد الدولي.

ويؤكد من هم على شرف وبراية أن جعل هذه الإجراءات، اتخذت في سياق صفقة أردنية مع العراق يحظى الأردن بموجبه بأفضلية لتوريد البضائع المسموحة إلى العراق بموجب اتفاق القطع مقابل الفداء عبر ميناء العقبة.

# أسرائيل

# الركود سيستمر سنة ١٩٩٧ والشركات الاجنبية مترددة !

يجمع المراقبون الممتنعون أن يشهد الاقتصاد الاسرائيلي خلال سنة ١٩٩٧ حالة ركود، حادة للغاية. ويؤكد صوابية هذا الكلام، تغييرات حادة في مكتب الإحصاء المركزي الاسرائيلي وأظهرت ترفقا تاماً في نمو القطاع التجاري منذ بداية النصف الثاني من ١٩٩٦.

استناداً إلى هذه التقديرات فإن التوقعات التي اجتمعت عليها مختلف الوزارات الاقتصادية الرسمية في الحكومة الاسرائيلية، ومن ضمنها مكتب اسرائيل المركزي، فأنه ما من أمل في توسع ونمو الاقتصاد الاسرائيلي خلال السنة المقبلة بأكثر من ٢,٥% إلى ٣,٥% وهو معدل بطيء جداً مقارنة بمتوسط النمو في معدل الناتج القومي للفرد حسب المصادر الاسرائيلية.

وتتوقع المحلل الاقتصادي ذاته من جهة أخرى ارتفاعاً ملحوظاً لمعدل البطالة من ٦,٦ تقريباً إلى ٨,٥% حتى نهاية السنة المقبلة. ويعزو خبراء الدوائر الاقتصادية الاسرائيلية أسباب الركود الاقتصادي الحاد المتوقع إلى رفع قيمة الشاقل مقابل العملات الأجنبية، والعراقة في المكان في مجال التصدير الذي لن يزداد هذه السنة والنسبة المقبلة سوى بنسبة ٢/٤ فقط، والأزمة الحادة في قطاع السياحة، وهبوط حجم النشاطات في قطاع البناء.

وترافقت هذه التوقعات مع تداعيات استغاثات النفط من قبل العاملين في قطاع السياحة الاسرائيلي، والذين شكوا من أنهم

تعرضوا لأزمة حادة هي الثانية خلال سنة واحدة بعد أن شبت الاضطرابات الأخيرة في الأراضي الفلسطينية حيث ارتفعت بماء عشرات المئتين، مما حدا بالآلاف من السياح الأجانب إلى الغاء حجوزاتهم لزيارة الدولة العربية. وفقدت نسبة التراجع في السياحة هذه السنة بما يعادل ٣٠%.

وكان إيتان راف الذي يرأس مجلس إدارة بنك لشومي الاسرائيلي، أبدي مخاوفه من تراجع معدلات النمو الاقتصادي بسبب الركود السياسي، فقد قال في لندن: «من دون لحدائق تقدم في سحبات السلام فلن يكون بوسعنا امتلاك اقتصاد مزدهر».



## ■ إيران

### على الرغم من العقوبات الأميركية الخانقة

## ارتفاع سعر النفط ساعد على النمو وتقلص الديون أسعف الحال

يبدو أن الاقتصاد الإيراني سيجقق نمواً يصل إلى ٤٪ على الرغم من العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة على إيران.

ويتفق اقتصاديون غربيون مع رأي دانيال ريتشي، رئيس القسم المختص بإيران في البنك الدولي، من أن الإيرانيين «بلغوا درجة معينة من الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي».

فالإيرانيون يشعرون بدرجة أكبر من الراحة إزاء الوضع الاقتصادي بعد أن تعاملوا مع أزمات الديون والمصرف الأجنبي، وهم يعتقدون أن بإمكانهم التحال على العقوبات، وإنشأ ما تكون العقوبات المفروضة من جانب واحد مؤثرة، وحتى إذا أثرت يكون أثرها هامشياً.

وكانت واشنطن فرضت حظراً

تجارياً واستثمارياً على إيران سنة ١٩٩٥ بعد أن اتهمت طهران ببيع الأسلحة النووية. ونفت طهران هذه الاتهامات. والحق الكونغرس بهذه العقوبات قانوناً في آب/ أغسطس الماضي يقضي بمعاينة الشركات غير الأميركية التي تستثمر ٤٠ مليون دولار أو أكثر في سنة واحدة في قطاع الطاقة الإيراني. وأغضب هذا القانون بعض دول أوروبا وشرق آسيا التي تغضل إقامة «حوار انتقادي» مع الجمهورية الإسلامية التي تنظر إليها هذه الدول باعتبارها مؤهلة لأن تصبح قوة اقتصادية إقليمية عظمى. ويرى المسؤولون الأوروبيون أن التشريع الجديد الذي يقضي بأن تختار واشنطن نوعين من بين ستة أنواع من العقوبات لفرضها على الشركات الأجنبية المخالفة مازال

بعيداً جداً عن التنفيذ.

غير أن المسؤولين الأميركيين يستبعدون أي احتمال للتساهل في تطبيق السياسة الأميركية بعد فوز الرئيس بيل كلينتون بفترة رئاسة جديدة قائلين أنهم لم يروا أي بادرة على استعداد طهران لتغيير موقفها إزاء العنف السياسي والتسلل النووي أو التخلي عن عداتها لعملية السلام بين العرب وإسرائيل. ومعظم الحكومات الأجنبية غير مستعدة لأغضاب واشنطن بإنتهاك العقوبات. ولكن يرى الاقتصاديون أن المستثمرين الأجانب حريصون على تسجيل مواقفهم حتى لو لم يدعموا باستثماراتهم إلى إيران في هذه المرحلة.

وما تزال أمام إيران سنوات قبل أن تتحقق قروضاتها الكاسدة بعد أن فقدت نحو ثلث اقتصادها منذ قيام الثورة الإسلامية سنة ١٩٧٩.

غير أنها تقع على طرق التجارة إلى دول آسيا الوسطى وتضم أراضيها ثاني أكبر احتياطات للغاز الطبيعي في العالم وتحتوي ٢٠٠ مليون برميل من النفط يومياً. ومن المتوقع أن ترتفع صادرات النفط بمقدار ١٠٠ مليار دولار في سنة ١٩٩٧ إلى ١٥٠ مليار دولار، غير أن فائض الميزان التجاري سيضيق إلى ثلاثة مليارات من ٤٠٠ مليار دولار هذه السنة.

ويتوقع الاقتصاديون أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي يقفز إنتاج الاقتصاد من السلع والخدمات ما بين ٢,٥٪ و٤٪ في سنة ١٩٩٧ وهو معدل النمو ذاته الذي تحقق هذه السنة.

وتراجع معدل التضخم الذي ارتفع إلى أعلى من ٦٠٪ سنة ١٩٩٥ إلى نحو ٢٠٪ الآن ومن المتوقع أن يستقر.

ويعم ارتفاع أسعار النفط احتياطات إيران من العملة الصعبة لتبلغ نحو ٨٠٠ مليار دولار مما يضمن للدائنين قدرة طهران على سداد مدفوعات ديونها التي أعادت هيكلتها أخيراً.

ويتوقع الاقتصاديون أن يتراجع الدين الخارجي إلى ١٤ مليار دولار في السنة المقبلة من نحو ١٨ مليار دولار هذه السنة. ويرى الاقتصاديون أن إيران تحتاج إلى تحقيق معدل نمو يبلغ ٧٪ حتى تتمكن من الانطلاق. غير أن تحقيق هذا الهدف يعتمد على الاعتبارات السياسية قدر ما يعتمد على الاعتبارات الاقتصادية. ويرغب المخططون الغربيون في طرح إصلاحات هيكلية مرهقة تشمل تخصيص نحو ٤٠٪ من النشاط الاقتصادي الذي تسيطر عليه

الحكومة في إيران. ويعتبر توحيد سعر الصرف المزودج وتقليل عجز الميزانية عن مستواه الحالي الذي يعادل ١,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي وزيادة أسعار الميزين المحلية عن مستواها الراهن الذي يتراوح بين ثمانية وعشرة سنتات للغان. غير أن الاقتصاديين لا يتوقعون ظهور مبادرات اقتصادية ملحوظة قبل إجراء الانتخابات الرئاسية في منتصف ١٩٩٧.

وحضر السنكون على الرئيس الإيراني الحالي أكبر ماسمي فرستجاني السعي إلى فترة رئاسة ثانية مما يتيح الفرصة أمام أنصار الإصلاح لخوض غمار الانتخابات. ويقول الاقتصاديون أنه إذا فاز المحافظون سيكون إيقاع التحدير الاقتصادي بطيئاً.

## ■ سلطنة عمان

### القطاع الخاص سيكبر دوره والاستثمارات الأجنبية امل خطة ٢٠٠٠

## السلطنة تنشأ التخصص والتنوع لحل معضلة العجز والنمو

سلطنة عمان التي ترض على مدخل الخليج ليست في شراه جيرانها الشماليين ولكن ٨٥٠ ألف برميل من النفط يومياً مازال تمثل العمود الفقري لاقتصادها. إلا أن السلطنة تركز حالياً على اقتصاد قوامه التصدير كجزء من برنامج التنمية الطموح ورؤية عام ٢٠٢٠ الذي يعتزم به العمانيون مسؤولون ومواطنون.

ويجري تعديل القانون من أجل

نظام ضريبي سلس على الشركات الأجنبية والمحلية. ويقام حالياً المركز العماني لتنمية الاستثمار وتطوير الصادرات بهدف ما أسماه مسؤول «الحد من الروتين» ولإجذاب استثمارات أجنبية في قطاع الثروة المعدنية الموجودة أسفل التلال الساحلية الوعرة يجري حالياً تحديث قانون التعدين الصادر في سنة ١٩٧٤.

ولكن المحللين يظنون بحذر

إلى هذه الخطط ويقولون أنه يجب السيطرة على نسبة عالية من النمو السكاني والتقليل من الاعتماد على النفط الذي يشكل ٧٥٪ من عائدات السلطنة.

وتتطلع خطة الحكومة لسنة ٢٠٠٠ إلى نسبة نمو في إجمالي الناتج المحلي مقدارها ٤,٦٪ سنوياً. وتشير بيانات رسمية إلى أن إجمالي الناتج المحلي حقق نمواً اسمياً مقداره ٦,٥٪ سنة ١٩٩٥.

بالمقارنة مع ٢,٤٪ في سنة ١٩٩٤. والتخصص لا يعتبر مشكلة حالياً. ويفضل انخفاض مقداره ١,٨٪ لعوضر السكان ارتفاع التضخم العام بمقدار ٠,٢٪ فقط خلال السبعة أشهر الأولى من العام الحالي.

والتخصص هو الكلمة السحرية في مسقط وتعلق عليه الآمال الكبار في أن يصبح محرك للنمو الاقتصادي في العقد المقبل.

وفي حزيران/ يونيو الماضي أصدر السلطان قابوس بن سعيد مرسوماً بتشكيل لجنة وزارية خاصة ببرامج التخصص، والخطة الأولى في هذا المضمار هي البنية التحتية. وعندما تم بناء محطة كهرباء «مئة» في تيسان/ إبريل الماضي كانت سلطنة عمان أول دولة خليجية تستخدم نظاماً في مجال البنية التحتية يقوم على تولي القطاع الخاص تمويل وتنفيذ المشروع وإدارته والحصول على عائد لفترة محددة وبعد ذلك يتم تسليمه للدولة. ويدعى هذا النظام باسم (البناء والتشغيل ثم التحويل - بي أو تي) وتزني السلطنة تنفيذ في مشروعات للمياه والمجاري في مسقطه ووصلاته. كما وضعت خطط لمشروعات أخرى يتولاها القطاع الخاص تتراوح بين إقامة مصهر «الومنيوم» إلى تطوير موانئ في «روسوطة» وصحارة.

ومن ناحية أخرى تم الاتفاق على أكبر مشروع تنمية مشترك بين الحكومة وشركات أجنبية لإنتاج ٦,٦ مليار طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً ابتداءً من سنة ٢٠٠٠. المحللون الاقتصاديون، يعتبرون أن مئة ومشروعات أخرى مماثلة هي البداية. ولكن هناك حاجة إلى دور أكبر للقطاع الخاص بما في ذلك بيع موجودات الدولة الحالية. وأن هذا يشمل نصبة الدولة في عدد من المصارف والبنوك الخاصة للاتصالات وشركة طيران الخليج، وربما «شركة عمان للتأمين». وفيما يتعلق بالبرادرات تنفس المسؤولين في السلطة الصعاب، أن لا توجد مشاكل الآن على الأقل بفضل ارتفاع أسعار النفط التي حققت عائدات أكثر من المتوقع هذه السنة مما أعطى دفعة لحزائن السلطنة التي كانت تفرع بسبب عجز تمويلي وضعف في أسعار النفط

استمر ثمانية سنوات. وفي نهاية تموز/ يوليو الماضي بلغ العجز ٢٤,٥ مليون ريال (١٥ مليون دولار) مقابل توقعات بأن يصل إلى ٢٨ مليون ريال للعام كله. ولكن عدداً من المحللين حذروا من احتمال اقتراب العجز من توقعات الميزانية لأن أي دخل إضافي يتجاوز سعر ١٥ دولاراً للبرميل الذي وضعت الميزانية على أساسه سيستخدم في سد النقص في صندوق الاحتياطي العام. وفي الوقت ذاته ستجمع السلطنة أموالاً من أجل خططها الائتمانية عن طريق إصدار سندات دولية لأول مرة، وقرض مشترك قيمته ٤٠٠ مليون دولار هو الأكبر من نوعه منذ أزمة الخليج.

من ناحية أخرى وقعت وزارة الاقتصاد الوطني صفقة تمويل حجمها ١,٤ مليار دولار مع شركاء أجانب في شركتها الرئيسية لتطوير احتياطات الغاز من أجل مشروع الغاز المسال، وهم «روبال داتش شل غروب» و«توتال» الفرنسية وشركة «بارتكن» المسجلة. وقال بيان لوزارة الاقتصاد الوطني أن اتفاق التمويل ينص على أن توفر «شل» و«توتال» و«بارتكن» الأموال اللازمة لتشييد مشروعات استخراج وتسييل الغاز. وقرأت في البيان أن الحكومة ستدفع قيمة الاستثمار لهؤلاء المساهمين اعتباراً من سنة ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٦ من عائد بيع الغاز والمنتجات المصاحبة للغاز الطبيعي. وحسب البيان فإن تكلفة الاستثمار في المشروعات المذكورة تبلغ حوالي ١,٤ مليار دولار. وستولي شركة تنمية نفط عمان وهي ملكية بنسبة ٦٠٪ للحكومة العمانية، إدارة مشروعات استخراج وتسييل الغاز طوال ٢٥ سنة.

## ■ دبي

### ١٦٠ ألف عامل رحلوا حتى الآن

## الإمارة أكثر المضامين من رحيل الوافدين

أدى قرار السلطات في دولة الإمارات العربية المتحدة بطرد العمال غير الشرعيين من البلاد إلى نقص حاد في اليد العاملة انعكس سلباً على نشاط بعض القطاعات الاقتصادية مثل البناء والفنادق والمطاعم.

ولم يخطأ أن يات من الصعب العثور على سيارة أجرة. كما شهدت المحلات التجارية في «الشارقة» نقصاً في الكثير من المواد بسبب صعوبة العثور على صماليين لنقل البضائع من المخازن إلى المحلات. وتناثر أيضاً قطاع البناء حيث توقفت ورش كثيرة عن العمل بسبب النقص في اليد العاملة، وبات أصحاب الفنادق والمطاعم يشتكون من الصعوبات التي تواجههم للعثور على عمال. وحتى ١٦٠/١٠/١٩٩٦ كان تم ترحيل ١٦٠ ألف عامل أجنبي معظمهم من الهند وباكستان. وإذا كان الهدف من القرار تصحيح «الخلل الديموغرافي» في بلد يعيش فيه ٢,٣٢ مليون نسمة أكثر من ٨٠٪ منهم أجانب، حسب تقديرات السفارات الأجنبية في ظل غياب الإرقام الرسمية،

فإن الانعكاسات الاقتصادية لهذا القرار بدأت تظهر للعيان.

ويهدف القانون الجديد إلى طرد العمال الأجانب الذين يعملون خلسة أو الذين يعملون لحساب رب عمل غير الترخيل الذي أسقطهم البلاد، إذ يعتبر أي عامل أجنبي في وضع غير شرعي في حال انتقل إلى عمل آخر من دون موافقة رب عمله الأول.

ويقر القانون الجديد عقوبات بالسجن تصل إلى ثلاث سنوات وغرامات تصل إلى ثلاثين ألف درهم (٨٢٠٠ دولار) بحق العمال الأجانب الذين يخلون أو يعملون خلسة. الذين كانوا يعملون لهم مساعدة قان عقوبتهم يمكن أن تصل إلى السجن ١٥ سنة.

كما انعكس هذا القرار سلباً على الإماراتيين الذين كانوا يعملون على تسيير تأشيرات الدخول للعمال الأجانب حيث كانت تبايع للتأشيرات بمسمة آلاف درهم (نحو ١٤٠٠ دولار) للعمال البدين. والباكستانيين والسريالانكيين أو الفلبينيين. وتأثرت إمارة دبي كثيراً بالوضع الجديد

لاعتمادها بشكل رئيسي على التجارة بينما تستفيد إمارة أبو ظبي من موارد نفطية كبيرة. وأقر حاكم المصرف المركزي سلطان السويدي بأن «المصرف المركزي يتوقع تباطؤاً مؤقتاً لنشاط بعض القطاعات التي تشغل أعداداً كبيرة من اليد العاملة».

ويرى اقتصادي غربي أن القطاعات التي تستخدم اليد العاملة غير الشرعية في خاصة البناء والفنادق حيث العمل موسمي. ويعتبر مصرفي أبو ظبي أن «الانعكاس السلبى على قطاع البناء مباشر وهو مرشح للتزايد» لأن توقف العمل في الورش أو التباطؤ في انتهائها «سيؤدي إلى بليلة في ميزانيات الشركات التي ستطلب من المصارف إعادة جذرة ديونها».

ويرى مراقب اقتصادي أن دبي خاصة تعيش على التجارة وعلى قدرتها على منافسة الأسعار في مناطق أخرى من العالم. وفي حال ارتفعت النفقات فقد تفقد الإمارة قدرتها على المنافسة.



## البطالة والعجز في الموازنة... ملفات أمام مجلس الأمة الجديد

# عقدة الخوف المستمر من العراق هاجس يعيق التصحيح الإقتصادي!

## الكويت

بعد سنوات خمس على تحرير الكويت مازال الكويتيون يحاولون الخروج من الحلقة المفرغة التي انخلتهم فيها أزمة الاحتلال العراقي لبلادهم ولا تزال تبعاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية حية في أذهانهم، وتذكرهم بها من وقت لآخر التهديدات العراقية سواء المقلعة أو الحقيقية.

هذه الأزمة وما خلفته لاتزال الشغل الشاغل للكويت، وقد تجددت أثناء المعركة الانتخابية الأخيرة وتزامنت مع ظهور الهاجس الأمني من جديد وقوة.

وعلى الرغم من أنه لا يوجد اختلاف كبير في الرأي بين الكويتيين حول ضرورة التحالف مع الولايات المتحدة ضد التهديدات العراقية، إلا أن تعزيز التواجد العسكري الأمريكي الأخير بدأ يثير علامات استهجان عدة بين الكويتيين وخصوصاً في ضوء عدم تأكيد الدول الخليجية الأخرى والعربية للحلحلة الأميركية ضد العراق واستخدام أراضيه الكويت نقطة انطلاق للقوات الأمريكية، الأمر الذي جعل بعض الكويتيين يهيمس من سيضع قوانين التواجد العسكري الذي يعتبر في المواسم.

إلا أن المسائل الأخرى التي تشغل اهتمامات الكويتيين هي القضايا الاقتصادية وفي مقدمتها مشكلة العجز في الميزانية العامة للدولة والحالة الاقتصادية، إضافة إلى قضايا اقتصادية واجتماعية أخرى.

وعلى الرغم من أن الكويت، مقارنة بدول عدة، بلد غني ويمتلك ١٠٪ من احتياطي النفط العالمي، ويتمتع الكويتيون بأعلى مستويات المعيشة في العالم، إلا أن القلق حول العجز في موازنة الدولة والبطالة بين الكويتيين يدفع الكويت إلى إعادة التفكير في مستقبلها.

فالكويتيون، على ما يقول غير مراقب، يعمرون في وضع مزدوج، أي هناك ركود من جهة ونشاط من جهة أخرى. وهناك أسباب رئيسية للركود التجاري:

● أولاً، كانت الكويت تمارس تجارة الترانزيت وكانت منطقة عبور للبضائع المستوردة إلى العراق وإيران ويضخ الدول الخليجية هذه التجارة تقلصت الآن بسبب الوضع في الخليج، وبسبب الوضع في إيران والعراق، وأصبح لدى الكثير من دول الخليج الموانئ والخدعة التجارية التي لم تكن موجودة لديها من قبل.

● السبب الثاني، هو تغير التركيبة السكانية في البلاد، فقبل الاحتلال العراقي للكويت كان هناك الكثير من المقاتلات العربية المستقرة (منهم ٤٠٠ ألف فلسطيني لم يبق منهم سوى ٤٠ ألفاً أو أقل)، وكانت مصاريفها الاستهلاكية تشكل قوة شرائية في السوق. أما اليوم فإن كثيراً من القوى العاملة الحالية تأتي من جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وكثير منهم من دول غائلاتهم.

● السبب الثالث، هو عدم توسع الدولة في المشاريع الائتمانية مثل

الأسكان والطرق والمرافق العامة التي تقلصت مقارنة بما كانت عليه في السابق.

وعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط خلال الأشهر الماضية، يظل العجز في ميزانية الدولة أكبر مصدر قلق للكويتية إذ أن العجز يبلغ حسب بعض التقديرات ثلاثة مليارات دولار سنوياً. لذلك فهناك شبه إجماع عام على ضرورة التنوع الاقتصادي وعدم الاعتماد على النفط كمصدر دخل رئيسي والمضي بالتصحيح الاقتصادي.

ويصل هذا العجز إلى حوالي ٢٥٪ من الأرباح العام، وهذه نسبة كبيرة جداً. وهناك محاولات من قبل الحكومة لخفض الانفاق من أجل سد العجز لأن هناك مشاغل من أن استثماره قد يؤدي إلى التهام مخرجات الكويت المستثمرة في الخارج، وقد كانت تعد مصدراً مالياً للسلح سائداً للخلل من النفط.

ويذكر أن صندوق احتياطي الأجيال المقبلة الذي تديره الهيئة العامة للاستثمار كان يقدر بأكثر من ١٠٠ مليار دينار قبل سنة ١٩٩٠. ولكن قيمة هذا الصندوق الاحتياطي قد تقلصت إلى نحو ٢٥ مليار دينار منذ تلك السنة.

وتبقى البطالة أو العمالة الكويتية موضوعاً حساساً آخر وهو مدار نقاش وجدل بين الكويتيين ويندرج في إطار سياسة التوظيف التي تتبعها الحكومة، والتي انكشفت على الكويتيين، ولكن مشكلة العمالة

الكويتية ليست اقتصادية أو سياسية فحسب بقدر ما هي مشكلة اجتماعية وثقافية فالكويتي تعود على سنوات عدة من الرفاهية والاعتماد على رعاية الدولة، كما أنه يترفع عن القيام بأعمال في القطاع الخاص، هذا أن كان مديراً وكفولاً، وفي المقابل يفضل رجل الأعمال الكويتي توظيف غير الكويتيين لأنهم أقل تكلفة وأكثر خبرة.

ومن الظواهر الغريبة أن يتكلم الكويتيون عن البطالة في الوقت الذي لا يشكل الكويتيون إلا نسبة ١٨٪ فقط من القوى العاملة في الكويت. والمشكلة تتمثل بتخصيم أعداد كبيرة من المواطنين الكويتيين في القطاع العام وعدم انخراطهم ورغبتهم في العمل في القطاع الخاص من ناحية، وعدم انجذاب القطاع الخاص لتوظيف هؤلاء الشباب مما يشكل مشكلة للحكومة. وفي الوقت الذي تستورد فيه عمالة من الخارج، تواجه الكويت أيضاً ضيقاً في فرص العمل أمام الكويتيين.

ويقول أحد المسؤولين الكويتيين ليس المقصود من دعم العمالة الكويتية الحصول على راتب جيد بل نريد أن يكون الكويتي فعالاً داخل المجتمع، ولو كانت القضية مجرد راتب فإن هناك ضمانات اجتماعية كثيرة يمكن أن تؤمن هذا الجانب. ولذا نحرص أن يكون الكويتي منتجاً ويطبق بالمبادرة.

وهناك نخوف لدى الشركات

الكويتية الخاصة من احتمال أن تفرض الحكومة سياسة «الكويتية» على المؤسسات الخاصة. وفي المقابل تتعالى صيحات البعض ضد تواجد أعداد كبيرة من العمال الأجانب في الكويت، وضد وجود آلاف من العمال الوافدين في وقت يحتاج فيه الاقتصاد إلى إعادة هيكلة لتدريب الكويتيين وتأمين مزيد من الوظائف لهم في القطاع الخاص.

وبلغت عدد من النواب في مجلس الأمة الجديد الانتباه إلى تباطؤ الحكومة الكويتية في تطبيق توصيات التصحيح الاقتصادي التي تقدم بها تقرير للبيتك الدولي سنة ١٩٩٤. وقد أوصى التقرير المذكور بخفض الدعم الحكومي وفرض ضرائب وإجراء إصلاحات في الرعاية الاجتماعية، إضافة إلى تشجيع عملية التخصيص وفتح سوق العمالة. ويبدو آخرون تحفظاً على عملية التخصيص محتملين أن المشكلة التي تواجهها الكويت هي مشاريع الدولة التي أيدي القلة، وهذا يتنافى أهداف التخصيص. ويؤيى هؤلاء أن يؤدي التخصيص إلى توظيف غير الكويتيين بدلاً من الكويتيين لأن تكلفة الكويتي مرتفعة جداً وربما لأن إنتاجية الكويتي قد لا تعادل إنتاجية الوافد.

وعلى التخصيص تشير بخلى كثيرة انعكست في قوة أداء البورصة حيثة انخفضت غير عادية بسبب عوامل أخرى منها تسديد الشريحة الثانية من الديونيات على الجبر العضو المتشدد للهيئة العامة للاستثمار قال «تمكنا أكثر من ٤٠٠ مليون دينار كويتي في ١٥ شركة محلية وفرنسية محلي، وتبقى لدينا الآن حوالي ثلثي المشروع وتوقع استكماله خلال سنتين».

وأضاف: «لقد كان أثر برنامج التخصيص إيجابياً وأدى إلى ارتفاع مستوى التداول (في سوق الكويت للأوراق المالية) من مبلغ يتراوح بين مليونين وثلاثة ملايين دولار إلى حوالي ١٥٠ مليون دولار يومياً، فأصبحت سوق الكويت من أكبر الأسواق الموجودة في الشرق الأوسط».

وعلى الرغم من هذه الأخبار الاقتصادية الإيجابية التي رافقتها زيادة غير متوقعة في أسعار النفط، فإن النواب في مجلس الأمة يبدوون نيتهم الاستمرار في حملاتهم للضغط على الحكومة من أجل إجراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي وعدت بها. ويأمل الكويتيون في أن مجلس الأمة الجديد الذي تم انتخابه في السابغ من تشرين الأول/تشرين الماضي سيقوم بصيغة واضحة وإلا هي فرض رقابة مشددة على كل تحرك تقوم به الحكومة حتى نهاية القرن الحالي.

## اليمن

## فيما تأمل الحكومة بجدولة ٦٠٪ من ديونها في «نادي باريس»

# عين صنعاء على منطقة عدن الحرة لدعم التصحيح الاقتصادي

تعلق حكومة عبد العزيز عبد الغني على منطقة لتجارة الحرة وعلاقات أفضل مع السعودية لاتخاذ الاقتصاد المتنامي.

إلا أن المحللين يجمعون على القول بأن المصالح الاقتصادية التي تعانها صنعاء أكثر تعقيداً من أن تحل بعملية تبسيطية. وستحتاج إلى سنوات من التصحيح المالي والإداري. وفي ربح حكومة عبد الغني أن بدء مشروع المنطقة الحرة في عدن هو مؤشر على الاستقرار السياسي الذي قد يجذب المستثمرين. وما تأمل الحكومة به هو أن يتم إبراد المنطقة التي بلغت تكاليفها ٥٠٠ مليون دولار إلى خمسة مليارات دولار بعد ثلاث سنوات تشغيل من مليار دولار في السنة الأولى.

وتوقع أن يبدأ تشغيل المنطقة التي تقع خارج المنفذ الجنوبي للبحر الأحمر في سنة ١٩٩٦. ويقول مسؤولون أنها قد تجذب استثمارات تبلغ مليار دولار في صورة استثمارات أجنبية تحتاج البلاد إليها بشدة.

وبعد الأضرار البالغة التي نجمت عن الإحتراب الداخلي في سنة ١٩٩٤ يجري اليمن عملية تحديث لمصفوفة نظم الوحدة في

عين المدينة التي كانت ذات يوم ميناء عربياً مزدهراً.

وفي رأي عدد من المحللين أن تجسيد عدن العاصمة الاقتصادية لليمن والاستئناف المستعمل للمساعدات السعودية جزء من العلاج، لكنه ليس علاجاً لسنوات من الخصومات والحروب والكوارث الطبيعية، وسوء إدارة الاقتصاد والمساعدات الضخمة.

وتتخذ الحكومة حالياً المرحلة الثانية من إصلاحات وأسعة النطاق متفق عليها مع صندوق النقد وألفيك الدوليين.

وتتوقع الحكومة عجزاً في ميزانية سنة ١٩٩٦ يبلغ ٤١، ١٨١ مليار ريال (١،٣٩ مليار دولار) أي ٥،٨٪ من إجمالي الناتج المحلي، وتأمل أن يسمح «نادي باريس» للدول الدائنة بإعادة جدولة ٦٠٪ من ديونها التي تبلغ ٨،٢ مليار دولار.

ويضع اليمن، وهو منتج مستقل للنفط نحو ٣٥ ألف برميل يومياً، وتقول مصادر في صناعة النفط أن الحكومة تعمل حالياً اتفاقيات المشاركة في الإنتاج لجذب مزيد من الانعامات الدولي بالتدقيق من أجل زيادة الإنتاج.

وقال مسؤولون أن نجاح برنامج التصحيح ومعالجة تقليل الفجوة في

ميزان المدفوعات التي تبلغ ٩٠٠ مليون دولار يعتمد على النول المانحة للمساعدات والمنظمات الدولية.

وقد تفاقم المصاعب الاقتصادية للبلاد بدعم من ١٦،٦ مليون نسمة عندما تسببت حرب الخليج في انقطاع مساعدات مالية حورية بعدما بدت مصعاً.

مضارة إلى جانب فقدان في أزمة الخليج سنة ١٩٩٠، ١٩٩١. وورد نحو مليون عامل يمني تصل تحويلاتهم السنوية إلى مليار دولار تقريباً من السعودية والدول العربية الخليجية المجاورة. وخسر اليمن أيضاً نحو ١٠٠ مليون دولار سنوياً في صورة مساعدات من السعودية.

وعانى اليمن من انكاسة أخرى في سنة ١٩٩٤ عندما قام الجزء الجنوبي الماركسي السابق بعد أربع سنوات من الوحدة بمحاولة فاشلة لاجلاء «دولة اليمن الجنوبي»، وسقطت قوات الشمال الحاكمة في احتراق داخلي شمل استمر شهرين وتسبب في خسائر قدرها ١١ مليار دولار.

ويزى الدبلوماسيون الآن صنعاً متزايداً بين الائتلاف الحاكم بزعامة حزب المؤتمر الشعبي العام الذي

يتزعمه الرئيس علي عبد الله صالح وشريكه الأصغر في الحكومة «حزب التجمع اليمني للإصلاح» (الاسلامي).

ودارت الاضطرابات السياسية بين الحزبين في الماضي حول الأزمة الاقتصادية وحول القضايا التعليمية. لكن دبلوماسيين يقولون أن «حزب التجمع اليمني للإصلاح» يسمى في ما يبدو إلى عقد تحالفات جديدة قبل الانتخابات المرعزة في نيسان/أبريل ١٩٩٧.

وأشكك البعض مع ارتيريا بسبب نزاع حدودي بعد الاتفاق مع الرياض على حل قضية مطالبات في منطقة الحدود يرجع تاريخها إلى ٦٠ سنة ويحتمل أن تكون غنية بالنفط والغاز.

وعلى الرغم من اتفاق أيار/مايو الماضي للسعي إلى التكميم، اقرب اليمن وأريتريا مرة أخرى من الحرب في الشهر الماضي، لكن الوساطة الدولية خلقت من حدة التوتر.

وتعرض اقتصاد اليمن لصعوبة أخرى في حزيران/يونيو الماضي عندما تعرضت البلاد لأسوأ أضرار قدرت قيمتها بنحو ١،٢ مليار دولار للمنازل وشبكات الكهرباء والمنشآت الأخرى.

Proxima For Translation

0181 863 9558

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

FAX:0181 863 2873



## ■ مصر

بعدها ارتفع منسوب السد العالي الى ١٧٨ متراً

## فائض مياه «بحيرة ناصر» يجري في «قناة توشكا»

يجهلها الأولى في العالم في هذا المجال.

وقد بدأ بناء السد في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٦٠، بمساعدة الاتحاد السوفياتي السابق الذي مول ١٠٪ من كلفته التي بلغت حينها ملياري دولار.

وبشرف عيد الناصر في ١٤ ايار/مايو ١٩٦٤، في احتفال كبير، دخل مياه النيل، في القناة التحويلية، وبشرف السد رسمياً في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧١، بعد وفاته اما المرحلة التهانوية من المشروع فاختتمت في ١٩٧٢.

وتعتبر بحيرة ناصر، التي بنيت خلف السد، ثاني أكبر بحيرة اصطناعية في العالم بعد بحيرة كاريا بين زيمبابوي وزامبيا، ويبلغ طولها ٥٠٠ كيلومتر، نشأها في

يقتصب السد العالي، بتحويل فائض ما يخزن من مياه إلى قناة فرعية، على بعد حوالي ٩٠٠ كيلومتر من القاهرة جنوباً، ويعتبر من بين أبرز الانجازات العالمية في هذا المجال.

يبلغ ارتفاع هذا الجبل الاصطناعي من الصخور والرمال ١١١ متراً، وسماكته عند القاعدة ٩٨٠ متراً، وعند القمة ٤٠ متراً، ويبلغ حجمه ٢٩,٧ مليون متر مكعب. أي أكبر ١٧ مرة من الهرم الكبير، وأكثر من نصف حجم ما تم انتشابه من رمال لدى حفر قناة السويس.

ويغذي السد عبر قناة تحويلية محطة للوليد الكهربائي بطاقة اجمالية تصل الى أكثر من مليوني كيلوواط، ويمكن للقناة تمرير ١١ ألف متر مكعب من المياه في الثانية، مما

مساوئه أو محاسنه، وهو تغير المناخ في جنوب مصر بسبب اشباع «بحيرة ناصر» حيث لوحظ في السنوات الأخيرة هطول المطر بوفرة اكبر.

وكان ارتفاع المياه في البحيرة قد أدى إلى اختفاء عدد من الآثار القبطية والنوبية والغربية، وتكتن مصر بمساعدة منظمة ميونسكو، ودول اوروبية من نقل بعضها ولا سيما معبد «ابو سمبل»، إلى مواقع أكثر ارتفاعاً. يذكر ان ٢٥ ألف شخص عملوا ليل نهار لانجاز المشروع الضخم فقد ٢٠٠ منهم حياتهم. يبلغ منسوب النيل ٨٤ مليار متر مكعب، ويبلغ حصة مصر السنوية منه ٥٥,٥ مليار متر مكعب والسودان ١٨,٥ مليار. وفق اتفاق تم توقيعه في سنة ١٩٥٩ بهذا الشأن.

الجفاف في سنتي ١٩٧٢ و١٩٨٤ كما انقلعا من فيضانات مدمرة في ١٩٧٥ وفي ١٩٩٦.

ويعد السد مصر بالكهرباء، بقدر يمكنها من ان تنتج منه أكثر مما تستهلك، فسمح لها ذلك بإقامة المصانع الضخمة. كما اسهمت «بحيرة ناصر» في زيادة مساحة الأراضي المزروعة بأكثر من ٢١٠ ألف هكتار، وهي مساحة أقل بكثير مما كان يؤمل تحقيقه لدى بناء السد.

وتبلغ المساحة المزروعة في مصر حالياً ٨٪ من المساحة الاجمالية. ولكن لاجابات السد الكبيرة لم تخف عيوبه، التي لا تقارن مع ذلك بحجم حسناته. وتتمثل هذه السلبيات في حرمان الأرض من الطمي الغني، مما يعني زيادة استهلاك الاسمدة الكيماوية بثلاثة أضعاف.

السودان، وعرضها بين ١٠ و ٣٠ كيلومتراً. ويبلغ سعة البحيرة نظرياً حوالي ١٦٠ مليار متر مكعب. وتتفرع من «بحيرة ناصر» عند مستوى «ابو سمبل» على الحدود مع السودان قناة «توشكا» التي يبلغ طولها ثمانين كيلومتراً، وتصب في مفيض يحمل الاسم ذاته ويقع على بعد ٢٥٠ كيلومتراً من السد، ويبلغ سعته حوالي ٤ مليارات متر مكعب.

وقناة «توشكا» معدة بحيثما تتحول المياه تلقائياً إليها عندما تصل إلى مستوى ١٧٨ متراً فوق سطح البحر. وقد تم بالفعل تحويل المياه إلى القناة، وبالتالي إلى المفيض للمرة الأولى منذ انشاء السد.

ويشكل السد العالي صرحاً عملاقاً، اسهم في السيطرة على منسوب النيل، وأقنذ مصر من

## الاعباء الخارجية ٦٤٪ من الناتج المحلي

## ■ المغرب

## الرياض تسعى مع مدريد وباريس لتقليص وإعادة جدولة ديونها

نوع أن يشكل ذلك عائقاً أمام معدلات النمو الاقتصادي.

على صعيد آخر، أعلن محمد حماد، الوزير المنتدب المغربي المكلف بتنشيط الاقتصاد، أن قروض البنك الدولي التي يستفيد منها المغرب سنوياً تمثل أكثر من ثلث القروض الممنوحة لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

وأوضح محمد حماد في حديثه أدلى به في إطار برنامج «شؤون اقتصادية»، ونشرت وكالة الأنباء المغربية، أن المغرب عضو مساهم في البنك الدولي، بحصة من رأس مال البنك تبلغ النسبة المدفوعة منها ٣٥,٠٪ فقط. وذكر باسم المحاور التي ناقشها الوفد المغربي الذي شارك مؤخراً في الاجتماع العام السنوي لمحاكمات البنك، وصندوق النقد الدولي، مشيراً إلى أنها تركزت حول عملية تقويم الأوضاع الحالية للتعاون بين المغرب والبنك الدولي، ومناقشة المشاريع التي تقدم بها المغرب إلى هذه المؤسسة المالية الدولية. يذكر أن تلك الجلسات توجت بتوقيع الوفد المغربي على أربعة قروض تقدر بحوالي ١٧٢ مليون دولار تخصص لميادين التكوين المهني والصحة والتعليم والتعاون الوطني والتشغيل. وفيما خص استراتيجية التعاون بين المغرب والبنك الدولي خلال الثلاث سنوات المقبلة فقد أكد محمد حماد أنها هتم بتجديد عديد الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان، وتنمية تنافسية للاقتصاد المغربي لمواجهة حركة عولمة الاقتصاد بمساعدة القطاع الخاص، وإصلاح الإدارة وترشيد المؤسسات العمومية وتكثيف المياه في المناطق القروية.

لمكافحة ظاهرة التهرب من الضرائب والتي كانت متفشية على أكثر من صعيد.

أما على مستوى المديونية الخارجية فيشير المراقبون إلى الخطوات التي اتخذتها الحكومة المغربية من أجل تنظيم جدول ديونها الخارجية مع بعض البلدان التي ترتبط معها بعلاقات اقتصادية متميزة خصوصاً فرنسا وإسبانيا. على صعيد الديون الفرنسية المستقطبة على المغرب والتي تبلغ ٥,٤ مليار دولار استطاع المغرب أن يوقع اتفاقاً مع فرنسا بتحويل مبلغ ١٢,١ مليار من هذه الديون إلى استثمارات اقتصادية داخل المغرب. وكان محمد الفياح أجرى خلال زيارة له إلى مدريد في الشهر الماضي مباحثات مع المسؤولين الاسبانين بهدف التخفيف من المديونية الاسبانية المستقطبة على المغرب، وتبلغ ٣,١ مليار دولار.

وما تأمل به الرياض هو التوصل إلى اتفاق مع المسؤولين الاسبان يمكن من تحويل جزء من تلك الديون إلى استثمارات اسبانية في مشاريع تنموية اقتصادية في المغرب. فالحكومة المغربية ظلت تسمي من أجل إيجاد حلول ملائمة لمشكلة الديون الخارجية، وما ينتشره من قبلالي أن تبحث المجموعة الدولية بصورة جماعية في موضوع الديون الخارجية الذي تعاني منه الكثير من البلدان الفقيرة والمساهرة في طريق النمو على حد سواء.

ويؤكد المراقبون أن المغرب أخذ يتبع نهجاً جديداً على هذا الصعيد يسعى إلى الحصول على قروض جديدة طويلة الأمد بفوائد منخفضة، مشيرين إلى أن هذا النهج سوف يسمح للحكومة المغربية بتسديد الديون القصيرة الأمد من

وارتقاء معدلات النمو الاقتصادي. وكان محمد الفياح وزير المالية المغربي قد أشار مؤخراً إلى أن عائدات الخريفة العامة من الضرائب ارتفعت بنسبة ١٧٪ خلال سنة ١٩٩٥، وقال أن ذلك تحقق بفضل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة

والداخلي

وهذه التدابير تمثلت في مجموعة من الإصلاحات التي شملت القوانين المتعلقة بقضايا الاستثمار والنظام المالي، وتحسين الأوضاع الاجتماعية للعاملين، مما أدى بدوره إلى زيادة في الإنتاج

التي تساعد على التخفيف من حدة مشاكل المديونية فإن التدابير والاجراءات التي قامت بها حكومة الدكتور عبد الحفيظ الفيلالي قد مكنتها خلال الفترة الماضية من تحقيق انخفاض كبير في معدلات هذه المديونية يشقها الخارجي

كشف مسؤولون في وزارة المالية أن معدل الديون الخارجية للمملكة وصل حالياً إلى ٦٤٪ من الناتج الاجمالي المحلي، بينما يبلغ معدل الديون الداخلية المستحقة على الدولة ٣٣٪. فعلى الرغم من قلة الوسائل

## مع دنو تنفيذ خطة التاهيل الشامل للصناعات

## ■ تونس

## القطاع المصرفي يزيده حصته في تمويل الاستثمارات الصناعية

الحرية في حدود السنة ٢٠١٠.

ويؤيد القطاع الصناعي المحلي ٧٥٪ من صادرات تونس. لذلك سيركز الاعتماد في المرحلة الأولى التي تستمر من السنة الجارية حتى السنة ٢٠٠٠ على تاهيل المؤسسات الصناعية، وهو برنامج قدرت تكاليفه ١,٥ مليار دينار (١,٥ مليار دولار) وستعاون ثلاثة اطراف على تأمين الاعتمادات اللازمة لتنفيذ خطط التاهيل وهي المصارف والسوق المالية والصناعات المعنية التي ستعتمد تأمين قسم من الاستثمار بواسطة التمويل الذاتي وستقوم مكتب الدراسات بدور أساسي في اجراء الدراسات الفنية التي تعتمدها المصارف لتعديد نسبة مساهمتها في تمويل خطط التحديث. وقدرت الاعتمادات التي سيخصصها كل مصرف لهذا الباب بمبلغ يراوح بين ١٦ و ١٨ مليون دينار في السنة.

ويقتضي اتفاق الشراكة المبرم بين تونس والاتحاد الاوروبي الصيغ الماضي انشاء منظمة للمبادلات الحرة سنة ٢٠١٢، مع منح الصناعة المحلية فرصة لاعادة هيكلتها بنيتها وتحديث تجهيزاتها وتحسين ادائها. ويتوقع التونسيون ان يؤدي الاتفاق إلى تحقيق امجاد الاقتصاد المحلي في الاقتصاد الاوروبي مع مطلع القرن المقبل، إذ ستستغل العلاقات التجارية بين تونس والاتحاد إلى مستوى حرية التبادل وستكون تونس في المرحلة الأولى التي تبدأ اواخر السنة الجارية استيراد ١٢٪ من المواد الأولية والسلع المصنعة والتجهيزات من بلدان الاتحاد الاوروبي التي ستتحلل للسوق المحلية من دون دفع رسوم أو ضرائب، وستتلقى الرسوم والضرائب على مجموعة ثانية في مرحلة لاحقة تضم ٢٨٪ من مستوردات السلع والمواد الأولية والتجهيزات

مع دنو تنفيذ خطة التاهيل الشامل للصناعات المحلية، استعداداً لاستحقاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ابنت المصارف رغبة في زيادة حصتها في تمويل المشاريع للصناعة.

وعلى التاهيل تشمل ١٠٧ مصانع لا يضمن القطاع المصرفي سوى ٧٠٪ من التمويلات المطلوبة لها للتاهيل، فيما تأتي البقية من التمويل الذاتي. وقد حدد الجهاز المصرفي حصة المصرف الواحد من المصارف الـ ١٧ التي تتركز القطاع المصرفي المحلي بمبلغ يراوح بين ٤٠ و ٨٠ مليون دولار. وتكفل كل مصنع متابعة تنفيذ خطط التاهيل في قسم من المصانع المرشحة للتخفيض يراوح عددها بين ٢٠٠ و ٤٠٠ مصنع.

وقد خيرة مساهمة القطاع المصرفي في تاهيل المؤسسات الصناعية بـ ٨٠ مليون دولار تشمل زيادة اعتمادات المؤسسات التي تواجه نفقات تحديث تجهيزاتها والاهتمام واعادة تدريب العمال والكوادر الادارية، فيما سيتمتع كل مصرف دعم خطط التاهيل في مجموعة من المؤسسات تنتمي إلى قطاع واحد او قطاعات متكاملة.

وارتفعت قيمة القروض القصيرة الامد التي منحتها المصارف لمؤسسات صناعية في السنوات الخمس الماضية من ١,٨ مليار دولار (١,٨ مليار دينار) إلى ٢,٦ مليار ما شكل نسبة ٤٤٪ من الحجم الاجمالي للقروض التي حصلت عليها كل القطاعات الاقتصادية من المصارف.

وتسعى المصارف المحلية من وراء تنفيذ خطط التاهيل التي شملت ١٠٩ مؤسسات هذه السنة للمحافظة على قدرتها التنافسية وتحسين ربحية المنتجات وتأمين مواويل قديم في الاسواق الأوروبية بعدما توصلت حكومة حامد الزعوي والاتحاد الأوروبي إلى اتفاق شراكة سيؤدي إلى انشاء منظمة للمبادلات



## نحو سوق عربية مشتركة

## البداية الناجحة المتواضعة خير من الطرق المختصرة



أود أن أضف صوتي إلى أولئك الذين يراون أهمية خاصة للحديث الذي تجدد مؤخراً عن ضرورة إقامة سوق عربية مشتركة قوية قادرة على دعم وحماية الاقتصاد الحر، وقد كان تطبيق ذلك حلم كل أبناء جبلي الذي عاصر التحرر من السيطرة الاستعمارية.

إن العالم العربي لا يمكن عزله عن مجريات الأحداث وعما يجري حوله. لأننا جزء من الاقتصاد العالمي الذي يتطور بسرعة مذهلة. لئلا يلعب علينا بشكل جديد في صورة تكتلات إقليمية، وتقنية حديثة، وصيغة جديدة للتجارة الدولية.

وتحولت في القرون العالمية، وأصبحت الفول مسؤولة بدرجة كبيرة أمام منظمة التجارة العالمية. إننا نواجه الكثير من التحديات والمخاطر التي توجب علينا الاستجابة لنداءات إقامة السوق العربية المشتركة.

فمن الناحية الاقتصادية، لا يمكن أن يصبح اقتصاد العرب مستقلاً ومنعزلاً عن الاقتصاد العالمي، وعلينا أن نواجه الحقيقة بصرحة، وهي أننا كعرب مجتمعين ليس لنا تأثير في السياسات العالمية التي تؤثر على التجارة والزراعة والصناعة العربية، ونلك بالمقارنة مع التكتلات الإقليمية الأخرى الأكثر تنظيماً.

وفي الوقت الذي يتحرك فيه الجميع، نجد أننا نحن العرب لا نزال نقف عند نفس النقطة التي كنا عليها منذ عقد مضي. فجدول أعمال منظمة التجارة العالمية، وهو من الأهمية للعرب كاهميت لأي تجمع آخر، وضع بمعرفة التجمعات الاقتصادية التي تمكنت من تسوية الخلافات الداخلية فيما بينها وأصبحت تلحظ بصوت واحد قوي. أما المجموعات الأقل تنظيماً

فعلينا مساهمة الأقوياء والالتزام بالقواعد والإجراءات التي يفرضونها. وقد رفض العالم العربي لنفسه أن يكون بين تلك المجموعات الضعيفة، وهذه حقيقة مرّة يجب أن نقر بها.

إن الوقت ليس في صالح العالم العربي، فلا بد من التحرك الفوري حتى لا تصبح على هامش الأحداث. فالعالم العربي لا يمكنه تحمل عواقب تجاهله عند وضع سياسات التجارة العالمية التي ستشكل اقتصاد كل دولة. لأن الأجيال الصاعدة من شبابنا العرب في حاجة إلى التطور والتنمية التي يفرضها تعني توفير فرص العمل والاستقرار. لذلك يجب علينا، نحن العرب، استخدام العناصر والأهداف والمصالح المشتركة، وأن نعمل متحدين لكي يكون لنا تأثير فعال على السياسات التجارية التي سيكون لها أثرها العميق في الاقتصاد كل دولة عربية.

إن القول بأننا نريد سوقاً عربية مشتركة أمر سهل، ولكنه صعب التنفيذ. ولكن لا بد من البداية، ولا بد من دراسة النماذج الأخرى من دون أن نطرح أي منها. فكل تجمع تجاري إقليمي له خصائصه وهيكله الذي

يلزم ظروفه الخاصة به، وعلينا أيضاً التوصل للصيغة والهيكل الذي يناسبنا.

وهذا لا يعني الحساس والاندفاع، ومحاولة تطبيق أفكار نموذجية واختصار الوقت لإنجاز التكتل الاقتصادي العربي المنشود في انطلاقة واحدة من وضعنا الحالي المتفرد. إن ما نحتاجه هو برنامج واقعي فعال، واختيار السياسات الاقتصادية والتجارية التي يمكن أن نلتزم عليها، ونعتبرها بمثابة أساس تصفيف إليه كل ما يستحدث من سياسات.

إن البداية المتواضعة الناجحة نحو سوق مشتركة، أفضل من اللجوء إلى الطرق المختصرة، كي تتمكن من بناء الثقة، كما إن المشاركة الجماعية في اتخاذ القرارات ستساعد على تقديمنا بخطى أسرع نحو الهدف المنشود.

عبد الكريم المدرس  
الأمين العام لفرقة التجارة العربية - البريطانية  
بمصرف من مجلة «التجارة العربية - البريطانية» التي تصدرها الفرقة.

## شكوك خليجية حول السياسة الأميركية

## حان الوقت لإعادة فتح ملف صدام حسين في الأمم المتحدة

ركزت الأزمة الكردية الأخيرة الانتباه على حقيقة دور القوات الأميركية في منطقة الخليج، فقد بات واضحاً أن حكومات عديدة في الولايات المتحدة إنما تحاول تحقيق ذلك أن تحول صدام حسين إلى شمال العراق هو ما استجلب «الرء» بالصواريخ على أهداف عسكرية إلى الجنوب من بغداد غير أن التوقيت يشوبه شيء من الشبهة لحدوثه قبيل انتخابات الرئاسة الأميركية، وبخصوصاً بالنظر إلى الاتهامات الموجهة إلى الرئيس كلبتون في الماضي بأن سياسته الخارجية غير حاسمة كذلك كانت علاقات أميركا مع حلفائها الخليجيين، وهي ناحية أساسية في السياسات الخارجية للفرقاء المعينين، موضع تساؤل في بعض الأساط وما لا شك فيه أن العمل العسكري ضد العراق لم يكن مرغوباً في أنحاء عديدة من العالم العربي، وهو عمل أثبت عدم جدواه من نواح عديدة.

ففي الأسابيع التي أعقبت الهجوم بالصواريخ على العراق، جرى تعزيز القوات الأميركية في الخليج تعزيزاً ملحوظاً. وقد تمركزت حاملات طائرات ثانية في مياه الخليج، وتم إرسال ٢٠٠٠ جندي إضافي إلى الكويت لتعزيز القوة المتمركزة هناك ومعداتها ١٤٠٠ جندي، وأرسل سرب من طائرات «ستيلث» (ف-١١٧) إلى الكويت وبربر من الطائرات المقاتلة ف-١١٦ إلى

البحرين. وكانت هذه التعزيزات إضافة إلى القوات الكبيرة المتمركزة في أنحاء الخليج. ومع أنه من الطبيعي أن تحاول الولايات المتحدة تعزيز حلفائها فيها سوف تولجج أي تهديد من العراق، أو من إيران لهذه الغاية، مواجهة لا هوائية فيها، فقد أثبتت تساوالات عديدة في الولايات المتحدة ذاتها كما في الخليج. وربما ليس مفاجئاً أن تصدر في العديد من الدول العربية مواقف سلبية من العمليات الأميركية، فما لتناساه الولايات المتحدة والغرب عموماً هو أن كرامة أي بلد عربي وكرامة العالم العربي بأسره لها بالغ الأهمية بالنسبة إلى جميع العرب، والذين فاتهم ذلك من المعلقين في الغرب، ضحوا كثيراً تردد الدول الخليجية في السماح للطائرات الأميركية المتمركزة في أراضيهم بالمشاركة في العمليات العسكرية ضد العراق. بل إن بعضهم اتخذ من ذلك حجة للتأكيد على وجود خلافات بين واشنطن والخليج، وبخصوصاً مع المملكة العربية السعودية.

لكن ذلك ليس صحيحاً. وليس هناك أي دليل على نشوء تصدع خطير في هذه العلاقة الاستراتيجية الحيوية، على الرغم من وجود أسباب مشروعة لتشير استياء الحكومات الخليجية، في الرياض وغيرها من المنطقة، من السياسة الأميركية في الشرق الأوسط في الوقت الحاضر.

ومن الطبيعي ألا نشعر

وبالتالي فإن أي هجوم ضد أي دولة عربية غير مستساغ أبداً كانت الجهة المتعرضة له. كذلك هناك قدر كبير من العطف في العالم العربي على أهل العراق، فالشعب العراقي الذي خضع ستين عتبة لطغيان صدام، تعرض أيضاً للهجمات الأميركية عالقاً في قلاع النيران. وأياً كانت مشروعية إطلاق الصواريخ على الأهداف العسكرية العراقية، وهو أمر تكتفه الشكوك في أحسن الاحتمالات، فلا مجال لإنكار حقيقة وقوع ضحايا من المدنيين العراقيين على أيدي الأميركيين. وربما حان الوقت لفتح موضوع صدام حسين برمتي في الأمم المتحدة لتوضيح موقف المجتمع الدولي.

وعلى الرغم من هذه المشكلات فإن التحالف الخليجي كما هو قائم الآن من المستبعد أن يهتار. وذلك لأن اللاعبين الرئيسيين، وهم الولايات المتحدة والدول الخليجية، ما زالوا متضامنين مع بعضهم البعض. وكذلك الأمر بالنسبة إلى بريطانيا. على أن الشيء المهم هو أن تبقى القوى الغربية معترفة بالطبيعة الخاصة للخليج والعلاقات بين الدول الخليجية، فالولايات كثيراً ما تكون مثقلة، وهذا أمر غالباً ما يشاء الأميركيون في غمرة تهجم المتعززون دائماً للمواجهة.

عن «غلف وبيورتر»  
الصامير عن مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في لندن

## مواظرة اقتصادية

يكتبها سليمان الفريدي

## رد على رسالة فؤاد مطر

□ ما كنت لأرد على مضمون الرسالة الرقيقة التي خصني بها الزميل فؤاد مطر بمناسبة دخول «الميزان» عامها الرابع ونشرت في العدد الماضي، لولا الملاحظة التي وردت فيها حول موقفنا من الرئيس رفيق الحريري، أو حسب تعبير الزميل مطر «المفردات» التي نخصه بها، وأشكر الزميل مطر لأنه أثار هذه النقطة التي يبدو أنها ما زالت بحاجة إلى توضيح، وخصوصاً أن المسألة اللبنانية التي تتمحور حولها «الميزان» ما زالت مدار أخذ ورد في العالم كله وليس في لبنان وحده.

واسجل هنا أنه قبل اعتراضنا الرأهين على السياسات المالية والتقنية لحكومة الحريري، كان لنا اعتراض جوهري على الخطة الإجماعية التي جاء بها وعلى مفاهيمها غير اللبنانية. إننا نقول إن مفهوم الحريري للإعمار هو الوجه الآخر للحرب أو تكملة لها بطريقة أخرى، فالجواب هو تعبير بالعنف عن الانتماء من العاصي، وكذلك مفاهيم التجديد المادي بالجملة من خارج الخلق الوطني اللبناني الذي قام عليه لبنان أساساً ولو تشبه فيما بعد فقد هدم أولئك لكي «يعمر» هؤلاء.

ولا بد من التأكيد أيضاً أن الماضي لم يكن كله سيئاً، وبالتالي فإن أي إسهام في إلغاء فضائل الماضي هو بالضرورة إحلال لآلئ لمركة تصفيف المساويء الجديدة الوافدة من وجهي الحرب، العنف والإعمار بالجملة، إلى مساويء الماضي.

واستأنف أن الزميل مطر يخالفني القول بأن تصوير عمل البلاد على أنه يتم أو يتجسد في رجل واحد وفي أفعاله مهما كانت حسنة، ما هو في الحقيقة إلا انتقاص من قدر البلاد وأهلها حتى ولو تحقق «الأسلم» الذي هو في المنظور العام السائد «ألم مادي».

إن هذا وحده يحتم علينا كأصحاب خطاب يخاطب عقل البلاد لا مصالحها المادية فقط أن نتجاوز أي جوانب جيدة في الرجل، ولا بد أن في الحريري جوانب جيدة كأي إنسان، لكي نرى ما هو فيه بالضرورة محدود وعابر إزاء ما هو مطلق ودائم في العقل اللبناني.

إن أي مخاطبة صميمية وصادقة لعقل البلاد، هي بالمعنى الدقيق أن نقيم وسائلمان الخاصة للتخاطب مع المستقبل. ومن هذا القبيل كانت «الميزان»، ولا قيمة البتة لأي وسيلة خاصة للتخاطب مع المستقبل ما لم يكن لها موقف نقدي من الرجل القوي أو المنتصر لئلا يفرغ النصر ويستبد به القوة.

ثم إن اعتراضاً بالغ الأهمية من الناحية الإجرائية ألا وهو إصعاد رجال الدولة التنفيذية على حساب رجال الدولة النافذين، تارة تحت عنوان «الإنجاز»، وتارة تحت عنوان «الانقسام الحكومي»، وتارة تحت عنوان «التنظيم»، وما إلى ذلك من تسميات ماثلة، فالتنفيذيون من رجال الدولة الحربية ليس دأبهم بطبيعة الحال استئراء العقل الوطني اللبناني شأن رجال الدولة النافذين، لأن لديهم بموجب صفتهم كرجال دولة تنفيذيين، مهمة وحيدة هي تنفيذ رغبات مركز القوة وتبني هذه الرغبات على أنها رغباتهم الشخصية، على افتراض أنهم يعرفون أين هو مركز القوة.

وطالما أن رجال الدولة التنفيذيين يعتبرون أن الحريري هو مركز القوة الذي يجب تنفيذ رغباته، فلا لوم على من يواجههم بالنقد على هذا الأساس، وبالتالي لا يجوز القول بأن التركيز بالنقد على رمز واحد هو نوع من الشطط، أو تهرب من انتقاد بقية الرموز.

وبصرف النظر عن رجال الدولة التنفيذيين في ظل الحريري كمركز للقوة في نظرهم، لا بد من إلقاء نظرة شاملة على الحريرييين رمة، وهم الآن يشكلون طبقة كاملة ذات شرائع متعددة (وطعنا حسابات مصرفية متعددة)، انظر ملياً في هؤلاء الناس، في طريقة حياتهم، وفي عاداتهم، وفي أخلاقهم، وفي تصرفاتهم، وفي لغتهم ولهجاتهم والكلام الصادر من أفواههم، فنظر في ذلك وتساؤل هل هناك أي قدر من المال أو الثروة يستحق أن يسعى أو يطعح إليه إنسان على سفس من السوية الثقافية والوطنية والأخلاقية، إذا كان فمه أن يصيح واحداً من هؤلاء أو مثلهم؟

فاذا كان متعذراً في الظروف الراهنة إنقاذ الحاضر من النطقة الجديدة الوافدة باسم التجديد، أو باسم الإعمار، فإن الدعوة إلى إنقاذ المستقبل في الموقف الوطني الحق في اعتقادنا.

ووجه الخطورة في هذه الطبقة إنما تحصل معها مفهوماً شبه عقائدي من حيث ما يكون تسميته «عبادة الإعمار» مما يذكروا بعبادة الأبحار والأصنام كغاية بحد ذاتها. ومن هنا مثلاً السبب الأصلي لتقدينا المتواصل لهذه الظاهرة لئلا تنوم وتتجرع بعد أداء دورها.



## مؤسسات

## تلافيا للحروب بين الدول البحرية

## محكمة دولية للبت السريع في المنازعات على الجزر

تشابها بين الصين واليابان في انحاء عديدة من العالم فزاعات بحرية بين الدول المتجاورة على الجرف القاري، أو على جزر نائية قبالة ساحل هذه الدولة أو تلك. وقد شهدت المنطقة العربية في الخليج والبحر الأحمر نزاعات من هذا النوع في السنوات الأخيرة، منها احتلال إيران لثلاث جزر تابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة (أبو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى، طنب الكبرى)، واحتلال أريتريا بعد استقلالها عن إثيوبيا جزيرة يمنية هي جزيرة حنيش.

لكن هناك في الشرق الأقصى، منازعات من هذا النوع حتمت على الأمم المتحدة البحث عن أدوات قانونية وأجرائية لتطبيق القانون الجديد للبحار بما يكفل حل تلك النزاعات.

## نزاعات الشرق الأقصى

واهم هذه النزاعات في الشرق الأقصى أربعة هي التالية:

- ١- النزاع على جزر إريخبيل الياباني الذي ألهم المشاعر ضد اليابان في الصين وتايوان وهونغ كونغ عندما قام متطرفون يابانيون برشق علم بلادهم على إحدى الجزر واقاموا عليها منارة للسفن، مما حمل مواطنين من تايوان على

احتلال جزيرة أخرى في الأريخبيل في شهر تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، ويسمى لليابانيون ذلك الأريخبيل باسم دياويو، بينما يسميه الصينيون سينكاو.

٢- النزاع على جزر صخرية بين اليابان وكوريا الجنوبية التي أعلنت الجزر من طرف واحد ضمن منطقة اقتصادية كورية وتتولى شركة كورية بناء مشاريع هناك بحراسة قوات عسكرية من سيول، ويتردد في بعض الدوائر أن المناطق البحرية المحيطة بالجزر تحتضن خزانات من النفط والغاز. وهنا أيضا يختلف اليابانيون والكوريون على تسمية الجزر، إذ يسميها اليابانيون جزر تاكيشيما، ويسمونها الكوريون جزر دوكونو.

٣- النزاع على جزر ياراسيل بين الصين وفيتنام. ففي شهر أيار/ مايو الماضي أعلنت الصين حقها في المياه الإقليمية لتلك الجزر التي احتلتها في عام ١٩٧٤ وطردت قوات فيتنام الجنوبية منها آنذاك، معللة ذلك بأن تطبيق للقانون الدولي للبحار وهذا الأريخبيل تدعي ملكيته أيضا حكومة تايوان.

٤- للنزاع الكبير والممتد الأطراف على جزر سبراتلي في بحر الصين الجنوبي بين الصين وتايوان وفيتنام والفلبين وماليزيا وسلطنة بروناي. وهذه المجموعة غير

المأهولة من الجزر والجرف القاري تضم احتياطات كبيرة من النفط والغاز، ولذلك قدمت الحكومة الفلبينية احتجاجات قوية ضد الصين عندما أقدم الصينيون على بناء منصات من الاسمنت المسلح على إحدى تلك الجزر.

## محكمة البحار العالمية

ولذلك رعت الأمم المتحدة في الشهر الماضي بشخص أمينها العام بطرس بطرس غالي (زيمبا في آخر مهمة كبيرة قبل انتهاء ولايته، راجع «بريفول» على الصفحة الأخيرة)، مؤتمرا عالميا في مدينة هامبورغ الألمانية لإقامة مؤسسة دولية جديدة تابعة للأمم المتحدة هي «المحكمة البحرية العالمية» التي تستطيع إصدار أحكام سريعة حول المنازعات على الجزر والمناطق البحرية في أنحاء العالم، وعلى نهجها أو فشلها يتوقف لشوب حروب أو تفاهم وسلام في أنحاء العالم خلال السنوات المقبلة.

ويؤهل الفريقان أن المحكمة لن تتجس في مساهما ما لم تراقب الدول على الالتزام مسبقا بأحكامها. وستكون مهمة المحكمة العالمية المؤلفة من ٢١ قاضيا تفسير ميثاق الأمم المتحدة حول قانون البحار (أونكتوس) الصادر في عام ١٩٨٢

والذي أبرمته ١٠٠ دولة حتى الآن. ومن المفارقات أن هذا القانون الدولي قد أثار من النزاعات البحرية أكثر مما حل حتى الآن الأمر الذي استوجب إقامة محكمة خاصة لتفسيره. ويتناول هذا القانون تنظيم مجالات واسعة من النشاطات في البحار والمحيطات مثل تنظيم السمك، والسيطرة على التلوث البحري، وخطوط الملاحة البحرية، والتعدين والتعقيب في قاع البحر.

## النزاع

## البريطاني-الأيرلندي

وقد منى البريطانيون بنكسة دبلوماسية أثناء أعداد قانون البحار عندما أصرت الجمهورية الأيرلندية على عدم إدراج الجزر غير المأهولة ضمن المناطق الاقتصادية، أي عدم السماح لها بأقامة مثل هذه المناطق أسوة بالجزر المأهولة والمعروف أن القانون المذكور قد سمح للدول البحرية بإعلان مناطق اقتصادية على مسافة ٢٠٠ ميل (٣٧٠ كيلومترا)، أو إعلان جرف قاري حسب التشكيل الجغرافي قد يكون أوسع من ذلك كثيرا. وسمح للجزر المأهولة أن تقيم مناطقها الاقتصادية الخاصة، مما أثار نقلة نزاع جديدة تتمثل في أن أحكام

القانون الجديد قد تضع منطقة اقتصادية لجزيرة مأهولة ضمن الجرف القاري لدولة أخرى وكانت بريطانيا تتنازع مع أيرلندا ودول أخرى على المياه حول جزيرة صغيرة في المحيط الأطلسي هي جزيرة ريكال. ولذلك لم تدرج بريطانيا القانون الدولي (أونكتوس)، لكنها تد بآبرامه.

## النزاع التركي-اليوناني

وربما كان من أهم وأخطر النزاعات البحرية في أوروبا النزاع على الجزر المتوسطية في بحر إيجة بين اليونان وتركيا. وقد استصغرت الحكومة التركية قانونا من البرلمان بالدخول القوي في الحرب ضد اليونان إذا ما فكرت أثينا في توسيع مجالها الإقليمي من ستة أميال إلى ١٢ ميلا. وعلى الرغم من أن اليونان تؤكد أنها لا تتمتع القيام بذلك إلا أنها أبت حقها القانوني في ذلك محفوفا. والمفارقة للفرق أن تركيا قد رفضت قانون البحار كدافع لفرض النزاعات في بحر إيجة باعتبار أن الدمار اليوناني على توسيع مجالها الإقليمي سوف يجعل بحر إيجة كبحيرة يونانية. وبالتالي، رفضت أثينا التوجه اليوناني إلى عرض مسافة التعقيب في قاع البحر في تلك المنطقة على التحكيم الدولي، مما يفسر حماس اليونان للمحكمة الدولية الجديدة.

وفي رأي الحكومة اليونانية أن تركيا تثير مسألة السيادة على بعض الجزر في بحر إيجة، وهي جزر لم تكن هويتها موضع نزاع أو مطروحة للبحث من قبل، من أجل أهداف أخرى، أو كقوة للتسامح في مسألة توسيع المياه الإقليمية حسب القانون الدولي المعقول من اليونان والمفروض من تركيا.

## الخليج والبحر الأحمر

ولعل المحكمة الدولية الجديدة تستطيع أن توفر الأرضية اللازمة لحل النزاعات القائمة على الجزر الأمازيغية المحتلة من إيران في الخليج وتلك المحتلة من أريتريا في المياه اليمنية في البحر الأحمر. وربما كان ذلك يفسر العروبة المستعجلة التي أبدتها طهران أخيرا حيال رقيتها في حل الموضوع وتقول مصادر دبلوماسية في إيران بآريس أن الحكومة الإيرانية تفضي من إقدام الولايات المتحدة على تهريب دولة الإمارات بعد تسليحها لها بمسلحة جوية متطورة (راجع الصفحة الأولى) التعاون الطليعي لحل النزاعات القائمة بصورة ودية بين الأطراف المعنية بغير حاجة إلى تدخل جهات خارجية.

## في أول تجربة مالية لحكومة أريكان

## تركيا

## الجوع يفرغ المعاجن والتضخم الى ارتفاع

## بلغاريا

## البلغاريترحمون على زمن جيفكوف!

## تشكيك «بواقعية» الميزانية الخالية من العجز!

وكان معدل التضخم السنوي لمبيعات الجملة قد بلغ ٧٩,٨ / ولمبيعات التجزئة ٧٩,٢ / في أيلول/ سبتمبر الماضي. غير أن فريقا من صندوق النقد الدولي يقوم حاليا بتقييم الاقتصاد التركي عبر عن قلقه من الأعداد الطموحة التي وضعتها تركيا من خلال الميزانية، وحث الحكومة على تطبيق برنامج عاجل لمكافحة التضخم.

وقال الفريق في بيان وزع في أنقرة: «في ظل الحالة الراهنة من التضخم الهائل والعجز المتزايد لنصاب المعاملات الخارجية تحت بعثة الصنوبر تركيا على تبني برنامج شامل مضاد للتضخم».

وأضاف الفريق الدولي في بيانه: «عبرت البعثة عن تعظيمها على إمكانية تحقيق توقعات الموائد الضريبية في الميزانية والموائد المتوقعة من الخصخصة وبيع الأسهم في إطار الرئاسي المفرط». وقال البيان إن الحوار بين الصندوق وتركيا سيتواصل في محادثات أخرى في أوائل سنة ١٩٩٧.

وأضاف «كما عبرت اللجنة عن قلقها للجزر الكبير والمزيد من نظام الضمان الاجتماعي. وهناك حاجة أيضا إلى ضبط الإنفاق من أجل تحقيق هذه الأهداف».

دولار بارتفاع ١,١ / ١٩٩٦.

وتقدر الحكومة عجز ميزان المعاملات الجارية لسنة ١٩٩٧ بنحو ٥,٦ مليار دولار مقابل عجز السنة الحالية الذي بلغ ٣,٨ مليار دولار. غير أن اقتصاديين ومحللين قالوا أنهم يتوقعون أن يتجاوز العجز هذه السنة ٧ مليارات دولار.

ولم يوضح الوزير كيفية موازنة هذه التقديرات المتوقعة. غير أن مسؤولين اشراقوا في وقت سابق إلى سلسلة من مشروعات زبانية التعادلات من بينها بيع شركة الاتصالات الحكومية. وكان عبد الله غول، وزير الدولة، أعلن أن مجموعتين من الإجراءات التي أعلنت في الشهر الأخيرة ستساعد على توازن الميزانية في سنة ١٩٩٧. وترتفع الحكومة بتعدادات إجمالية قدرها ٢٠ مليار دولار على مدى ثلاث سنوات لتجسبه لهذه الإجراءات.

والمستهدف في نظر الحكومة لمعدل النمو في إجمالي الناتج القومي هو ٨,١ / مقابل ٧,٧ / في السنة الماضية لهذا العام البالغ ٨,٨ / وبينما المستهدف في الميزانية السنوية لمبيعات الجملة في الميزانية الجديدة يبلغ ٥٧,٧ / مقابل ٦٥ / كنسبة مستهدفة لهذه السنة، فإنه من المتوقع أن يصل إلى ٨٠ / في هذه السنة.

كشف وزير المالية عبد الطيف سينير، الذي يعاين في مكافحة ديونهم وخسروا بذلك ميزانهم فستبدأ دورة جديدة من الفقر.

ويتميز البلغار بلا مبالاهم وإن كانوا حريصين على استمرار الاستقرار فلا يعودوا إلى وضعهم السابق زمن الشيوعية. فعلى الرغم من القصور الملموس بسبب نقص الخبر في بلوفيف وهي أكبر مدينة بعد العاصمة صوفيا، قام ٤٠٠ شخص فقط بتظاهرة احتجاج كانت قد دعت إليها المعارضة المضادة للشيوعية.

وقول أوغنيان مينشيف أن تقارير وسائل الإعلام عن الفساد المتفشى في البلاد لا تبرهن أن هناك اهتماما أو جداسيا لدى مواطني بلغاريا البالغ عددهم ٨,٥ مليون نسمة. ويرى بيكو بخاروف، وهو محقق في وحدة مرموقة، أن هناك غيابا في الحس والالتزام الوطني، ويشير إلى تدني النسب التنكارية للأبطال الوطني، أو أدابة التماثيل من أجل الحصول على المعاش، ويرافق بخاروف ذلك وهو يقول «لا أحد يهتم، لا أحد يهتم ويريد فائلا لمن هنا منحد سكان.. هذه ليست أمه».

والخوف أن يبدأ البلغار بالترحم على زمن جيفكوف! حتى زمن جيفكوف!

قليلًا فيما بعد. ويقول أوغنيان مينشيف، وهو عالم سياسي معروف، «في أزمة كهذه، أول شيء تلتفقه هو القبرة على التنبؤ. فلو علم أحد ماذا سيحصل قبل ستة أشهر أو حتى ثلاثة أشهر، لما كانت الأزمة بهذا العمق».

ويتجمع البلغار القلقون كل يوم أمام المصارف ليحسب مدخراتهم بالعملة الوطنية وتحولها إلى الدولار الأمريكي أو المارك الألماني أو إلى عملات صعبة أخرى، وتكافح المصارف لدرء العجز عن تسديد الدين. ومع رفع معدل الفائدة إلى ٢٠,٨ /، في محاولة فاشلة لجمد «النفث» مستقرة، لا تستطيع مؤسسات الدولة التي تخسر المال أن تشمل دفع الفروخ.

وقد بدأت المحصلات التي انتعشت بعد سقوط حكم جيفكوف الشيوعي سنة ١٩٨٦ لتراجع وقام الكثير من المحصلات التي تسبب المصائب أو السلب الاستهلاكية المستوردة من الغرب بخفض الأسعار بمعدل ٥٠ /.

وعلى الرغم من ذلك يبقى عدد الشاويين قليلا. وكان الكثير من أصحاب هذه المحصلات قد رهنوا منازلهم من أجل فتحها والمعروف أن ٨٠ / من البلغار يملكون منازلهم،

تواجه بلغاريا حاليا أزمة اقتصادية - اجتماعية خائفة هي الأسوأ في أوروبا الشرقية منذ سقوط الشيوعية مما يجعل عدد من النيبولماسيين الغريبين يحترقون من إمكانية حصول شعب سيبه لهجوم مع يقع بعض البلغار للحدث عن إعادة الملكية أو التحول إلى ديكتاتورية عسكرية لتحل مكان السياسيين المتنازعين المترددين عن القيام بالتصحيح الاقتصادي المطلوب.

ويشير النيبولماسيون إلى ارتفاع معدل الجرائم والأعمال الشنيعة الأمر الذي يجعل بلغاريا عرضة للوقوع تحت سيطرة رجال المخابرات الذين هم على صلة جيدة مع الذين جنوا أرباحا فاحشة بسبب الحرب في جمهورية الصرب المتجاورة عن طريق بيع السلاح وتهريب المواد المستوردة.

قد يبدو أن في ذلك بعض الحقيقة، ولكن هذه هي حقيقة الوضع فالتشكيك الشهري يبلغ حوالي ٢٠ / ويزداد سوءا. وقد تضاعف سعر الخبز والكهروا في الصيف، وغطت سعر العملة الوطنية الليفيا بجوالي ٢٠ / مقابل الدولار الأمريكي بين أواسط شهر حزيران/ يونيو، وأواسط شهر تموز/ يوليو الماضيين قبل أن ترتفع



## التنافس بين اليورو والدولار يخفي الصراع السياسي

### انتقلت أميركا إلى إفريقيا فتحرك شيراك إلى الشرق؟



الأميركي - الأوروبي - الأمريكي في أماكن مختلفة من العالم، وخصوصاً في الشرق الأوسط ليست صحيحة وتصير بالفريقين على المدى البعيد ولا سيما إذا توهمت أطراف أخرى بأنها يمكن أن تبطل عاياتها باللعب على التناقض الأوروبي - الأمريكي ومن هذا القبيل يمكن القول إن رحلة شيراك في المشرق العربي أعطت الفلسطينيين أملاً جديداً أو وهدماً بأن في مقدور أوروبا أن تساعد على التحالف الأوراسي - الأمريكي ذلك أن تصديق مثل هذا الوهم أو الركوب إليه سوف يؤدي في النتيجة إلى إلحاق الضرر بجميع الأطراف ويقول المعلق الأمريكي وليام فاف في مقال له في جريدة داليس أيجلوس تايمز، إن الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، إذا نجحت الحكومات الأوروبية الأخرى خارج هذا الشأن يطلب من واشنطن لكن هذا الكاتب يرى في الوقت ذاته أنه يتوجب على الدول الأوروبية أن تشارك في موقف موحد مثل الذي يدعو إليه شيراك، لأن في ذلك مصلحة للجميع، لأميركا وإسرائيل وأوروبا ويقول «دول لم يلو الأوروبيين نقلهم دور» المحولة تحقيق سوريه عائلة للأسرانيين الفلسطينيين فاقهم مع الأسف ككروبي ما فعلوه سنة ١٩٨٩ و ١٩٩٠ عندما تجاهلوا الأزمة النفطية أمامهم عن الانتفاخ الداهم في يوغوسلافيا، فندموا بعد ذلك ندماً شديداً

إطار واحد ولو اتخذت أحياناً شكل التنافس الحاد، لكنها أبداً لا تتحلل في إطار صراع كلي شامل

٤ - يسمى الأوروبيون وجهة النظر التاريخية العنيفة بأن الولايات المتحدة هي الاحتياطي الاستراتيجي لأوروبا، كما شئت في الحرس المائتين في هذا الفن، ومنهم من يصف أميركا بأنها أوروبا على الشاطئ الآخر من الأطلسي، وبالتالي لا مجال لصراع عالمي يقف فيه الفريقان كتطهير متضادين تماماً

وكان الجنرال شارل فيغول قد رفع وتيرة التعارض مع الولايات المتحدة محاولاً عرقلةها أو على الأقل مشاركتها الرعامة العالمية على قدم المساواة لكن الجنرال يقول عندما مادي كويك في كندا كان يرفع صوته في الحقيقة ضد الانطوئية الأوروبية، لا ضد الولايات المتحدة الأميركية تجديداً وهذا الموقف الليغولي ليس جديداً، فقد أعلنه عندما زار ليجان وسوريه أثناء الحرب العالمية الثانية وهو محالف مع الإنكليز عندما حاله أن أتى انشور المعقد بفكار مسيحية وقد رأى لانكسبير في رياره لدول المشروعة تلك محاولة للمحافظة على المدفد الفرنسي في لندن وسوريه ضد الرجح الانغليسي

#### تراجع الفراكفونية

وما قام به الرئيس جاك شيراك أخيراً في البلاد الشرقية هو عملياً موقف دفاعي فرنسي على خطي الجنرال فيغول، ذلك أن الفرنسيين، وخصوصاً أوساطهم الثقافية، يعتبرون أن تراجع الفراكفونية في العالم وخصوصاً في أمريكا والشرق الأوسط مردها إلى تعاضد القوة الأمريكية مسلحة بالهبة الانكليزية لا إلى الانكسار أنفسهم وقد ظهر «الصحافي الفرنسي» من الانسداد الأمريكي في الألفية الأخيرة، أثناء جولة وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر في إفريقيا، بل إن بعض المحللين رأى في تحرك شيراك وجهة المشرق العربي رداً مباشراً على التحرك الأميركي في القارة الإفريقية (وكما في بعدد المعاصي من «المراس» مد أنشر إلى النكسة التي أصابت الفراكفونية في الجزائر وقد كانت حتى أمم قريب تغتير جراً من فرنسا)

وبالتالي يمكن القول إن ما يجري على ساحة التنافس والتعارض مع الولايات المتحدة، هنا وهناك، إنما هو تحرك فرنسي أكثر مما هو تحرك أوروبي

#### شراكة لا تنافس

وفي رأي كثيرين من المحللين في أوروبا وأميركا على حد سواء، أن موار التنافس

□ فسر كثيرون الدخول الفرنسي بشخص الرئيس جاك شيراك على خط أزمة الشرق الأوسط مد عملية عناقيد الفصص، الاستراتيجية في ميسان/ أبريل المعاصي، ثم ريارات المتكورة إلى المنطقة، على أنها موع من التجاذب الأوروبي الأمريكي في مسائل عالمية متعددة أهمها المسألة التجارية بل إن بعضهم قد فسر ذلك على أنه بداية صراع دولي جديد ثنائي القطب على ضفتي الأطلسي

إلا أن هذا التفسير قد يكون مجافياً للواقع وربما مجافياً للتطور التاريخي الذي تشكلت فيه أساساً العلاقات لأوروبية الأميركية مد اكتشاف القارة الأميركية على أيدي الأوروبيين لكن مد انحصار الامبراطورية البريطانية وأقول مرحلة الاستعمار الأوروبي، وبروز الزعامة الأميركية للعالم الحر أولاً، بما فيه أوروبا، وللعالم اناجقية الأوروبية في زعامة الغرب والمطفت جاس موته، تصاعدت أصوات أوروبية تقول بالحقبة الأوروبية في زعامة الغرب والمطفت لستر أن من بين هؤلاء كان رئيس الحكومة البريطانية الراحل هارولد مكملان، الزعيم الصحافي الذي عرف فيما بعد باسم «الثور ستوكوتون» والقاتل بأن في أوروبا موارد مالية وشريفة وثقافية أكبر مما في الولايات المتحدة معبراً أن زعامة أميركا للغرب في هذه الحالة غير طبيعية وضررها إلى غياب مركز أوروبي جامع

#### الليغولية والأوروبية

وما كان من المتوقع أن يجمع جاك شيراك على الرغم من إبدائه «العددية» المبعولة في القيام بأعياد النور الموار للولايات المتحدة، وخصوصاً في الشرق الأوسط للأسباب الآتية

- ١ - الرخص الإسرائيلية القاطع لتعدد الأطراف الخارجية المساعدة في حل أزمة الشرق الأوسط وقد عبر عن ذلك رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو بقوله أن كثرة الطامحين تغدب الصحة
- ٢ - تردد الأوروبيين الآخرين ولا سيما الإنكليز والألمان والهولنديين في تدسي التحرك الفرنسي في الاتجاه لمصدا للولايات المتحدة كموقف أوروبي موحد معبرين أنه تحرك فرنسي مجرد
- ٣ - يعتبر الأوروبيون عموماً أن التباين في وجهات النظر الأوروبية - الأميركية في مسائل عديدة، وخصوصاً في المسائل التجارية والاقتصادية مثل الموقف من التعاطي الاقتصادي مع إيران أو مع كوبا أو في إطار منظمة التجارة العالمية أو في المسائل الزراعية، ما هي إلا خلافات في

كسافس للأسواق الأميركية وهكذا يمكن القول أن أي مسعى من الدول الأخرى لتنويع موجوداتها موقوف يكون لمصلحة للعبة الأوروبية نظراً لأن الدول المركزية سوف تزيد من سبه موجوداتها، بالعبلة الأوروبية الموحدة، ثم أن الفراسات الصادرة حتى الآن من بعض البيوتات المالية، ومنها بيوتات أميركية، تشير إلى أن اليورو سوف يلعب من حيث «الفوترة» التجارية دوراً أكبر من مجموع أدوار العملات الأوروبية الحالية متفردة، وذلك نظراً إلى أن عملات كبار المصنوعين تستعمل بسمه غير متوازنة من حيث الفوترة وتوصيت لهذه البقطة تقول محنة «ايكونوميست»، أن ٥٠٪ من التجارة العالمية «تقوت» بالدولار مع أن حصة أميركا من الصادرات العالمية لا تتجاوز ١٢٪ غالباً بقت سبه الفوترة باليورو مثل النسبة العالية للمارك الألماني فهذا يعني أن ٢٥٪ من الصادرات العالمية سوف تنطوت باليورو ونظير ١٦٪ حالياً

ويغدر بك «جي بي مورغان» أن الطلب العالمي على العملة الأوروبية الجديدة سوف يزيد بمقدار ٦٠٠ مليار دولار خلال العقد المقبل، وهو مبلغ سوف يقصره الدولار إضافة إلى ذلك، يتوقع المحللون أن تلجأ دول أوروبا الشرقية أيضاً إلى ربط عملاتها باليورو إذا لم تتسوق الشروط اللازمة للدخول فيه، وهذا يعني تخفيف اعتمادها على الدولار، مع العلم أنها في الوقت الحاضر تعتمد بالتساوي تقريباً على الدولار وعلى «المارك» الألماني وعلى هذا الأساس يمكن القول أن اليورو، خلافاً للرواي الشعبي السائد الآن، لن يكون عملة ضعيفة، بل سيكون عملة قوية أكثر من المتوقع وهذا يشكل مفارقة من حيث أن اليورو، القوي من شأنه أن يسهم في دعم المشكالات لراية التي تدعي منها التنافسية الأوروبية، وبالتالي من شأنه أن يقلص الإنتاج وفرض العمل

في العدد المقبل:  
أميركا العبرانية

بأن مجموع لحيات دول الاتحاد الأوروبي من العملات الأجنبية يبلغ حالياً ما يزيد على ٣٧٠ مليار دولار وهذا المبلغ يفوق احتياطي كل من أميركا أو اليابان، حيث يسلم الاحتياطي الأوروبي ضعفي الاحتياطي الياباني وأربعة أضعاف الاحتياطي الأمريكي (بما في ذلك الاحتياطي الذهبي بالأسعار الحالية)

#### انتقاء المضاربة

والواقع أن العملة الأوروبية الموحدة سوف تحلق وضعا فريداً ما يزيد فكرة الاحتفاظ باحتياطي من عملات أخرى فالمصارف المركزية بصورة عامة، تحتفظ بعطل هذا الاحتياطي لتسبين رئيسيين، أولهما سبب احترازي لتلبية أي نقص مؤقت في العملات الأجنبية اللازمة للمدفوعات التجارية، أو لدفع الفوائد على الديون وتأمينها دعم قيمة العملات المحلية إذا ما دعت الحاجة

نكر بعد قيام العملة الأوروبية الموحدة، أن تكون هناك حاجة لدول المشاركة فيه إلى أي احتياطي لمواجهة المسميس المدكروين، لأنها لن تعتمد مسجحة إلى مصاطي كبير لدفاع عن عملاتها في وجه المصارف واللعب على تفاوت أسعار الصرف

ثم أن الدول الناحية في الاتحاد الأوروبي لن تكون بحاجة إلى دفع وواتيرها للاستيراد فالعملات الأجنبية لأ «تجارة» «بسمه» فيما سها سوف نم بالعملة الأوروبية الموحدة، وبالتالي سوف تكون حاجتها قليلة إلى احتياطي بالعملات الأجنبية

وبعد أن الدول غير الأوروبية؟ المعلق الاقتصادي يقول أن خلق عملة أوروبية موحدة من شأنه أن يجعل هذه العملة أكثر جاذبية كعملة عالمية من حيث إصدار العوايد التجارة وكاداة للتشعب في السوق وكجمال للاستثمار والديني مال الدولار سوف يواجه لأول مرة مد، محبر، عالمية الثابتة منقاسة له قوة معاملة، ولا سيما أن ذلك سيكون مفروناً بياتج إجمالي في أوروبا أكبر من مانتج الأميركي، ويتوسع في أسوق المدن الأوروبية التي سوف تكون أكثر سيولة

غير أن مظاهر الصراع الأوروبي - الأميركي تبدو في المسائل الاقتصادية والتجارية أوضح منها في المسائل السياسية، وإن كان المحللون الاقتصاديون يقولون أن الانفتاح الأوروبي نحو عملة موحدة (اليورو)، هو انفتاح سياسي أكثر منه انفتاح اقتصادي

ولكن كان الأوروبيون مشمولين بتحميل نتائج توحيد العملة الأوروبية على الأوضاع في أوروبا، فإن فليبين تعرضوا للمكاسات العملة الأوروبية الموحدة على مقية العالم وخصوصاً بالنسبة إلى الدول الأمريكية وهناك قولان في هذه المسألة في صفوف الخبراء والمناقش الاقتصاديين

- فريق يقول بأن حلول اليورو، الفصاف محل العملات الأوروبية المائدة وأهمها «المارك» الألماني القوي، سوف يدفع بالمستثمرين وبالكامل المالية العالمية الكبرى باتجاه الدول التي الدولار عترتمت قيمته كثيراً أراء، عملة الأوروبية الموحدة
- وفريق آخر يقول أن خلق عملة أوروبية موحدة منافسة للدول من شأنه أن يدفع المصارف المركزية والمستثمرين العالميين إلى تنويع موجوداتهم لمصلحة العملة الأوروبية ضد الدولار الذي ستهبط قيمته حتماً في هذه الحالة

والواقع أن مصيب الدولار من الاحتياطات العالمية للقطع الأجنبي قد هبت من ٨٠٪ في مطلع السبعينات إلى ٦٤٪ في الوقت الحاضر، وفي هذا الموضوع تقول محنة «ايكونوميست» البريطانية، أن هناك مجاًلاً أكبر لمزيد من الهبوط في هذه السبه، ذلك أن وزن الدولار في الاحتياطات العالمية مارال يفوق كثيراً وزن ميركا في الاقتصاد العالمي إذ أن نسبة المانتج الأميركي الإجمالي إلى المانتج العالمي الإجمالي لا يتعدى العشرين في المائة أي أن للولايات المتحدة خمس الإنتاج العالمي فقط بينما عملتها تشكل ثلثي الاحتياطي العالمي ويتوقف تأثير العملة الأوروبية الموحدة على الدولار على كيفية تعديل البنوك المركزية الأوروبية وغير الأوروبية لموجوداتها الاحتياطية ونظرة سريعة إلى وصعية البنوك المركزية الأوروبية حالياً تدس





## هبوط مؤشرها الى أدنى مستوى

# بورصة عمان تعاني من ارتفاع اسعار الفائدة وقلة الاسهم... وتعثّر السلام

كانت بورصة عمان حتى العام الماضي تعتبر أهم بورصة في المنطقة العربية بعد بورصة تل أبيب طبعاً، وكان من المؤمل أن تكتسب رصداً حديداً مع توقيع معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية. لكن هذه التوقعات ما لبثت أن تراجعت مع تعثر عملية السلام بعدما وصل مؤشر السوق المالية الأردنية في الربع الأول من السنة الماضية إلى الذروة التي كان بلغها في أوائل ١٩٩٤، وما أدى إلى تفاقم هذا التراجع في البورصة الأردنية تعدد الآمال التي عقدتها المستثمرين على قمة عمان الاقتصادية التي كان ينظر لها أن تعمل على اجتذاب الراسماليين الخارجية والمستثمرين الأجانب.

إلا أن ذلك، على ما يبدو، لم يثن السلطات الأردنية عن متابعة الإصلاحات المالية التي بدأتها تطبيق لتوصيات صندوق النقد الدولي، ومنها إجراء تغييرات عميقة في إدارة البورصة والبنوك ونظمها، أملاً في أن تسهم هذه الإصلاحات في استعادة ثقة المستثمرين في المستقبل.

وهناك جملة من الأسباب الأساسية التي جعلت مؤشر بورصة عمان على التدهور من ١٧٨ نقطة في الربع الأول من ١٩٩٤ إلى ١٤٨ نقطة في الربع الأول من ١٩٩٥ ليعود يرتفع إلى ١٦٠ نقطة في أواسط السنة الماضية ثم ليهبط إلى أدنى حد له في السنوات الأخيرة بحدود ١٤٦ نقطة. ومن هذه الأسباب تعثر عملية السلام في المنطقة وشيخ حاله من الاضطراب وعدم الاستقرار في الآونة الأخيرة بين إسرائيل والفلسطينيين، والارتفاع الحاد والقياسي في أسعار الفائدة المحلية، وما نل ذلك من أثر حاد لجهة امتصاص السيولة في السوق.

## ٣ أسباب جوهرية

لكن هنالك ثلاثة أسباب جوهرية تحد من توقعات تحسن البورصة الأردنية وتقرتها على اجتذاب الراسماليين الخارجية.

● ضعف الكوادر الاقتصادية الأساسية حيث هنالك عجز متدهم في الميزان التجاري بسبب تزايد فاتورة الاستيراد على الرغم من تحسن محووظة في الصادرات على نمط يشبه إلى حد كبير النمط اللبناني (راجع الجدول).

● تآخر الإصلاحات المالية واستحداث نظم جديدة غير مجربة وربما غير ملحوظة أو ملحوظة بعدد من المستثمرين الأجانب وعلى الرغم من صدور قوانين

## الأداء المقارن للإقتصاد الأردني

فيما يلي لمحة إحصائية موجزة عن أداء الإقتصاد الأردني كما هي مقدرة للعام الحالي بالمقارنة مع العام الفائت (أيكونوميست أناليتيكس يونيت، وداتا ستريم)

١٩٩٥	المقدّر ١٩٩٦
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (مليارات الديناري الأردني)	٤,٦٢
التغير المئوي في نمو الناتج المحلي الحقيقي	٧,٤
الناتج المحلي للفرد بالدولار	١٥٦١
متوسط التغير المئوي للأسعار الاستهلاكية	٢,٣
التغير المئوي في الإنتاج الصناعي	٥,١
التغير المئوي في الإنتاج الزراعي	٤,٩
التغير المئوي في إنتاج الخدمات	٥,١
التغير المئوي في الكتلة النقدية الفئة الثانية (M2)	٧,٦
الدين الخارجي بملايين الدولارات	٧١٢٩
خدمة الدين كنسبة من الصادرات	١٤,٤
ميزان الحساب الجاري بملايين الدولارات	٢٢١-
الصناعات المصدرة بملايين الدولارات	١٧٧٦
الصناعات المستوردة بملايين الدولارات	٣٢٩٧-
الميزان التجاري	١٥٢١

أصعقوا على الإطلاق ففي عام ١٩٩٥ امتداداً إلى الربع الثالث من هذه السنة صدرت أسهم جديدة في العالم قيمتها الإجمالية ٩٣ ٨٤ مليار دولار حسب التقييم الذاتي.

١ - عوم أوروبا ٢٢٥ إصداراً بقيمة ٧٣ ٤٩ مليار دولار

٢ - الولايات المتحدة وكندا ٢٦٦ إصداراً بقيمة ١١,٤٥ مليار دولار

٣ - اسبانيا ١١٧ إصداراً بقيمة ١٧,٢ مليار دولار

٤ - المناطق المتنازعة (برمودا، جزر كايمان، محب أفريقيا، البهاما، جزر العذراء البريطانية، لسيبرا، غانا،

جديدة بشأن الاستثمار وضرائب الشركات في هذه السنة، فإن بعض المراقبين مازال يرى أن ذلك غير كاف لتعطيل الحركة في السوق وتطلب المزيد من الإجراءات الجذرية وحصرها في متصل بالحوافز لزيادة السيولة المالية في السوق.

● لعدم وجود أسهم مغرية أو شركات كبرى سيح توسيعاً في مجالات الاستثمار، وعدم زوال أسهم جديدة إلى السوق بسبب ضيق تلك للسوق والواقع أن هذا العائق لا يقتصر على الأردن، بل يعمد إلى منطقة الشرق العربي كلها. وهذا القضا نظرة على الإصدارات الجديدة من الأسهم في العالم، نجد أن منطقة الشرق الأوسط هي

المغرب) ٢٢ إصداراً بقيمة ٤,٥٩ مليار دولار  
٥ - أميركا اللاتينية ٢٣ إصداراً بقيمة ٢,٧٧ مليار دولار  
٦ - أستراليا ونيوزيلندا ٦ إصدارات بقيمة ٢,١٠ مليار دولار  
٧ - الشرق الأوسط ٢٤ إصداراً بقيمة ١,٠٢ مليار دولار

ومن هذا القسط الضئيل في منطقة الشرق الأوسط الذي لا يصل إلى نصف قيمة الإصدارات في بقارة الأسترالية، استأثرت مصر بالقسط الأكبر من تدفق الراسماليين الخارجية، وقدرت كمعدل سنوي بمبلغ ٧٠٠ مليون دولار نظير ٢٥ مليون فقط للأردن.

## السوق المحصورة

والأسهم الكبرى المتاحة المدرجة في بورصة عمان باتت مشبعة وغير قابلة للتوسع، ويستأثر بها تقريباً البنك العربي المحدود الذي يمثل أكثر من ٣٠ في المائة من ترمسية السوق المالية الأردنية. والأسهم المتاحة للأجانب في البنك العربي ونسبتها ٥٠ في المائة من مجموع أسهم البنك باتت مشتركة تكاملها وهذا ينطبق أيضاً على الشركات الرئسية الأخرى المدرجة في بورصة عمان مثل بنك الاسكان وشركة النوراس العربية وشركة مداجم الفوسفات الأردنية.

ولهذا تحاول الحكومة ولو ببطء ومردود وبنية وتيرة المحسنة في بعض المرافق مثل الهاتف والكهرباء وشركة الاسمنت وغيرها بنية توسيع مجالات الاستثمار المحلية أمام الراسماليين الأجنبية. لأن المجال محدود ويحصر أمام هذه الراسماليين في الوقت الحاضر.

والملاحظ أن إقبال المستثمرين على السوق الأردنية كان حقيقياً على الرغم من هبوط أسعار الأسهم فيها عما كانت عليه في السنة الماضية، إذ هيئت نسبة العائد إلى متوسط السعر من ١٦,٥ إلى ١٤,٢ حالياً ونقلت جريدة «هاينستان تايمز» عن بعض المحللين قولهم أن ارتفاع الشركات في هذه من ذلك وإن أسعار أسهمها عالية بالمقارنة مع مثيلاتها في الأسواق الناشئة الأخرى.

لكنه من المعتقد أن تحسن قوياً قوايين جديدة لتفادي بالأسهم والأوراق المالية تقطن من سيطرة الدولة على البورصة لجعل السوق أكثر قابلية لاجتذاب الراسماليين الخارجية.

## تحسن الشفافية وتوسع الخصخصة

# بورصة القاهرة تقفز الحواجز وتخترق المأزق وتحقق ترسمية عالية

بورصة القاهرة في هذه الأيام باحلي حالاتها بعد سنوات طويلة من الركود والعموش أمضت نصف قرن تقريباً وليس أدل على ذلك من ارتفاع حجم التداول فيها من ١٩٩ مليون دولار فقط في عام ١٩٩٩ إلى ١٩٢٦ مليوناً في عام ١٩٩٥ وريبت التي صعدت في هذا الوقت في نهاية السنة الجارية (أي سنة تقرب من الألف في المائة أو مقدار عشرة أضعاف).

## شطب الخيون

وقد انعكس مصر من انضمام الأسواق العالمية نحو الاستثمار فيها عندما انخرطت في المرحلتين الأولى من برنامج صندوق النقد الدولي وأطلقت لتنفذ المرحلة الثالثة والأخيرة مما حمل مدي ماريه نظير الحكومة شطب ديونها بقيمة ٤ مليارات دولار.

وجه ذلك بعد إعلان مؤسسة «مؤدي» للتصنيف عن مصمفيها الإنساني بدرجة لا بأس بها (٢٠٠٠)، وهي درجة اعتبرت جيدة بالنسبة إلى المحاطر وأن كانت مقصورة على الدرجة المطلوبة لأمان الاستثمارات مما أثار حفيظة بعض المسؤولين

المصريين لكن هذه الدرجة تسهل على مصر تحول أسواق البورصة العالمية.

والواقع أن هنالك توقعات ترفع هذه الدرجة التي أعطى مصر عدد مراجعتها الثالثة بعد ستة أشهر ومع ذلك فقد احتل مصر لآن مرة رافع من أسواق عديدة منافسة مثل تركيا والبرازيل والأرجنتين لتصبح في مصاف سنغافورة والمكسيك والأهم من ذلك أن مصر تتمتع برصع فني جيد بحيث أنها ليست بحاجة إلى أسهم حقوق السحب الخاصة المعمول بها في أسواق أسهم البورصة الدولية بقيمة ٢٥ مليون دولار فهي، خلافاً للعولم عديدة في المنطقة، لا تعاني من أي مشكلة في ميزان المدفوعات وأما لبيتك المركزي المصري احتياطي ضخم من العملات الأجنبية يبلغ ١٨ مليار دولار بينما كان قبل خمس سنوات مساوياً للاحتياطي اللبناني بحدود ٤ مليارات فقط.

## استمرار التحسن

وقد تحفّظ المصريون على

التصنيف الذي أعطى لهم من قبل مؤسسة «مؤدي» على أساس أن ذلك لا يعطي صورة حقيقية عن الطاقة الحقيقية للأقتصاد المصري وهم يوقعون أن يحصلوا على تصنيف أفضل من مؤسسة «ستاندرد اند بور» عندما تأتي لتفرض الوضع المصري قريباً ٢٠٠٠ إلى حد التصنيف كان موصفاً لصندوق النقد الدولي الذي قال مثله في مصر «أن الحصص على هذا التصنيف مهم جداً لأنه يدل على التزام مصر بالتحول في الإقتصاد العالمي والتعديت بنظمه».

وقد عدّه

وكانت مصر قد سجلت في السنوات الأخيرة في خمس مدينتها الخارجية من ٥٧ مليار دولار في ١٩٩٨ إلى ٢٦ ملياراً هذه السنة كما تجتحت في خفض العجز في ميزانيتها بنسبة تقرب إلى عشرة أضعاف ليصل الآن إلى ١,٢ / فقط من الناتج المحلي الإجمالي.

## أسهم جديدة

وسوف يتوسع السوق المالية المصرية كثيراً في المرحلة الثالثة من

برنامج صندوق النقد الدولي بعد خمسة ٩١ شركة مقدر قيمتها الإجمالية بمبلغ ١٨ مليار جنيه مصري (٥ ٢ مليار دولار).

ويقول ممثل صندوق النقد الدولي في مصر إن غاية الإصلاحات البنوية الجارية في زيادة مأسسة الإقتصاد المصري وجعله أكثر انفتاحاً للاستثمار وحصرها للاستثمارات الخاصة المباشرة.

وهناك إجراءات ملحوظة حثمت وتحدث التحسن المزمع في بورصة القاهرة منها:

١ - إعفاء عائدات صناديق الاستثمار المشتركة المتأهبة بموجب القانون ٩٥ للأسواق المالية الصادر في ١٩٩٢ من ضرائب الدخل السنوية.

٢ - إلغاء ضرائب الزيادة في قيمة رأس المال على الأسهم المدرجة في البورصة مما يعطي دفعاً لحركة التداول في بورصة وإيريد عبد الشركات المدرجة، كما يريد رخصة الاستثمار.

٣ - مع أي مستثمر من امتلاك أكثر من ١ في المائة من أسهم أي بنك ممن موافقة مسبقاً من البنك

المركزي مما يعزز الثقة بملاعة المؤسسات المصرفية نظراً لأهمية القطاع المصرفي في الوضع الإقتصادي العام وفي السوق المالية يصرف النظر عن هوية أو جنسية حاملي أكثر الأسهم ومن الممنوع أن تكون أسهم المصدرف المطروحة حديثاً في السوق أكثر أسهم روجاً لدى المستثمرين ومن المتوقع إدراج قرابة ٢ مصرها في البورصة حتى عام ١٩٩٧ والواقع أن البنوك الأجنبية وخاصة البنوك الفرنسية والتي حدت البريطانية قد راضت وتوسع حصصها في البنوك المصرية، بحيث بات بعضها مثل سويسبنك و«جورال» و«مركسي كوميرسيال» و«فرانس» يمتلك حصصاً أكثرية في البنوك المصرية التي يساهم فيها للمستثمرين في البورصة.

وكانت الحكومة المصرية قد أصدرت تعليمات إلى البنوك القطاع العام الكبرى، وهي البنك الوطني المصري، بنك مصر، بنك القاهرة، بنك الإسكندرية، بالتخلي عن حصص الأكثرية التي تملكها في بعض البنوك القطاع الخاص لكي تتاح هذه الأسهم للمستثمرين في البورصة.



## لأن عبء تلبية احتياجات العالم من النفط تقع على الدول الخليجية الأربع وإيران

## ١٦٠ مليار دولار كلفة رفع الانتاج سنة ٢٠١٠

يجمع خبراء صناعة النفط على أن المتطلبات الاستثمارية اللازمة للبحث عن احتياطات جديدة للنفط وتتميتها على مستوى العالم من الآن حتى السنة ٢٠١٠ تقدر بنحو ٩٥٠ مليار دولار منها ٢٦٠ مليار دولار لدول «أوبك» و ١٦٠ مليار دولار لدول الخليج الأعضاء في «أوبك» بما في ذلك إيران، ليرتفع إنتاج المنطقة من نحو ٢٠ مليون برميل يومياً سنة ١٩٩٤ إلى نحو ٣٧ مليون برميل يومياً بحلول سنة ٢٠١٠. ويقول الخبراء أن إنتاج المنطقة سوف يرتفع إلى ٤٤ مليون برميل يومياً سنة ٢٠١٥ مما يتطلب توفير نحو ٧٠ مليار دولار إضافية ليصل إجمالي الكلفة الاستثمارية لدول الخليج الأعضاء في «أوبك» إلى نحو ٢٣٠ مليار دولار من دون أن يؤخذ في الاعتبار اتجاه الكلفة الاستثمارية لدول الخليج الأعضاء في «أوبك» مستقبلاً نتيجة لتضاؤل حجم الحقول الجديدة وازدياد صعوبة البحث عنها وتتميتها. فالاستهلاك العالمي من النفط سيرتفع من نحو ٦٦,٥ مليون برميل يومياً سنة ١٩٩٢ إلى نحو ٩٢ مليون برميل يومياً سنة ٢٠١٠ وإلى نحو ٩٩ مليون برميل يومياً سنة ٢٠١٥ وهو ما يزيد بنحو ٥٠٪ على مستواه سنة ١٩٩٢. ويشير الخبراء إلى أن الزيادة تتطلب توسيع الطاقة

الانتاجية في دول «أوبك» من نحو ٣٠ مليون برميل يومياً سنة ١٩٩٤ إلى نحو ٤٨ مليار برميل يومياً سنة ٢٠١٠ وإلى ٥٦ مليون برميل يومياً سنة ٢٠١٥. والتوقعات تشير إلى أن ست دول فقط من أعضاء «أوبك» ستستطيع توسيع طاقتها الانتاجية وتنميتها من نحو ٣٣ مليون برميل يومياً سنة ١٩٩٤ إلى نحو ٤٠ مليون برميل يومياً سنة ٢٠١٠ وإلى نحو ٤٩ مليون برميل يومياً سنة ٢٠١٥ لكي تفي بنحو ٤٤٪ من احتياجات العالم النفطية سنة ٢٠١٠ ونحو ٤٩٪ من هذه الاحتياجات سنة ٢٠١٥. ويرى الخبراء أن حجم الاستثمارات اللازمة لتوسيع طاقة «أوبك» الانتاجية حتى سنة ٢٠١٠ يزيد على مجموع إيراداتها النفطية في سنتين كاملتين، مما يتطلب دعوة الشركات العالمية إلى المساهمة في التمويل وتقديم ما تملكه من تكنولوجيا متقدمة، بسبب ضعف أوضاعها المالية. من هنا يفهم إصرار الدول الصناعية المتقدمة على أن تتضمن اتفاقات «غات» خصوصاً تتبع لشركاتها أن تعامل بالنسبة إلى استثماراتها في الدول النامية معاملة الشركات الوطنية في تلك الدول. فالاحتياجات التي تواجه صناعة النفط العربية نتيجة تنسيق مواقيم المستهلكين وسياساتهم بما يتفق مع مصالحهم

المفردة والمشتكة تتطلب تنسيق السياسات والعمل الجماعي بين دول «أوبك» وعلى مستوى منطقة الخليج. ويعتبر الخبراء أنه بمقدور دول «أوبك» أن تمارس ضغطاً على أسواق النفط الضخم لزيادة أسعاره وتعويض ما فقدته من إيراداتها النفطية. لكن تلك الدول لا تحاول استثمار قدرتها الاحتكارية في هذا المجال وتخلت منذ سنة ١٩٨٦ عن أسلوب تحديد الأسعار بشكل ملزم للأعضاء وأصبح السعر يتحدد بفعل قوى السوق. لذلك فإن «أوبك» ستظل خلال المستقبل المنظور تتحلى بقدر من المحافظة على استقرار الصناعة النفطية التي تتوزع حقوقها الكبيرة بين عدد من الدول وتحتاج بطبيعتها لتنسيق ما يفض من تلك الحقول في الأسواق، ومن ثم فإن استقرار الصناعة لا يمكن أن يتحقق في ظل مبدأ المنافسة المطلقة، كما هو الحال في أغلب الصناعات التحويلية. من جهة أخرى فإن «أوبك» قد تصبح عبئاً اقتصادياً على صغار المنتجين من أعضائها مما يشجعهم على الانسحاب منها كما فعلت «أكوابور» و«الفايون» وبالتالي فإن عبء تلبية حاجات العالم من النفط سيقع على الدول العربية الخليجية الأربع، وعلى إيران التي تعتبر جزءاً من المنطقة، وأخيراً على

فنزويلا. وتقدر احتياطات النفط في المجموعة الخليجية بنحو ٦٦٠ مليار برميل منها ٩٠ مليار برميل في إيران، فيما يقدر احتياطي فنزويلا بنحو ٦٥ مليار برميل. ويبلغ احتياطي المنطقة العربية من الغاز نحو ٢١٪ من الاحتياطات العالمية. وترتفع هذه النسبة إلى ٣٦٪ بإضافة احتياطي إيران الذي يبلغ ١٥٪ من الاحتياطي العالمي. وفي نظر الخبراء أن المنطقة العربية، وخصوصاً منطقة الخليج، تمسك بمفاتيح المستقبل بالنسبة إلى احتياجات العالم من النفط والغاز الطبيعي ولا تحتاج بعد ذلك سوى إلى تنسيق سياساتها لكي تحقق من ثروتها ما يؤمن مستقبل شعوبها. فالتعاون العربي في مجال التركيز والتوزيع والبروكيماويات يتطلب أن تقيم المصافي والمصانع داخل الدول العربية النفطية حيث يمكن الاستفادة من كامل عناصر الانتاج المتشكلة من النفط والمشتقات النفطية، وإقامة معامل التركيز على مستوى المنطقة بحيث يجري تزويدها بنفوط الدول المشاركة فيها بدلاً من انفراد كل دولة بمصافيها ونفوطها. بهدف التغلب على معوقات التصدير للمنتوجات النفطية والبروكيماويات إلى أسواق الدول الصناعية التي تقيم إمامها العراقيل

## قطر أكثر المتضررين

## الوضع السياسي المهزوز في الخليج يؤثر على مشاريع الغاز

خرج المؤتمرون في أبوظبي من المؤتمر السنوي للغاز في الشرق الأوسط (عقد في ١٧/١٢ الشهر الماضي)، بمحاضرة بأن التوتر بين الولايات المتحدة وإيران وجود عملية السلام بين العرب وإسرائيل أدت إلى إبطاء بعض مشاريع الدول الخليجية المنتجة للغاز لتصديره.

واعتبر هؤلاء أن العقوبات التي أعلنت واشنطن في آب/ أغسطس الماضي أنها ستتخذها ضد الشركات غير الأميركية التي تستثمر أكثر من ٤٠ مليون دولار في مشاريع نفطية أو غازية في إيران ستستمر في التأثير سلباً على تطور صادرات الغاز الإيرانية.

وسيؤخر هؤلاء مثلاً تنفيذ مشروع بناء أنبوب غاز بين إيران وباكستان بقيمة أربعة مليارات دولار، كان تم الاتفاق عليه سنة ١٩٩٤، لتزويد باكستان بالغاز الإيراني، وباتت المصارف الكبيرة متحفظة على المشاركة في تمويل هذا المشروع بسبب العقوبات.

يعتبر المشروع الإيراني فإن مشروعاً منافساً تدخل شركة يونوكال الأميركية طرفاً فيه، لتزويد باكستان بالغاز من تركمانستان، تقدم في المقابل، مع أن الأنبوب يجتاز أفغانستان، وكانت «الميزان» قد ألححت إلى المشروع المذكور عبر أفغانستان في عددها الماضي، مشيرة إلى أن وصول

قوات حركة «طالبان» إلى كابول له علاقة مباشرة بالمشروع. وتتطلع طهران كذلك إلى السوق الهندية، لكن اتفاقاً أولياً وقع سنة ١٩٩٢ بين إيران والهند يصطدم بمشكلة أخرى، هي غياب حماسة نيونلهي التي لا تريد أن تكون تحت رحمة أنبوب غاز يمر في دولة غير صديقة، هي باكستان.

واعتبر المحللون أن توقيع اتفاق في آب/ أغسطس الماضي بين أنقرة وطهران لإيصال الغاز الإيراني إلى تركيا، على الرغم من معارضة واشنطن، هو «الاستثناء الذي يؤكد القاعدة».

فتركيا حليف ثمين للولايات المتحدة في المنطقة، وهي قادرة على مقاومة الضغط وخصوصاً أن المشروع البديل الذي يقضي باستيراد النفط من تركمانستان، غير مقبول، إذ أن الأنبوب يجب أن يمر، في هذه الحال، في أراضي الاتحاد السوفياتي السابق. وأدى إبطاء عملية السلام بين العرب وإسرائيل بعد وصول بنيامين نتنياهو إلى السلطة إلى إعادة النظر في مشروع تزويد قطر الدولة العبرية بالغاز الطبيعي المسال، الذي وضع سنة ١٩٩٥، وابلغت إسرائيل، في أيلول/ سبتمبر الماضي شركة أنزور الأميركية، التي فرضتها الدوحة للتفاوض على هذا المشروع، أنها تعتبر نفسها حرة في استيراد الغاز من بلدان أخرى، من دون أن تستبعد استيراده من قطر. ويذم عدم الاستقرار في الشرق الأوسط الدول التي تريد الحصول على الغاز إلى عم الاعتماد كثيراً في مشروعاتها على المنطقة. وتجد قطر التي تملك ثاني أكبر احتياطي في المنطقة (سبعة آلاف مليار متر مكعب) صعوبة في إيجاد أسواق لتصريف إنتاج مشاريعها الثلاثة لتصدير الغاز الطبيعي المسال.

## وقعتها الحكومة العمانية مع «شل» و«توتال» و«بارتكس»

## ١,٤ مليار دولار لتمويل مشاريع تسهيل الغاز

وقعت الحكومة العمانية في خواتم الشهر الماضي على الاتفاقات المرتبطة ببناء المنشآت القائمة فوق الأرض لمشروع الغاز الطبيعي المسال واتفاقية امداد الغاز له الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال. وتأتي هذه الاتفاقات في إطار المرحلة النهائية لتنفيذ المشروع الضخم القائم على استغلال كميات الغاز المكتشف في سلطنة عمان، حيث يصل حجم الاحتياطي المؤكد إلى ١٦ تريليون قدم مكعب. ووقع الاتفاقات نيابة عن حكومة السلطنة كل من أحمد بن عبد النبي مكي وزير الاقتصاد الوطني العماني وسعيد بن أحمد الشفكري وزير النفط والمعادن فيما وقعها عن الجانب الآخر ممثلون عن الشركاء الأجانب في «شركة تنمية نفط عمان» وهم شركة «شل» و«توتال» و«بارتكس». ومن بين تلك الاتفاقات اتفاق مالي يخص على أن يوفر الشركاء الأجانب «شل» و«توتال» و«بارتكس» الأموال

اللازمة لبناء مرافق عمليات الانتاج للمشروع (الانشاءات) وتتضمن تأكيداً للاحتياط ومعالجة ونقل الغاز من المحول في منطقة وسط عمان إلى مصنع التسييل في ولاية صور في المنطقة الشرقية.

وتقدر الكلفة الاستثمارية لهذا الشق من المشروع بمبلغ ١,٤ مليار دولار، وستقوم الحكومة بتسديد قيمة الاستثمار لشركاء الأجانب ابتداء من سنة ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٦. وللك من خلال الدخل الناتج من بيع الغاز وبيع المكثفات النفطية المصاحبة للغاز الطبيعي. كما تشمل الاتفاقات توقيع اتفاق التشغيل بين الحكومة والشركاء الأجانب «شل» و«توتال» و«بارتكس»، الذي يقضي بأن تقوم «شركة تنمية نفط عمان» بتشغيل عمليات الانتاج من مشروع الغاز الطبيعي المسال لمدة ٢٥ سنة عن طريق تقديم الخدمات الفنية اللازمة لتشغيل المشروع وتوفير الغاز للمستهلكين من عمليات التركيز، وهم الشركة العمانية

للغاز الطبيعي المسال، ومشروع «سماد البوراء» ومشروع الطاقة في ولاية صور ومشروع الغاز الحكومي، فيما يحدد الاتفاق المنطقة التي سيتم فيها استغلال احتياطات الغاز للمشروع.

من جهة أخرى، تتضمن الاتفاقات اشراف الحكومة العمانية على اعداد الموازنات ومراقبة التكاليف التشغيلية والراسمالية للمشروع، وكذلك تحديد الاسس والضوابط اللازمة لتنظيم الاستفادة من استخدام المقاولين والموردين العمانيين في تنفيذ المشروع. وتم توقيع اتفاق لاداءات انجاز بين حكومة السلطنة والشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال، والذي وقعه نيابة عن الشركة طوني حنا المدير العام للشركة. وينظم الاتفاق عمليات بيع الغاز الطبيعي من الحكومة للشركة تمهيداً لعملية التسييل ثم تسويقه للمستهلكين. ويتضمن الاتفاقية المنظمة لعملية التسديد للحكومة من بيع الغاز للشركة.





## أضواء على قمة روما العالمية للأمن الغذائي

# ٨٠٠ مليون شخص يعانون من نقص في التغذية... والحبل على الجرار!

سبق انعقاد القمة العالمية للأمن الغذائي في روما هذا الشهر (١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦) دعوة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تبنى المؤتمر الدولي الثاني المنعقد في مدينة ليبريزي الألمانية بتاريخ ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦، خطة عمل عالمية لصيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها بصورة مستدامة. كذلك تبنى المؤتمر الثاني المذكور وإعلان ليبريزي، الذي أكد التزام الحكومات بتنفيذ الخطة العالمية المشار إليها في سياق الجهود القطرية لتعزيز الأمن الغذائي العالمي.

وجاء في تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة رفع إلى قمة روما، في الوقت الحاضر، فإن الحصول على الغذاء ليس مضموناً في شتى أرجاء العالم، وهناك ٨٠٠ مليون شخص يعانون من نقص في التغذية. ومن المتوقع خلال السنوات الثلاثين المقبلة أن يصل عدد سكان العالم إلى ٨٥٠٠ مليون نسمة. ولا بد من تحسينات موقوفة ومستدامة في الانتاجية لتلبية متطلبات هذا النمو السكاني، ولذا، فإن صيانة الموارد الوراثية النباتية واستخدامها المستدام هما المحفل لتأمين وإدامة الانتاجية الزراعية بما يسهم في التنمية القطرية والأمن الغذائي وتخفيف الفقر.

## خطة العمل العالمية

والقصد من خطة العمل العالمية أن تكون بمثابة إطار ولبليل ومحفز للعمل على مستوى المجتمعات المحلية والمستويات القطرية والإقليمية والدولية، وهي تسعى إلى خلق نظام فعال لصيانة الموارد الوراثية النباتية واستخدامها المستدام عن طريق وسائل أفضل للتعاون والتنسيق والتخطيط، وبمير تعزيز القدرات وهي إسهام حيوي في نجاح تنفيذ «إتفاقيات التنوع البيولوجي».

والأهداف الرئيسية لخطة العمل العالمية هي كما يلي:

- ضمان صيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة كأساس للأمن الغذائي.

- تشجيع الاستفادة من الموارد

- وتخفيف الجوع والفقر

- تشجيع الانتماء العادل

- والمنصف للمنافع المستمدة من

- استخدام الموارد الوراثية النباتية.

- مساعدة البلدان والمؤسسات

- على تجديد أولويات العمل

- تدعيم البرامج القائمة وتعزيز

- القدرات المؤسسية.

- وينبثق في الصفحات الآتية

- بعض النتائج الرئيسية للتقرير عن

- حالة الموارد الوراثية النباتية في

- العالم، بالإضافة إلى مشورين من

- الأنشطة المتصلة بخطة العمل

- العالمية. وقد صغف هذه الأنشطة في

- أربعة أقسام هي:

- الصيانة والتنمية في المواقع

- الطبيعية.

- الصيانة خارج المواقع

- الطبيعية.

- استخدام الموارد الوراثية

- النباتية.

- بناء المؤسسات والقدرات

- وتحديث الخطة على مشورين

- نشاطاً من نشاطات الأولوية مجمعة

- في أربعة مجالات موضوعية هي

- (١) الصيانة والتنمية في المواقع الطبيعية.
- (٢) الصيانة خارج المواقع الطبيعية.
- (٣) استخدام الموارد الوراثية النباتية.
- (٤) بناء المؤسسات والقدرات.

## أبرز نقاط الخطة

وتشتمل الخطة العالمية على عدد من النقاط البارزة يمكن تلخيصها بما يلي:

في أول خطة عالمية حول

الموارد الوراثية النباتية تنبأها

الحكومات رسمياً.

وهي تسهم في تحقيق أهداف

إتفاقيات التنوع البيولوجي وجدول

أعمال القرن ٢١.

إنها تروج نهجاً جديداً ورشيداً

فيما يتعلق بالصيانة في بنوك

الجينات وتأمين المجموعات الحالية

الموجودة خارج المواقع الطبيعية.

إنها ترسي مبادرة مبتكرة

لاستدامة الموارد الوراثية النباتية

المتناقلة محلياً وإعادة بناء الأنظمة

الزراعية التي تدمرها الكوارث

الطبيعية والصروب والصراعات

الاهلية.

إنها تركز على بناء وتشقيرة

الروابط بين الصيانة والاستخدام.

إنها تعطي الأولوية لزيادة قيمة

وقائدة الموارد الوراثية النباتية

بالتسمية إلى مربي الخيانات

والمزارعين.

إنها تؤكد مركزية البرامج

القطرية وأهمية زيادة التعاون عبر

الشبكات الإقليمية وشبكات

المحاصيل.

إنها تقر بأهمية الدور الذي تلعبه

المجتمعات المحلية والسكان

الأصليون، وكذلك النساء المزارعات

في صيانة واستخدام الموارد

الوراثية النباتية.

إنها تشجع التكامل بين دوري

كل من القطاع الخاص والعام في

تلبية احتياجات العالم الغذائية.

## كلمة جاك ضيوف

وفي مقدمة التقرير عن حالة

الموارد الوراثية في العالم، كتب جاك

ضيوف المدير العام لمنظمة الأغذية

والزراعة يقول:

«هذه هي أول خطة عالمية على

الإطلاق لصيانة الموارد الوراثية

النباتية للأغذية والزراعة

وإستخدامها بصورة مستدامة، وقد

وافق عليها رسمياً ممثلو ١٥٠ بلداً

أثناء المؤتمر الدولي الثاني الرابع

للموارد الوراثية النباتية الذي عقد في

ليبريزي بـلجيا في السنة من ١٢ إلى

١٩٩٦/٢٣. كما صدر عن المؤتمر

إعلان ليبريزي، الذي يركز الانتباه

على أهمية الموارد الوراثية النباتية

للأمن الغذائي العالمي، ويلزم البلدان

بتنفيذ خطة العمل.

وقد أعدت الخطة المذكورة

بمشاركة إيجابية من جانب ١٥٥ بلداً.

بالإضافة إلى مؤسسات القطاعين

العام والخاص، وهي تشخص

الأنشطة ذات الأولوية التي حددتها

هذه الجهات على المستويات المحلية

والقطرية والإقليمية والدولية، كما

تتضمن إطاراً متكاملاً للتعاون

المستمر والرشيدي والمتوازن

والمتكافئ، وأصبحت بلدان العالم مطالبة الآن بتنفيذ هذه الخطة. وسيجري الجزء الأكبر من التنفيذ بالموارد القطرية، وإن كانت بعض البلدان ستحتاج إلى دعم إضافي. وإذا أكد المؤتمر ضرورة توفير أموال لتمويل تنفيذ الخطة من جانب البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة تحول، كما أقرت الخطة بضرورة الاعتراف بحقوق

المزارعين

ولا شك أن الموارد الوراثية

النباتية، التي هي من أكثر موارد

الأرض أهمية وضرورة أساسية،

تتعرض لتدهيد خطير. ففقدانها

سيؤثر بكل فرد منا، بل وبالأجيال

القادمة. وعدم القدرة على صيانة هذه

الموارد واستخدامها على الوجه

الأمثل يضر بمستعانا إلى تحقيق

الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

خطة العمل العالمية تعطي - للمرة

الأولى - حافزاً وإطاراً لإرساء أنشطة

الصيانة والاستخدام على أسس

مبنية، وهي إسهام كبير في تنفيذ

اتفاقيات التنوع البيولوجي في ميدان

الأغذية والزراعة. إنها فرصة لا يجب

أن نتسرب من بين أيدينا.

إن المنظمة ملتزمة بتنفيذ خطة

العمل العالمية بتوجيه من الهيئة

الحكومية الدولية للموارد الوراثية

للأغذية والزراعة، كجزء من النظام

العالمي الذي وضعته المنظمة لصيانة

الموارد الوراثية النباتية

وإستخدامها.

وشدد مؤتمر ليبريزي على أهمية

توسيع نطاق المشاركة في تنفيذ خطة

العمل إلى أقصى حد. وبقاء على طيب

هذا المؤتمر قدم هذا التقرير إلى أهم

المستجيبين والمصالح الدولية والأقليمية

والقطرية التي تعمل في مجال الأغذية

والزراعة والتنوع البيولوجي، مع

رجاء أن يقدم أعضاؤها بتحديد

أفضل سبل المشاركة.

والتي أبشده الجميع الوفود

صفاً واحداً من أجل هذا المسمى

النبيل، الحكومات والمؤسسات

القطرية، والمنظمات غير الحكومية،

والمالية، والمنظمات غير الحكومية،

والفنانين العام والخاص، وقبل كل

هؤلاء، المزارعين ومجتمعاتهم»

## في المواقع الطبيعية

تشتمل خطة العمل العالمية على

أربعة مجالات للعمل لتأمين إدارة

الموارد الوراثية النباتية في مواقعها

الطبيعية، هي:

● مسح الموارد الوراثية النباتية

للأغذية والزراعة وحصرها

تدابير سياسات الصيانة

والسياسات القطرية لاستخدام

الموارد الوراثية النباتية، من الوجهة

المالية لإجراء مسح للموارد

الموجودة بغية وضع قوانين

لحصرها وبالإستفادة من المعارف

ينبغي إستنباط موجهات لتقييم

التنوع وزيادة قدرات البلدان لتقييم

بأعمال المسح والحصر.

● دعم إدارة المزرعة وتحسين

الموارد الوراثية النباتية للأغذية

والزراعة

يجري تعزيز نشاطات المزارعين

ومجتمعاتهم المحلية لإدارة

الموارد الوراثية النباتية عن طريق

التدريب والبحوث القائمة على

المشاركة الكافية وإشاعة مناخ مؤازر

لهذه السياسة. وسوف تنشأ شركات

جديدة بين بنوك الجينات ومربي

النباتات من جهة، وبين المزارعين ومنظماتهم من جهة ثانية، مما يتيح للمزارعين إمكانية الوصول إلى طائفة واسعة من مواد الزراعة سواء عن طريق الاستخدام المباشر للأنواع الأولى التي تدم صيانتها في بنوك الجينات أو عن طريق الانتخاب بواسطة المزارعين.

● مساعدة الفلاحين في حالات

الكوارث لاستعادة الأنظمة الزراعية

غالباً ما تزدى الكوارث إلى

فقدان موارد وراثية مهمة متناقلة على

نحو فريد مع الاحتياجات والطرق

المحلية. وتعدو الخطة إلى مبادرة

جديدة من قبل المجتمع الدولي لبناء

القدرات على تقديم البذور من

الأنواع المتناقلة محلياً كلما دعت

الحاجة للمساعدة على إعادة إرساء

الأنظمة الزراعية المحلية في المناطق

المستغربة بالمواد والصراعات

الاهلية وغير ذلك من الكوارث.

● تشجيع الصيانة في المواقع

الطبيعية للأطراب البرية للمحاصيل

والنباتات البرية للإنتاج الغذائي

يهدف هذا النشاط إلى تشجيع

صيانة الموارد الوراثية للأطراب

البرية للمحاصيل والنباتات البرية

المهمة للأغذية والزراعة عن طريق

الإدارة المحسنة للموارد الوراثية

النباتية للأغذية والزراعة في المناطق

المحمية وبغيرها من الأماكن ومن

الأهمية يمكن، من هذه الناحية،

تشجيع المشاركة المحلية في عمليات

الصيانة في المواقع الطبيعية.

## خارج المواقع الطبيعية

ظل المنهج الرئيسي لصيانة

الموارد الوراثية النباتية، هو

استخدام بنوك الجينات خارج

المواقع الطبيعية (البذور المحفوظة

على درجات الحرارة والرطوبة

المنخفضة)، وقد بدأت عام ١٩٧٠

جهود عظيمة لجمع الأجناس النباتية،

كرد فعل على التآكل الوراثي بحيث

توجد الآن ستة ملايين عينة مخزونة

في بنوك الجينات في العالم، ومن

أنواع الحبوب الممتعة جيداً في هذه

المجموعات القمح والأرز والذرة، وإن

كانت لاتزال هناك لغرات معينة،

وهناك محاصيل أساسية أخرى مثل

«الكاسافا» والبطاطا المحلوة، أقل

تمثيلاً بكثير. أما المحاصيل

الاستوائية فإن كثيراً منها يقتصر

تخزينه كبذور، ولا بد من ذلك من

الأحفاظ بها في بيئة مبردة حية

في حقول بنوك الجينات أو خزنها في

أطباق زجاجية. ولقد وجدت في

بنوك الجينات محاصيل لها أهمية

محلية.

وفي حين توجد حالياً أكثر من

ألف من بنوك الجينات، هناك حوالي

٢٠ بلداً فقط يملك مخزناً أميناً طويل

الأجل نظراً إلى قلة ما يرسد من

أموال للإدارة المستدامة طويلة الأجل

لبنوك الجينات بعد بنائها. ونتيجة

لذلك نجد مجموعات كثيرة في حالة

سبية، كما أن حوالي مليون من

العينات بحاجة إلى تجديد. وتبدو

معدلات الاستنزاف السامون

منخفضة، لكنه من المتعذر إجراء

تقديرات دقيقة بسبب نقص

المعلومات والوثائق لدى العديد من

بنوك الجينات. وبالإضافة إلى بنوك

الجينات، فإن الحدائق النباتية تضم

العديد من الأنواع الهامة بالنسبة

للأغذية والزراعة.

وتشمل خطة العمل العالمية أربعة مجالات من مجالات العمل لتحسين عمليات الصيانة خارج المواقع الطبيعية للنباتات والموارد الوراثية، هي:

● الحفاظ على المجموعات

الحالية الموجودة خارج مواقعها

الطبيعية

يهدف هذا البرنامج إلى تحويل

الجهود الحالية للصيانة خارج

المواقع الطبيعية، وهي جهود تفتقر

إلى التنسيق وتتنم في الغالب بعدم

الكفاءة والتكرار، إلى نظام رشيد

فعال ومستدام. وجميع البلدان التي

ليست لديها مرافقها الخاصة

للتخزين الطويل الأجل سيكون

بوسمها أن تخزن مجموعاتها في

بنوك الجينات الدولية أو الإقليمية،

وبالإمكان ضمان حقوق صيانة هذه

البلدان على تلك الموارد من خلال



## بعد فضيحة الفضلات الإيطالية سنة ١٩٩٤

## لبنان يطالب ألمانيا استرجاع نفاياتها السامة من مرفأ بيروت على نفقتها!

قضايا بياعنة النفايات الألمانية المحتجزة في مرفأ بيروت، وأن خبيراً ألمانيا وصل إلى بيروت لمعالجة تلك النفايات.

وكان لبنان واجه منذ سنتين فضيحة نفايات ملوثة مصدرها إيطاليا (16 ألف برميل) ظهرت في جروب كسروان، وقد أظهرت التحقيقات أن هذه البراميل ابلت بعلم «القوات اللبنانية» المنحلة وطمرت بعلمها تحت الأرض في منطقة «شنتير» وبعد سنتين مازال الجد مستمراً في هذه القضية فالسلطات اللبنانية تؤكد أنها قد شحنت إلى الخارج والسلطات الإيطالية تؤكد أنها استرجعتها، في حين تؤكد «غرين بيس» أن ثلثي هذه النفايات مازال اما مطوراً في لبنان أو أنه رمي في المياه الإقليمية اللبنانية.

وفي تطور متصل أعلنت النيابة العامة في سلدورف في ألمانيا أن النفايات الصناعية الألمانية التي ضبطت في بيروت مصدرها مدينة «فيليبسبورغ» قرب كارلسروه (جنوب غرب ألمانيا).

وأضافت النيابة العامة أن المسؤول عن تصدير هذه النفايات إلى لبنان هو الألماني برند ب. (49 سنة) موضحاً قيد الاعتقال الاحترازي لمخالفات أخرى في مجال البيئة.

واستناداً إلى السلطات الألمانية فإنه ليس هناك أي مؤشر يسمح بالابتعاد وجود رابط بين النفايات التي ضبطت في بيروت والشبكة السرية لأوسمة تصدير النفايات الصناعية التي كشفتها الشرطة الألمانية خواتيم الشهر الماضي.

واقترع فرعون بوجود «تقشير وأعمال» في وزارة البيئة محملاً المدير العام إلياس مطلي مسؤولية عدم إبلاغ الجهات المعنية بنتائج التحاليل التي وصلت منذ أكثر من شهر وتؤكد «أن النفايات الألمانية ملوثة ولا تصلح لإعادة التصنيع».

من ناحيته أكد فؤاد حمدان ممثل «غرين بيس» أن المنظمة العالمية للبيئة حصلت على أدن

المختصة في بلد المنشأ تؤكد أهلية استعملها لإعادة التصنيع. ودعا الوزير اللبناني ألمانيا «إلى استرجاع النفايات على نفقتها لأن القوانين الدولية تحظر تصدير النفايات التي لا تصلح لإعادة التصنيع» وطالب السلطات الألمانية «باستعادتها فوراً وإجراء تحقيقاتها فيما بعد للكشف عن شبكة المافيا العالمية المسؤولة».

إعادة تصنيع الورق والكروتون والزجاج والبلاستيك الموجودة في لبنان من مواصلة العمل لأن حجم النفايات المحلية ضئيل. وأوضح بيار فرعون أن من أبرز بنود القرار اشتراط حصول صاحب المصنع «على شهادة مخبرية من مخبر أوروبي معترف تؤكد أن المواد التي يستوردها خالية من كل تلوث» وعلى مستندات من الوزارات

وزارة البيئة بتسهيل دخولها. وكان وزير البيئة بيار فرعون أكد «أن لا قانون في لبنان ينظم دخول النفايات الصناعية» التي يتم انخائها على أنها «مواد أولية للصناعة».

ولفت إلى صدور قرار وزاري في خواتيم الشهر الماضي لتنظيم شروط استيراد النفايات الصالحة لإعادة التصنيع فلتتمكن معامل

استندت وزارة الخارجية اللبنانية، السفير الألماني لدى بيروت ووافجين أيرك وأطلعت على نتائج التحقيقات التي قامت بها النيابة العامة التمييزية، التي كانت وضعت بها على ملف 36 حارية من النفايات الألمانية السامة ابلت في 27 آب/ أغسطس الماضي إلى مرفأ بيروت فثار وجوها ضجة في الصحف اللبنانية التي اتهمت

## «غرين بيس» اللبنانية تقترح مكبات تحت الأرض

## المحارق تتسبب بالسرطان... البيئة والأطفال من ضحاياها!

العمرسية إلى جانب بناء محرق خاصة بنفايات المستشفيات. وتؤكد التقرير المسؤولين «المودة عن هذا المخطط قبل فوات الأوان وإعداد دراسات لتخصيص قرض البنك الدولي لإنشاء مراكز لغزو النفايات وإعادة تصنيعها بهدف تقليص إنتاج النفايات السامة» وعلى الدولة اللبنانية أن تصدر قوانين ملزمة للصناعة في لبنان لاعتماد تكنولوجيا نظيفة.

وطرح تقرير «غرين بيس» جملة أفكار للتخلص من ١,٤ مليون طن من النفايات المنزلية وأكثر من ٢٢٦ ألف طن من النفايات الصناعية التي ينتجها لبنان سنوياً، ومنها «التوقف فوراً عن حرق كل أنواع النفايات السامة في المحارق الموجودة، مثل الطائرات والمعدات والزيت المستعملة ونفايات المستشفيات وغيرها، ووضع خطة لإغلاق هذه المحارق في أسرع وقت ممكن، ومنع طمر أي نوع من النفايات السامة في المكبات الترابية والمائية والاستعاضة عن ذلك بجمعها في مستودعات خاصة لمعالجتها بطريقة علمية وإعداد الدراسات اللازمة لتقليص إنتاج النفايات المنزلية وإعادة تصنيعها، وتطبيق سياسة «الصناعة النظيفة» وتشجيع الصناعيين على تطبيق هذه التقنيات».

البلدان المتوسطية المعنية «الكشف عن خلفيات هذا القناع العلمي الزائف متلاً للوقوع في دامة خطيرة تؤدي إلى إنتاج كم هائل من النفايات المنزلية والصناعية كي يصار لاحقاً إلى حرقها وطمرها».

وأكد التقرير أن «المحارق مهما كانت حديثة ومتطورة تنتج معادن ثقيلة سامة مثل الزئبق والديوكسين» وغيرها من المواد السمية للأمراض السرطانية والمضرة بالجهاز العصبي، وخصوصاً للأطفال الذين يعيشون في محيط المحارق مثل العمرسية في جنوب بيروت، وطالب بشروط تأمين مكبات تحت سطح الأرض للتخلص من الرمد الناتج من المحارق، علماً أن رمد محرق «العمرسية» يرمي حالياً في مكب برج حمود على الشاطئ الشمالي لبيروت».

وخلص التقرير إلى أن «المكبات لا تحل أي مشكلة وسيبقى الأطفال ثمن سياسة فاشلة لمعالجة مشكلة النفايات» وتطرق إلى «موافقة لجنة الزراعة والبيئة البرلمانية على طلب الحكومة اللبنانية الحصول على قرض بقيمة ١١٠ ملايين دولار من البنك الدولي للامانة، والأعمار، ٥٥ مليون دولار من اليابان لإنشاء ١٥ مكباً جديداً وإعادة تأهيل المكبات الحالية ومحرقه

أعدت منظمة «غرين بيس» تقريراً حول مشاريع بناء محارق ومكبات للنفايات المنزلية والصناعية السامة في لبنان وملاح أخرى مجاورة يحمل عنوان «الحقيقة المحزنة» - مشاريع المحارق».

«تزعج سلطات لبنان وتركيا والمالطا وإسرائيل أن المحارق والمكبات هي الأسلوب الوحيد لحل أزمة جبال النفايات الموجودة لديها، لكن منظمة «غرين بيس» تحذر أن هذه المشاريع ليست إلا حلاً مؤقتاً على الأرجح كايوسا ساماً وخطيراً» وأضاف أن «اعتاد نظام المحارق والمكبات الحالية في لبنان وغيره من دول المتوسط سيؤدي إلى زيادة عشوائية في كمية النفايات المنزلية والصناعية» ويشكل اعتماد هذا النظام دعوة صريحة إلى ممارسة تجارة النفايات السامة، الأمر الذي يسهل قيام الصناعات المضرة بالبيئة ويمنع قيام أخرى وفق معايير «التكنولوجيا النظيفة».

واتهم تقرير «غرين بيس» شركات أميركية وأوروبية «بتصدير تكنولوجيا مشبوهة تتسبب بالآثار في حياة الإنسان اللبناني وهو الاضرار على الوسائل الكيميائية اللازمة لاستخلاص وفقد اليوتوتريوم السليمة» وطلب التقرير من المسؤولين في لبنان وغيره من

«تزعج سلطات لبنان وتركيا والمالطا وإسرائيل أن المحارق والمكبات هي الأسلوب الوحيد لحل أزمة جبال النفايات الموجودة لديها، لكن منظمة «غرين بيس» تحذر أن هذه المشاريع ليست إلا حلاً مؤقتاً على الأرجح كايوسا ساماً وخطيراً» وأضاف أن «اعتاد نظام المحارق والمكبات الحالية في لبنان وغيره من دول المتوسط سيؤدي إلى زيادة عشوائية في كمية النفايات المنزلية والصناعية» ويشكل اعتماد هذا النظام دعوة صريحة إلى ممارسة تجارة النفايات السامة، الأمر الذي يسهل قيام الصناعات المضرة بالبيئة ويمنع قيام أخرى وفق معايير «التكنولوجيا النظيفة».

واتهم تقرير «غرين بيس» شركات أميركية وأوروبية «بتصدير تكنولوجيا مشبوهة تتسبب بالآثار في حياة الإنسان اللبناني وهو الاضرار على الوسائل الكيميائية اللازمة لاستخلاص وفقد اليوتوتريوم السليمة» وطلب التقرير من المسؤولين في لبنان وغيره من

«تزعج سلطات لبنان وتركيا والمالطا وإسرائيل أن المحارق والمكبات هي الأسلوب الوحيد لحل أزمة جبال النفايات الموجودة لديها، لكن منظمة «غرين بيس» تحذر أن هذه المشاريع ليست إلا حلاً مؤقتاً على الأرجح كايوسا ساماً وخطيراً» وأضاف أن «اعتاد نظام المحارق والمكبات الحالية في لبنان وغيره من دول المتوسط سيؤدي إلى زيادة عشوائية في كمية النفايات المنزلية والصناعية» ويشكل اعتماد هذا النظام دعوة صريحة إلى ممارسة تجارة النفايات السامة، الأمر الذي يسهل قيام الصناعات المضرة بالبيئة ويمنع قيام أخرى وفق معايير «التكنولوجيا النظيفة».

## روسيا ودول القطب الشمالي تطلب العون من الغرب للتخلص منها

## ٢٠٠ مليار دولار كلفة إزالة التركة النووية للحرب الباردة!

نوي مستنفذ. وتعمل عملية تنظيفها أو تأمين سلامتها في قاع البحر معضلة تكنولوجياية كبرى، وقد طلبت روسيا من الغرب رسمياً التعاون في إزالة النفايات والأسلحة النووية من الغواصات القديمة.

وقد لاقى طلبها استجابة من الدول الاسكندنافية، وتم تشكيل مجلس «بارنتس» سنة ١٩٩٢ لتتقنة شبح جزيرة «كولا» ونكاد بدعم مالي من الدول المبادرة، لكن العداء التقليدي للمؤسسة العسكرية في روسيا يعرقل بعض هذه الجهود.

وقد اجتمعت في «أينوفيك» في منطقة الأراضي الشمالية الغربية في كندا مجموعة الدول الثماني المتحالفة للقطب، وقررت إنشاء وكالة بيئية إقليمية واسعة لحد من مخاطر السلاح والأجهزة والنفايات النووية والكيميائية المختلفة من أيام الحرب الباردة.

وأطلق على المجموعة الجديدة اسم «المجلس القطبي» وسوف تبدأ الأعمال نهاية هذه السنة لتفكيك المعدات الحاقوة لوقود نووي في مدينة «مورمانسك» وكذلك في مدينة «فلاديفستوك» التي تقع في الشرق الأقصى.

وتقوم «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» بالمساعدة في عمليات إزالة النفايات النووية في روسيا. وقد اجتمع في موسكو ممثلون عن الدول المتحالفة للقطب، إضافة إلى بريطانيا وهولندا وفرنسا وألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية وممثلين عن الاتحاد الأوروبي للبحث في دعم عمليات التفتيش البيئية.

ورفع الروس تقريراً صريحاً إلى منظمة أليار الدولية في لندن أشاراً فيه إلى الصعاب المالية والتكنولوجية لمعالجة إزالة النفايات النووية وأشار التقرير إلى ضرورة التخلص من ١٤٠ مفاعلاً تعمل في الأسطول الروسي في البحار الشمالية خصوصاً أنه لا يوجد حيز لردمها. لكن الأسطول الروسي الضخم لا يزال يمتلك وسائل بعدات نووية تنتج سنوياً نفايات تبلغ ٢٠ ألف متر مكعب من النفايات النووية السائلة و٦ آلاف متر مكعب من النفايات النووية الصلبة، وذلك نظراً لمشاكل التلوث النووي قائمة. وإذا كان المفاعل قد تمتع بقرتها وتقومها في الماضي فإن أرب السلاخ النووي سيظل يلاحقها

في صندوق جافة محكمة. وهي تشكل طريقة أكثر سلامة من طرق إعادة المعالجة. وتؤكد مصادر على رفعة في المستوى في وزارة الطاقة أن عمليات إعادة المعالجة سوف تؤدي إلى أضرار بيئية أكبر وإلى مخاطر على صحة العاملين والسكان بالمقارنة مع الخيارات الأخرى.

ويتساءل الخبراء والمدافعون عن سلامة البيئة عن صحة هذا الاختيار. والجواب عن ذلك يكمن في تلبية احتياجات الجهاز البيروقراطي العامل في ميدان إنتاج السلاح النووي وتوضيعة السياسيين. ويشير هؤلاء إلى أن اتفاق مئات الملايين من الدولارات سنوياً على عمليات خطيرة ضارة بسلامة البيئة يمثل أحد الأسرار المشبوهة في ميزانية التفتيش البيئية لوزارة الطاقة الأميركية.

## دول القطب الشمالي

وفي سياق آخر، تستعد الدول المتحالفة للقطب الشمالي للمساعدة في إزالة النفايات النووية المتروكة في المنطقة نتيجة النشاطات الانتاجية العسكرية للاتحاد السوفييتي السابق. وتخشى دول «القطب القطبي» وهي الولايات المتحدة وكندا والنمساك وإيسلندا، ومجموعة من الأعضاء الاسكندنيين في «مجلس بارنتس» وتضم روسيا وفنلندا والسويد والنرويج، من آثار التلوث النووي الناجمة عن ردم المفاعلات النووية في المياه المجاورة لشبه جزيرة «كولا» الروسية. ويهدف البرنامج إلى تفتيش المحيط البحري المتحالي للقطب الشمالي.

وتعتبر مدينة «مورمانسك» أكبر المدن المأهولة بالسكان في المنطقة الملوثة والبيئة الرئيسية للأسطول البحرية القطبية الروسية، وهي أكبر موقع في العالم من حيث مخاطرها النووية.

وتوجد قرب المياه البيرة الضحلة ١٢٠ غواصة نووية متقادمة وكامسحات الجليد النووية التي استهلك وقودها لكن مفاعلاتها مازالت عاملة. وفي عرض البحر ردم السوفييات ٢٠ مفاعلاً نووياً تحتوي سبعة منها حتى الآن على وقود

ستواجه الإدارة الأميركية فاتورة قيمتها ٢٠٠ مليار دولار تكاليف إزالة النفايات الناجمة عن إنتاج الأسلحة النووية خلال سنوات الحرب الباردة. وسوف ينفق نصف هذه المبالغ على بلد واحد في قائمة طويلة من عمليات التفتيش البيئية، وهو الاضرار على الوسائل الكيميائية اللازمة لاستخلاص وفقد اليوتوتريوم الاشعاعي من المفاعلات النووية.

ويطرق على هذه العمليات اسم «إعادة المعالجة»، وقد انت في السابق إلى عمليات بمئات الملايين من الدولارات لخصن نفايات شديدة الاشعاع داخل خزانات هائلة في موقع نهر «سافانا» في «كارولينا الجنوبية» وفي موقع «هانفورد» في ولاية واشنطن.

ويحتوي قسم من هذه النفايات على مواد شديدة التفتيش، فيما يحتوي القسم الآخر على مواد تدمت غازات قابلة للاشتعال، وأن حدث وانفج حريق في أحد الخزانات فإن أضراراً كبرى وتلوأً إشعاعياً نووياً سوف يغطي مناطق شاسعة. وعلى الرغم من الاخطار الكبيرة التي تترافق مثل هذه العملية، فإن وزارة الطاقة الأميركية تحاول مرة أخرى البدء بعمليات إعادة المعالجة تحت غطاء جديد، حيث يعمل برنامجها اسم «إدارة البيئية». وتم بداية هذه السنة إعادة تشغيل مركز لإزالة النفايات التي تترافق مثل هذه العملية، فإن وزارة «سافانا» كما بدأ العمل هذا الصيف في مجمع لإعادة المعالجة يقع في أيداهو. وتؤمن وزارة الطاقة تكاليف عمل هذين الموقعين من ميزانيتهما. ولا تقوم هذه المنشآت بالمصنوع على الأموال بملايين الدولارات للتخلص من آثار الإرث النووي للحرب الباردة فحسب، بل أنها تؤدي في نهاية المطاف إلى إزدياد حجم النفايات النووية وسوف يزداد كميات اليوتوتريوم المكون مما يؤدي إلى مخاطر جديدة يوقع منها المواطن الأميركي.

وتدعي وزارة الطاقة الأميركية أن عمليات إعادة المعالجة قد أصبحت ضرورية لأن بعض الوقود النووي المخزن تحت المياه في أحواض، بدأ يتعرض للصدأ. لكن هذه المشكلة تبدو وكأنها قد ظهرت بسبب سوء إدارة الوزارة وبمبائها، فالامكانية متوفرة لخصن الوقود النووي المستهلك الذي يتعرض للصدأ



## بروفيل

## المتمرّد...



كان الفرنسيون يقولون في غابر الزمان والأمجاد، إن فرنسا هي باريس، وإن باريس هي العالم، وإن من يحكم فرنسا يحكم العالم. ويبدو أن بطرس بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة المعروف بحماسة للفرانكوفونية قد صدق تلك... فتمرد على واشنطن حكومة العالم الفعلية في هذه الأيام.

لكن إلى الآن ليس معروفاً بالضبط سبب نعمة أميركا على غالي وسبب تمرد غالي على واشنطن. إلا أن هناك مقولات عديدة لهذا النزاع الغريب، مع أن الأمين العام للأمم المتحدة مستوفٍ الشروط والمؤهلات، بما في ذلك مؤهلاته اليهودية لجهة زوجته، وإن كان بعض غلاة اليهود يقولون إن «يهودية» غالي تجعله في عداد السفارديم النافذين في فرنسا، لا في عداد الأشكنازييم الخافذين هذه الأيام في أميركا وإسرائيل!

ومن الأسباب المتداولة في بعض الأوساط أن بطرس غالي لم يركب على مزاج مادلين أولبرايت مندوبة كلينتون إلى المنظمة العالمية، فترات فيه صورة للفرور الفرعوني الذي يكابر وينكبر على الآخرين عندما يشم رائحة السلطة حتى ولو كان ضعيفاً.

ومنها أيضاً أن الرئيس الأميركي كلينتون أراد أن يقتص من الرئيس حسني مبارك بشخص بطرس غالي من غير أن يجابهه مباشرة نظراً إلى عدم أرتياح إسرائيل من الاستئساد المصري المستند.

وهناك قول في الكواليس مفاده أن بطرس غالي أضعف قضيته بنفسه عندما سال لعابه لولاية ثانية، أسوة بسابقه، على الرغم من إعلاناته الصريح فور اختياره أميناً عاماً بأنه لن يسعى إلى ولاية ثانية فاتخذ الأميركيون من ذلك حجة وذريعة، معتبرين أن سعي غالي إلى ولاية ثانية خلافاً لتعهد السابق، يضعه في مرتبة الحكام العرب، ومنهم حكام مصر الذين عمل غالي في خدمتهم زمناً طويلاً، الذين يركبون ولا يتزلزلون.

ومن الأقوال الشائعة أيضاً أن واشنطن تضايقت من موقف بطرس غالي المعرقل للتدخل الأميركي في جمهورية البوسنة، لأن الأميركيين أرادوا لتدخلهم أن يكون في إطار حلف شمالي الأطلسي الذي ليس لفرنسا أثر فيه، بينما أراد الأمين العام أن يكون تحت راية الأمم المتحدة وقبعاتها الزرق وجنودها الزرق المعيون.

وهناك أيضاً الرواية التي تطول اللبنانيين ويقية العرب من أن الفيتو الأميركي على التجديد لبطرس غالي كأمين عام للمنظمة الدولية مرده إلى تقرير المنظمة حول مجزرة قانا في جنوب لبنان

TT

إثناء عملية «عنافيد الغضب» الإسرائيلية، وهو التقرير الذي كشف أن القوات الإسرائيلية قامت بقصف مركز الأمم المتحدة في قانا عامدة متعمدة وليس لخطأ غير مقصود كما ادعت.

إلا أن التفسير الذي يدّيه على مهل بعض وسائل الإعلام في الغرب، هو التفسير الذي بدأ يتبلور في المجازر الدائرة الآن في بلاد الكونغو السابق المعروفة باسم «زائير» حيث حكم سعيداً منذ ثلاث قرن الرئيس موبوتو سيمبسيكو المقيم حتى كتابة هذه السطور في قصره العامر على الريفيرا الفرنسية يتابع أنباء المجازر عن بعد. وفحوى هذا التفسير أن ما يجري على نطاق القارة الإفريقية، بما في ذلك مجازر راوندو وزائير وموريتاني والجزائر وغيرها، إنما هو تعبير عن صراع نهائي بين الولايات المتحدة وفرنسا على القارة الإفريقية. وبالتالي، كما يقول هذا التفسير، فإن واشنطن لا تستطيع أن تتحمل على رأس الأمم المتحدة أميناً عاماً إفريقياً موالياً لفرنسا.

وهناك قول لدى بعض المعلقين يشبه المثل اللبناني القائل «لم يقدّر على البقرة فطخ العجل»، أي أن كلينتون لم يستطع أن يرحل صدام حسين أو فيدل كاسترو فراح يش خلقه بطرس غالي. لكن غالي المتعذر أثبت أنه «جوزة» أصلب مما تتصور الرئيس الأميركي فاستعصت على الكسبر، مما حمل بعض المعلقين الأميركيين على القول بأن غالي لا يشذ عن بقية المكناتوريين الحاكمين في إفريقيا!

يل إن بعض المعلقين الأفارقة اتخذ المنحى ذاته. فقد كتب جورج أيتي الغاني استاذ الاقتصاد في جامعة «جورج تاون»، ورئيس مؤسسة «إفريقيا الحرة» في واشنطن يقول: «أعطوا إفريقيا أميناً عاماً للأمم المتحدة يستطيع أن يقف في وجه طغاة العالم الثالث، ويستطيع تطبيق قواعد حقوق الإنسان المخصوص عنها في ميثاق الأمم المتحدة ذاتها. لكن رجاء... ليس بطرس غالي مرة ثانية».

واليوثيون أيضاً زادوا فوق الطين بلة، عندما أعلنوا معارضتهم لبطرس غالي لأنه لم يسمح للدلاي لاما بدخول حرم الأمم المتحدة في نيويورك، لئلا يغضب الصين وهو بحاجة إلى صوتهما إلى جانبه.

لم يصغ إليه أحد وهو يعلن أنه مسيحي - يهودي - مصري - عربي - إفريقي، لأن حكومة العالم الفعلية في واشنطن قالت إنه ليس سوى... دكتاتور صغير!

يا للهول!

## وفيق سعيد يواجه اعتراضات الأكاديميين

## أساتذة جامعة أوكسفورد يصوتون ضد «التبرع المستحيل»!

السعيد كتوع من الخطوة الرمزية أو الإشارة إلى لبنان ذلك، وكان التبرع جاء مداورة من شركات النفط وحتى لو كان في ذلك أي ذرة من الحقيقة، فإنه تفسير يدعو إلى الاستغراب، بل إلى الاستهجان. لكن ما الحيلة ونحن نعيش في عالم من الغرائب، وعلى الخصوص عالم النفط الذي لم تبق غربة إلا ورويت به من صفقات السلاح إلى وسائل الإعلام العربي والسعودي... والمكويب الذي وقد وصف لما زميل بريطاني تبرع وفريق السعيد لجامعة أوكسفورد في ضوء الضجة المثارة حوله بأنه «التبرع المستحيل» لأنه حتى ولو أدى الاستفتاء البريدي للجسم الأكاديمي الموسع إلى تبني المشروع، فإن مجلس بلدية أوكسفورد الذي في يده إصدار تراخيص البناء لن يوافق عليه ذلك أنه عندما اشترت الجامعة الأرض المقترحة لبناء الكلية في عام ١٩٦٤، تم الشراء على أساس أن تبقى ملعباً أخضر مفتوحاً بصورة دائمة. ... إلا إذا كان هناك من يريد تغيير معنى «الديمومة» على قول البروفسور موراي، فلا يعود هناك معنى لكون أوكسفورد أقدم جامعة في العالم الناطق بالإنكليزية!

قد يكون صحيحاً وقد لا يكون. لكن بعضهم لا يهوى بهذه العلاقة إلى بداياتها بل إلى نهاياتها. فمتهم من يقول حقاً أو باطلاً، إن إقدام شركة أرامكو السعودية على استرداء مبيعات النفط السعودي لسداد قيمة الصفقة من الشركات البريطانية «مثل» و «بريتيش بتروليم» أفقد هاتين الشركتين عموماً تقدر بمبلغ ٢٠ مليون جنيه استرليني (وهذا المبلغ قد يكون مجرد مصادفة لتوافق مع قيمة تبرع وفريق للجامعة)، وحتى لا يفسر الإجراء السعودي بأن غاية القصوى توفير العمولة المذكورة، جاء تبرع

ويصرف النظر عن المسألة الفنية التي كانت السبب المباشر للاعتراض، من حيث عدم جواز إقامة المبنى العتيق في الموقع المختار، فإن شبح «الهيامة» على ما يبدو ما زال مخيفاً على خلفية المناقشات الداخلية في الحرم الجامعي، وإلى ذلك المبح أحد كبار الأساتذة الكسندر موراي يقول: «أنا جد سعيد لأن الجامعة قد استردت كرامتها بعدما كانت أمام خطر فقدانها».

أوكسفورد واجه خطة وليف السعيد بالحدة ذاتها التي واجه فيها سابقاً رئيسة الحكومة البريطانية السابقة، ولكنه يربط بصورة غير مباشرة بين تبرع السعيد للجامعة وبين علاقته مع ناشئ في خضم الفسحة التي أثارت حول ما سمي بصفقة «الهيامة».

فقد صوت الأساتذة ضد بناء الكلية في الأرض التي اختيرت في وسط المدينة بأكثري ٢٥٩ صوتاً ضد ٢١٤ صوتاً، مما حمل إدارة الجامعة على التوجه إلى إجراء استفتاء بريدي للأكاديميين خارج الجامعة ويريد عديم على ثلاثة ألاف

## الضيف

التوزيع في أنحاء العالم  
PROXIMA  
Congress House  
14 Lyon Road  
Harrow On The Hill  
Middlesex HA1 2EN  
TEL: (0181) 863 9558  
FAX: (0181) 863 2873

بناية عيتاني - الطابق التاسع  
شارع الخوخين  
راس بيروت، لبنان  
هاتف: ٨٣٣٩٠  
ص.ب: ٥١٦٥/١٣ شوارب

المكاتب  
Congress House  
14 Lyon Road  
Harrow On The Hill  
Middlesex HA1 2EN  
TEL: (0181) 863 9558  
FAX: (0181) 863 2873

مدير التحرير  
مدير الإنتاج  
التصميم والإخراج  
الخطوط، بهيج عسلاوي  
نظوان شكر الله حيدر  
عماد القرزلي  
كمال طرغ الله  
التصميم والإخراج  
الخطوط، بهيج عسلاوي

الميزان  
ARABIC INDEPENDENT  
ECONOMIC JOURNAL